

الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية

الجزء الثاني

رضا خان والجزر العربية

١٩٢١ - ١٩٤١

حكيمة
محمّد حكيمة الحيدري

دار الكتاب الحديث

دار الفكر الحديث

الجزر العربية والإحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية. الإيرانية

دراسة وثائقية. أرشيفية

الجزء الثاني

رضا خان والجزر العربية

١٩٢١ - ١٩٤١

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية. هولندا

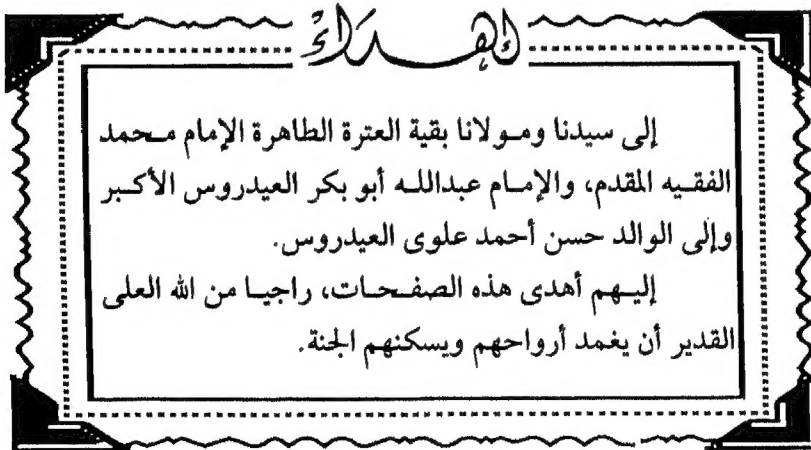
دار العيدروس للكتاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة 1422 هـ / 2002 م

دار الكتاب الحديث

الإمارات	دار العبدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هاتف 3522887 (04) — متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885 (04) ش. خالد بن الوليد — بنابة الماجد/بن — 206 / دبي — إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (00 202) فاكس رقم : 2752992 (00 202) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الملاي، برج الصديق ص.ب : 22754 - 13088 الصفاء هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة "C" رقم 34 — درارية — الجزائر العاصمة ص.ب 061 درارية هاتف رقم : 353035 (021) — 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadlth@hotmail.com
رقم الإيداع	2001 / 17065
I.S.B.N.	977-350-005-5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين .

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانباً مهماً فى العلاقات العربية - الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان وابنه حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران .

تحتل الجزر العربية موقعا مهماً فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحي التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمد صادراتها وواردها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادراتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزاً للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدراً من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى .

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيرانى، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها الاستعماري وهيمنتها على الخليج العربى .



استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع في الخليج العربي بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال ذو تأثير بالغ في مستقبل الكيانات العربية في المنطقة إذ إن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربي. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربي كله ورغم تغير النظام السياسي في إيران إلا أنها استمرت في نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومي العربي مروراً من الحدود العراقية - الإيرانية حتى مدخل الخليج العربي ومهدداً الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التي تمس الأمن القومي العربي في الجناح الشرقي. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار في الخليج العربي.

ما هي أبعاد المشكلة؟ وما هي دوافع وأسباب والادعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هي مبررات إيران في احتلالها للجزر العربية؟ وما هي حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر في المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات في هذه الدراسة.

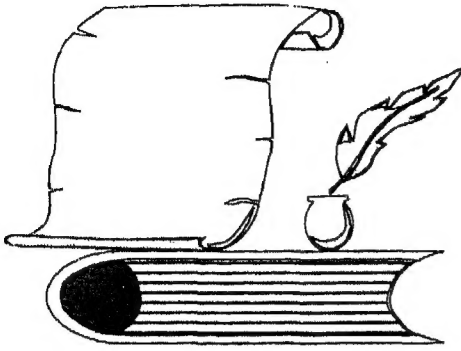
تتناول الدراسة في الجزء الثاني خمسة فصول - الأول عن إيران واحتلالها لجزيرة هنجام ١٩٢١ - ١٩٢٨، الفصل الثاني - إيران وتصعيد التوتر فيما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٠، الفصل الثالث - الجزر العربية والادعاءات الإيرانية ١٩٣٠ - ١٩٣٤، الفصل الرابع - الجزر العربية والإدعاءات الإيرانية ١٩٣٤ - ١٩٤١ - الفصل الخامس - مسألة رفع العلم وملكية الجزر بين رأس الخيمة والشارقة.

وفي الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد رسول الله وعلى بيته الطاهرين

د. محمد حسن العيدروس

روتردام - هولندا





الفصل الأول

إيران واحتلالها لجزيرة هنجام

١٩٢٨ - ١٩٢١

-
- مجيئ رضا خان للحكم فى إيران
 - أطماع رضا خان تجاه الجزر العربية عام ١٩٢٣.
 - الهجرة الإيرانية الاستيطانية والتهریب.
 - الاحتلال الإيراني لجزيرة هنجام عام ١٩٢٨.
 - احتجاز إيران لرعايا الإمارات عام ١٩٢٨.

مجنى رضا خان للحكم فى إيران

طراً تحول جذرى على مجمل البنية السياسية للخليج العربى كنتيجة مباشرة من نتائج الحرب العالمية الأولى. وقد استمرت البنية السياسية الجديدة فى معظمها، ولا تزال هى أساس الخصائص الاجتماعية والسياسية التى تتميز بها هذه المنطقة فى الوقت الراهن، الأمر الذى يجعل هذه البنية ذات تأثير مباشر على الأحداث فى المنطقة. وخلال العقدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الأولى، تعرض النفوذ والتفرد الذين أرسى برطانيا دعائمهما فى الخليج العربى فى القرن التاسع عشر، للتهديد من قبل ألمانيا وفرنسا وروسيا والسلطنة العثمانية. وبالرغم من أن برطانيا بذلت كل ما فى وسعها للحيلولة دون حصول هذه القوى على موطئ قدم فى الخليج العربى، فإن هذه الأخطار القديمة التى تعرضت لها السيادة البريطانية على الخليج العربى لم تتلاش إلا بعد انتهاء الحرب. إذ أن سقوط ألمانيا وإنهيار روسيا القيصرية وتفكك الإمبراطورية العثمانية كانت عوامل قد غيرت الموقف إلى حد بعيد وفى عام ١٩١٩ برز الخليج العربى مجدداً كنبحية بريطانية محصنة. والمعاهدات التى وقعتها برطانيا فى القرن التاسع عشر مع حكام الكويت والبحرين «وساحل عمان» الإمارات العربية الآن ومن ثم معاهدتها للحماية مع ابن سعود عام ١٩١٥ ومع حاكم قطر عام ١٩١٦، قد جعلتها الحاكم الفعلى للمشيشيات الواقعة على الشاطئ الغربى من الخليج العربى. كما ساعد احتلالها للعراق عام ١٩١٧ على تعزيز سيطرتها. أما فى إيران، وخاصة فى المناطق الجنوبية الغربية التى تمتد إلى مياه الخليج العربى، فإن النفوذ البريطانى القوى بقى على حالته^(١). فقد تم توقيع الاتفاقية الروسية - البريطانية فى عام ١٩٠٧ والتى تم بموجبها تقسيم

١ - د. روزمارى سعيد - النزاع حول الجزر العربية فى الخليج ١٩٢٨ - ١٩٧١ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد (٦) إبريل ١٩٧٦ ص ٩.



إيران إلى قسمين الأول القسم الشمالى تحت النفوذ الروسى والثانى القسم الجنوبى تحت النفوذ البريطانى والمنطقة الوسطى بينهما منطقة حيادية^(١).

توفى مظفر الدين فى يناير ١٩٠٧. وتطلع ابنه الطموح محمد على شاه إلى الاستفاده من الخصام بين طبقات النواب ليستعيد سلطته المطلقة وكان التجار قد بدأوا يظهرن عدم الاهتمام بوجود البرلمان، فامتنعوا عن مده بالأموال اللازمة، وكان رجال الدين قد انقلبوا عليه بعد أن فشلوا فى السيطرة على الحكومة الجديدة، وفى هذه الاثناء أعلن عن نبأ عقد الاتفاقية البريطانية - الروسية فى عام ١٩٠٧ وكانت بريطانيا تساعد الدستوريين فى المطالبة بوضع حد لمؤامرات الروس ونفوذهم فى البلاط الإيرانى، وكانت روسيا قد خرجت حديثاً - من حرب فاشلة مع اليابان، كما كانت بريطانيا، وكان الشاه فى الوقت نفسه - على استعداد للضرب على أيدي الدستوريين، تشجعه تأكيدات الروس بمساعدته. وفى يونيه من عام ١٩٠٨ ضربت فرقة القوراق الإيرانية - بقيادة الكولونيل لباكهوف مبنى البرلمان بالقنابل وأحدثت وفيات عديدة، ثم أعلن الشاه حل البرلمان ولكن رد الشعب على هذا العمل كان قوياً وبعد قيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا حيادها ولكن طهران صارت مرتعاً للمؤامرات التى كان الدبلوماسيون الروس والبريطانيون والألمان وعملآؤهم يقومون بها، وتنافست كل من الدولة العثمانية وروسيا فى تثبيت نفوذها فى شمال غرب إيران وتقدمت قوة عثمانية حتى بلغت منتصف الطريق بين بغداد وطهران فلم يلبث أن تصدى الروس لها. وفى عام ١٩١٦ جاء الماجور برس سيكس من الهند إلى بندر عباس وجند قوة سميت «قوة بنادق جنوبى إيران» سيطرت على جميع أجزاء القسم الجنوبى من إيران وبلغت قواتها ٥,٠٠٠ رجل، كما أخذ عميل ألمانى معروف اسمه «داسموس» يحرك القبائل بالقرب من شيراز وحاولت إرساليات ألمانية خاصة أن تعبر حدود إيران لتكسب



أفغانستان إلى جانبها. وأثناء الحرب العالمية الأولى وقعت الثورة البلشفية في روسيا والتي نتجت عنها تغيرات سياسية كثيرة وانشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية وترتيب أمورها^(١).

أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت إيران محاولات استقلالية لمختلف الأقليات، حيث قامت القوميات العرقية تطالب باستقلالها وانشاء كياناتها الخاصة بها مثل ثورة يورا كوجك خان في منطقة «جیلان» وثورة محمد تقى خان في منطقة خراسان، وثورة الشيخ محمد خباياني تطالب بتحرير منطقة «أذربيجان» وثورة سمو تطالب أيضا بتحرير كردستان وغيرها من الحركات الاستقلالية والقومية في مختلف أنحاء إيران^(٢) في حين كانت إمارة عربستان مستقلة بحكم الواقع إضافة إلى الوعد البريطاني بالاعتراف على استقلالها نتيجة للخدمات والمساعدات التي قدمتها للقوات البريطانية في جنوب العراق، حيث كانت الشركات النفطية البريطانية تمارس امتيازاتها النفطية الاستغلالية^(٣).

رفض مؤتمر الصلح مطالب إيران بعد الحرب العالمية الأولى ووجهت في عام ١٩١٩ بمعاهدة اقترحها بريطانيا عليها، وعدت بريطانيا في نصوصها - مرة أخرى - باحترام إيران واستقلالها، كما وافقت على مدها بالمستشارين والخبراء الحكوميين - على أن يأخذوا مرتباتهم من الحكومة الإيرانية - وتزويدها بالخبراء العسكريين والأسلحة والمعدات على حسابها أيضا، ونصت ص ١٠٥ من المعاهدة على أن تأخذ إيران قرضا وأن تنشئ بريطانيا الطرق والسكك الحديدية وأن تدرس

١ - برزان التكريتي - الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي - ص ٦٦.

٢ - كمال مظهر - دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر - بغداد - ص ١٠٩.

٣ - أحمد محمود الساداتي - رضا شاه بهلوى الكبير - مؤسس إيران الحديث ص ٢٣.



الاتفاقيات الجمركية من جديد. وقد هدفت هذه المعاهدة إلى وضع إيران تحت السيطرة البريطانية التامة، وأظهر الشاه والحكومة استعدادهما لقبولها ولكن الشعور العام - الذى شجعه احتجاج دبلوماسى أمريكى - بلغ درجة جعلت المعاهدة لاتجاز رغم الضغط البريطانى الشديد. وكانت البلاد جميعها - فى هذا الوقت - فى حالة فوضى تقريبا وكانت القوات البلشفية مرابضة على الساحل القزوينى على أتم استعداد لبدء الهجوم ووقع فعلا اشتباك بين القوات السوفيتية وقوة بريطانية. فى حين كانت روسيا البلشفية قد نجحت فى عقد اتفاقية الروسية - الإيرانية عام ١٩٢١^(١). وبهذه الاتفاقية استطاع السوفيت كسب إيران والحصول على امتيازات جديدة واستطاعت إيران التخلص من بعض النفوذ البريطانى.

دخلت إيران المسرح السياسى للخليج العربى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، الأمر الذى أصبح مثار قلق للبريطانيين وذلك عندما قوى الإمبراطور «رضا خان». فقد بدأت إيران تدريجيا بإغلاق مركز بريطانيا الذى كان قائما آنذاك وذلك بانتهاج سياسة توسعية تجاه جيرانها العرب. وجهت إيران الشعور القومى العارم ضد السيطرة البريطانية^(٢)، بما فى ذلك محاولاتها المستمرة لتأكيد حقها فى السيادة على الجزر العربية الواقعة فى الخليج العربى. أما السعودية فقد نجحت بمساعدة بريطانية العسكرية والمالية التى استهدفت بريطانيا فى القضاء على المقاومة الوطنية العربية ضد وجودها واحتلالها فى جنوب العراق وخاصة من قبل قبائل الشمر القوية المعادية لبريطانيا ثم التخلص من الشريف الحسين الذى طالب باستقلال العرب ورفض التوقيع على المعاهدة مع بريطانيا حيث فيها بنود يطلب منه الاعتراف بالانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين وعندما رفض الشريف

١ - أمل الزيانى - البحرين - ص ١٧١.

٢ - د. روزمارى سعيد - النزاع حول الجزر العربية فى الخليج ١٩٢٨ - ١٩٧١ - مجلة الخليج والجزيرة العربية - العدد (٦) أبريل ١٩٧٦ - ص ٩.



الحسين على ذلك قدم المندوب السامي البريطاني في العراق كل مساعدة لعبدالعزیز آل سعود للقضاء على حكم الشريف الحسين في الحجاز، ونجح ابن سعود في استغلال ذلك وقام باحتلال إمارة «شمر» في نجد ثم مملكة الحجاز. وكان ابن سعود يتلقى المساعدات العسكرية والمالية بعد توقيع اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٩١٥ والتي سميت باتفاقية «دارين» والتي أصبحت بموجبها السعودية تحت الحماية البريطانية حتى احتلاله مملكة الحجاز حيث سمحت بريطانيا باعطاءه الاستقلال بموجب اتفاقية «جدة» لعام ١٩٢٧. في حين كان السوفيت أول دولة أجنبية تعترف بنظام ابن سعود الجديد في يناير عام ١٩٢٦ بعد احتلاله للحجاز وبذلك قد سبقوا كل من بريطانيا وأمريكا^(١).

خلال العشرينات قامت هاتان الدولتان (إيران والسعودية) بخلق مشاكل توسعية للمشيخات العربية الخليجية وخاصة ساحل عمان وقد اتبعت كل من الدولتين أساليب مماثلة لغرض تحقيق النزعة التوسعية في منطقة الخليج العربي وذلك بعد تزايد التورط السوفيتي في إيران والتورط الأمريكي عن طريق شركاتها البترولية الاحتكارية في السعودية. وخلال تلك الفترة عندما كانت هاتان الدولتان لا تزالان في مرحلة تعزيز القدرة الذاتية لم تتردد أي منهما في اللجوء إلى القوة كوسيلة لتوكيد الذات. أما في الثلاثينات فقد خفت كل منهما من تطرف استراتيجيتها كسلاح أكثر فعالية، ولجأتا إلى الدبلوماسية غير أنه يجدر بنا أن نشير إلى ثلاث نقاط تتباين فيها أساليب كل من الدولتين بشكل واضح، رغم أن كلا منهما قد ادعت بحقها في السيادة على أجزاء مختلفة من المشيخات العربية في شرق الجزيرة العربية^(٢)، إلا أن السعودية لم تفصح قط بشكل علني عن مطالبها إلا في الثلاثينات عندما عرفت باحتمال وجود النفط في بعض تلك المناطق عن

١ - أمين سعيد - تاريخ الدولة السعودية - المجلد الثاني ص ٢٠٤.

٢ - روزماری سعيد - نفس المرجع السابق ص ١١.

طريق الشركات الأمريكية ومن ورائها البيت الأبيض فى حين أن إيران جاهرت بمطالبها دون إرجاء. وقد أثرت العوامل الخارجية فى أطماع إيران تجاه المشيخات العربية^(١).

عندما كانت السعودية مهتمة بالمناطق الداخلية من مشيخات شرق الجزيرة العربية، فى حين كان اهتمام إيران مركزا على المناطق الساحلية. غير أن الفارق الأهم بين هاتين الدولتين هو أن السعودية كيان عربية لها روابط وثيقة مع الكيانات العربية الأخرى فى شرق الجزيرة العربية، فى حين أن إيران دولة غير عربية، وتفصل بينها وبين الكيانات العربية، رغم كونها دولة مسلمة، سنوات طويلة من الخلاف العنصرى والسياسى. وهذه الحقيقة الأخيرة جوهرية بالنسبة لأية محاولة لفهم الشئون السياسية للخليج العربى، وبخاصة قضية النزاع الإقليمى. إن تعصبا عميق الجذور يفصل بين إيران ذات الغالبية من القومية التركية والعرب الساميين وهذا الشعور لا يفيد فى شئ سوى أنه يزيد من حدة الصدام العسكرى أو السياسى أو أى نوع من الصدام قد يحدث بين الطرفين ومما صعب نسبيا محاولة كل من إيران والسعودية مد نفوذ كل منهما إلى المشيخات العربية على ساحل الخليج العربى هو حقيقة كون حكام كل هذه المشيخات مرتبطين بمعاهدات مع بريطانيا يمتنعون بموجبها عن التعامل مباشرة مع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية. أما بالنسبة لمشيخات ساحل عمان، والتى وقعت عدة اتفاقيات مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠، فإن اتفاقية عام ١٨٩٢ مع بريطانيا نصت على أن حكام هذه المشيخات يتعهدون بعدم إبرام أية اتفاقيات أو إجراء أى اتصال مع دولة أخرى غير بريطانيا، وبعدم التخلّى عن أى جزء من أراضى مشيختهم أو بيعه أو رهته إلا للحكومة البريطانية. ومقابل هذا التعهد وعدت بريطانيا بحماية هذه

١ - حسين المزين - الثورة الإيرانية - ص ١٦.

المشيخات من أى هجوم بحري. ولذلك، لم تكن هناك من الناحية الفنية أية علاقات بين السعودية وإيران، وكانت الدبلوماسية الانكلو - سعودية والانكلو - إيرانية هي أيضا صلة الوصل التي تعبر من خلالها كل من الدولتين عن سياستها إزاء ساحل الخليج العربي. وهذا ما وضع حكام المشيخات الساحلية في شرق الجزيرة العربية في مركز ضعيف إذ أن أى طلب يتقدمون به إلى بريطانيا كان لابد من أن يخضع لاجتماعات مكثفة في الدوائر البريطانية في لندن ودلهي قبل أن يتم الاتفاق على الإجراء الذي سيتخذ بشأن هذا الطلب^(١).

لجد كثيرا ما يستشهد البريطانيون حين ينتقدون على ردود فعلهم بأن سياستهم الرسمية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمشيخات إلا في الحالات التي تؤثر بشكل مباشر على المصالح البريطانية. ومهما كانت حصيلة هذه الاتفاقيات، فإن الكثير من حكام مشيخات شرق الجزيرة العربية كانوا يجدون أنه من الأفضل أحيانا تجاوز بنود المعاهدات المبرمة مع بريطانيا والتصرف خلسة وبشكل مستقل عن بريطانيا. غير أن المعاهدة العامة والتي تعرف بمعاهدة الهدنة عام ١٨٥٣ والتي وقعها حكام المشيخات مع بريطانيا وامتنعوا فيها عن القيام بأية أعمال حربية في البحر هذا مما جعلهم غير قادرين على مقاومة أى نوع من أنواع الهجوم خاصة إذا ما جاء عن طريق البحر. خضعت إيران للنفوذ البريطاني والروسى فترة طويلة من الزمن اكتسبت خلالها تجربة جعلتها تؤكد علانية في كل مناسبة على حقوقها ووحدة أراضيها على الصعيدين المحلى والدولى. وقد تسنى لها ذلك عندما أفلح رضا خان في احتلال طهران عام ١٩٢١، إذ بدأ بتحويل بلاده إلى دولة عصرية مستقلة بعد أن خضعت طويلا للسيطرة الروسية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر. وكانت السنوات ما بين ١٩١٨ - ١٩٢١ قاسية بالنسبة لإيران. فبدلا من أن

١ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١١.

يسمح للحكومة الإيرانية بالمشاركة في مؤتمر باريس للسلام، أدركت هذه الحكومة بأن انهيار روسيا القيصرية لم يفدها في شيء سوى أنه أحكم من قبضة بريطانيا عليها وقد أدركت إيران هذا الأمر بوضوح عند توقيع المعاهدة الأنكلو - إيرانية في أغسطس ١٩١٩، هذه المعاهدة التي منحت بريطانيا أكبر قسط ممكن من النفوذ بحيث أنه كاد أن يكون وصاية على إيران. فالحكومة البريطانية قد أصبحت، على سبيل المثال، مسئولة ليس عن تنظيم الشؤون المالية الإيرانية فحسب، بل وكذلك عن تنظيم الشؤون العسكرية للبلاد. ولقد جاء الانقلاب الذي قام به رضا خان كنتيجة طبيعية لبنود هذه المعاهدة الجائرة. وكانت الغاية الأساسية التي من أجلها سيطر رضا خان على الحكم في بلاده هي تعزيز سلطة حكومته، وذلك عن طريق مركزة سلطتها في البداية ثم عن طريق ترسيخ الاستقلال الخارجي للدولة. وهكذا فإن العلاقات الأنكلو - إيرانية خلال العشرينات والثلاثينات وانعكاسها على المشيخات العربية، كانت تخضع لهذين المبدأين الذين كانت الحكومة البريطانية تدركهما تمام الإدراك^(١).

اتصل سيد ضياء الدين طباطبائي في بداية عام ١٩٢١، وهو محرر في إحدى صحف طهران واسمها «رعد»، برضا خان القائد الإيراني في فرقة القوزاق. وسرعان ما ربط بينهما اتجاههما القومي. واتفقا معا على تنفيذ انقلاب عسكري. وكان الصحفي ضياء الدين طباطبائي معروفا بميوله الوطنية، كما أنه كان على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية في طهران هذا بينما كان رضا خان يعتقد أن مستقبل إيران هو في حريتها واستقلالها عن أية قوة أجنبية. وكان رضا خان شديد الحساسية ضد التدخل الأجنبي في بلاده. في عام ١٩٢١ تقلد رضا خان السلطة في إيران وأسس حكومة مركزية قوية لم تشهد لها إيران في تاريخها الحديث. وقد أنشأ جيشا قويا مزودا بالمعدات الحديثة واستطاع بذلك السيطرة على البلاد وإخضاع

١ - د. روزماري سعيد - نفس المرجع ص ١٢.



مناطق الحدود التي كان يحكمها زعماء محليون يتوارثون السلطة بينما كان الشيخ خزعل في عربستان يتمتع باستقلال إمارته العربية. وهو شيخ عربى له دور كبير فى الحياة السياسية فى الخليج العربى. وبعد أيام قليلة من الانقلاب أعلن السيد ضياء الدين طباطبائى استجابة للشعور القومى فى إيران إلغاء المعاهدة الإنجليزية الإيرانية التى عقدت مع الحكومة الإيرانية عام ١٩١٩. وبعد مضى شهر واحد، وفى ٢٦ فبراير ١٩٢١ وقعت معاهدة صداقة مع روسيا، تلك المعاهدة التى جرت مفاوضاتها قبل قيام الانقلاب. وقد أعطت هذه المعاهدة روسيا الحق فى إرسال قوات إلى إيران فى حالة فشل إيران فى رد قوة أجنبية تدخل أراضيها. ولقد لعبت هذه المعاهدة دورا فعالا فى كبح جماح بريطانيا من التدخل عسكريا رغم السياسة الوطنية المتطرفة التى سلكها رضا خان ضد المصالح البريطانية فى بلاده^(١).

عقدت إيران وروسيا السوفيتية فى عام ١٩٢١ معاهدة صداقة مناقضة تماما للسياسة القيصيرية نحو إيران، فأعلنت روسيا أن جميع المعاهدات التى أبرمت بينها وبين إيران فيما مضى - والتى كانت لاتزال سارية المفعول - قد أنهيت، كما ألغت - أيضا جميع الاتفاقات التى كانت مبرمة بين روسيا ودولة ثالثة أخرى، وكانت مضررة بالمصالح الإيرانية، وأسقطت روسيا جميع الديون غير المدفوعة التى كانت على إيران، وتنازلت عن جميع الامتيازات الروسية، وردت لإيران جميع الممتلكات الروسية الموجودة على الأراضى الإيرانية مثل مصرف الخصم الإيرانى، والخط الحديدى الذى يربط بين جلفا تنفيذا للمبادئ الأساسية لسياسته الداخلية، فإن أول ما قام به رضا خان ونفذه بشكل ناجح هو القضاء بشكل منظم على المركز شبه المستقل الذى تتمتع به القوميات فى إيران. وفى عام ١٩٢١ نجح فى إخضاع كل من «خراسان» و «جیلان»، وفى عام ١٩٢٢ استسلم الأكراد بعد أن نجحت حكومته فى قمع حركة تمرد فى «تبريز»، وفى عام ١٩٢٤ استطاع قمع

١ - د. محمد مرسى عبدالله - دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ص ٣٣٩.

ثورة قامت بها قبائل إقليم «لوريستان». وكان من بين اهتماماته الرئيسية منذ تولية مقاليد السلطة في البلاد تأسيس وتنظيم قوة مسلحة حديثة بعد أن طرد الضباط الأجانب الذين كانوا في غالبيتهم من البريطانيين والسويديين، والذين كانوا سابقا ضباطا في الوحدات العسكرية الإيرانية^(١).

قرر رضا خان في نهاية شهر نوفمبر ١٩٢٣ أن يمد نفوذ الحكومة المركزية إلى إمارة عربستان. وفرض جمع الضرائب في هذه المنطقة. وبعد مفاوضات تم التوصل في النهاية إلى تسوية مع الشيخ خزعل، الذي وافق على أن يدفع للحكومة كل الضرائب في المستقبل بالإضافة إلى نصف مليون تومان من الضرائب المتأخرة. ودفع الشيخ خزعل فورا مبلغ مائة ألف تومان نقدا. ولكن حملة رضا خان العسكرية الناجحة ضد قبيلة اللار جيران الشيخ خزعل أثارت في نفسه الخوف. وكانت إمارة عربستان قد حققت ازدهارا كبيرا في عهد الشيخ خزعل ١٨٩٨ - ١٩٢٥ والتي يرجع تأسيسها إلى القرن السابع عشر الميلادي على يد قبيلة بني كعب^(٢) التي هاجرت من اليمن إلى البصرة ثم عبرت شط العرب وقضت على إمارة المشعشين العربية في عربستان وحلت محلها. وفي غمرة الغضب أرسل الشيخ خزعل برقية شديدة إلى وزارة المالية يرفض فيها التسوية السابقة. وذهب في تحديه إلى درجة أن رفض الاعتراف بحكم رضا خان رئيس الوزراء الجديد ناعتا إياه بالمغتصب الذي طرد الشاه الحقيقي من البلاد وفي نفس الوقت حرض الشيخ خزعل الزعماء العرب الآخرين في عربستان على أن يطلبوا من المجلس الوطني عودة الشاه الحقيقي من أوروبا. ولكن المجلس الوطني رد على ذلك بتأييد رضا خان. ووقف رجال الدين إلى جانب رعيم البلاد الجديد. وفورا أرسل

١ - د. روزماری سعید - المرجع السابق ص ١٣.

٢ - أبو الفوار البغدادي - سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب - بغداد ص ٤٦.

رضا خان أربع فرق من جيشه الحديث إلى عربستان. وفي نوفمبر ١٩٢٤ سافر إلى أصفهان ليكون على قرب من مجرى الأحداث.

أصبحت في عام ١٩٢٤ قوات رضا خان على قدر كاف من القوة لمواجهة مسألة إمارة عربستان «خوزستان حاليا» الذي كان خاضعا لحكم الشيخ «خزعل المحمرة» وحيث أن حقول نفط شركة Anglo persian oil Company «انكلو - بيرشيان أو بل كومباني» كانت موجودة في هذا الإقليم، فقد حصل الشيخ خزعل على تأكيدات من بريطانيا بحمايته واستغلت الحكومة البريطانية الشيخ خزعل أثناء الحرب العالمية الأولى مقابل وعده باستقلال إمارة عربستان في حالة مساندة حملة شط العرب للقوات البريطانية المحتلة لجنوب العراق إضافة إلى حماية أنابيب النفط الممتدة في «عبدان»^(١). وعندما شجب الشيخ خزعل علنا سياسة رضا خان، فإن هذا الأخير سرعان ما هدهدته بالقيام بعمليات عسكرية ضده. وحيث ان الشيخ خزعل لم يكن قادرا على المقاومة، فقد أذعن للضغط وأعلن رسميا عن ولائه لرضا خان في نوفمبر ١٩٢٤. وفي الشهر التالي، تم تشكيل حكومة عسكرية في عربستان. وفي شهر إبريل ١٩٢٥، ألقى القبض على الشيخ خزعل وأرسل إلى طهران حيث عاش منفيا. ونجح رضا خان في الضغوط واستعمال القوة لاصدار قرار من المجلس النيابي بإلغاء الأسرة القاجارية وتم تنصيبه شاه جديدا على إيران في عام ١٩٢٥ بعد احتلاله لعربستان باسم شاه رضا خان^(٢). في حين اعتبر السوفيت دخول الجيش الإيراني عربستان بمثابة انكسار وهزيمة للدبلوماسية البريطانية^(٣).

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية - القاهرة ١٦٧٠ - ص ٢٤٥.

٢ - عبدالعزيز فهمي - تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين - القاهرة ص ٥٨ - ٥٩.

٣ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - المرجع السابق ص ٢٤٥.



أصبحت أكثر المشكلات إلحاحاً أمام الشاه الجديد هي ضمان موارد مالية كافية لتعمير بلاده ونهضتها. ولكي يربط بحر قزوين في الشمال بالخليج العربي في الجنوب أنشأ الخط الحديدي عبر إيران الذي بدأ العمل فيه في أكتوبر ١٩٢٧ وانتهى منه في ديسمبر ١٩٣٨. كما أنشأ عدداً من مصانع النسيج. وعبد أميالا طويلة من الطرق. ولضمان الحصول على دخل لهذه المشروعات الطموحة، وحرصاً منه على ألا يستدين تفادياً لخطر التدخل الأجنبي، اعتمد رضا خان على موارده الداخلية. وكان اعتماد رضا خان الأساسي على الضرائب العالية على الشاي والسكر واحتكار الحكومة للتجارة الخارجية. وقد تأثر سكان سواحل إيران الجنوبية بهذه الإجراءات وقد كانوا المستوردين الرئيسيين لهذه البضائع والتجارة الخارجية في موانئ الخليج العربي. وازدهر التهريب الذي كان قد بدأ قبل ذلك بعشرات السنين على نطاق ضيق. وكانت السلطات العسكرية والبحرية الإيرانية تحكم الساحل الجنوبي بطريقة صارمة. وقد أدى هذا التضييق إلى جانب احتكار الحكومة للتجارة الخارجية إلى موجات من الهجرة من الساحل الإيراني نحو الساحل العربي وخاصة أثناء الثلاثينات. ثم جاء فرض السفور على النساء بقوة القانون عام ١٩٣٦. وقد اعتبر المتدينون من السنة والشيعة هذه الخطوة خروجاً على الإسلام. وأضاف هذا عاملاً جديداً للهجرة نحو الساحل العربي. وتوضح تقارير المقيم السياسي البريطاني الشهرية هذه الظاهرة في عام ١٩٣٦ إذ تقول إنه في أكتوبر من هذا العام حاولت شرطة جزيرة هندرابي إجبار النساء على السفور. ولكن سكان الجزيرة قبضوا على الحراس وعلى مدير الجمارك وقيدوا أيديهم وأقدامهم بالحبال وسجنوهم ثم هاجروا إلى الساحل العربي^(١).

لابد للمعاملة التي لقيها الشيخ خزعل من رضا خان أن تضع هذا الأخير في مواجهة مع الحكومة البريطانية التي كانت تساند الشيخ خزعل مساندة فعالة.

١ - د. محمد مرسي عبدالله - المرجع السابق ص ٣٤٠.



ورغم أن بريطانيا أصدرت عدة احتجاجات رسمية على اخضاع الشيخ خزعل ثم نفيه، إلا أنها لم تفعل شيئاً آخر أكثر فعالية وقد ارتبطت دوافع رضا خان في احتلاله لإمارة عربستان إلى جانب نزعته التوسعية والعنصرية المتطرفة بالازدهار الذى حققته تلك الإمارة نتيجة اكتشاف النفط فى أراضيها منذ عام ١٩٠٨^(١).

أدى انبعاث الشعور القومى فى إيران إلى سخط إيراني واسع النطاق من المركز المتنفذ الذى كانت بريطانيا تتمتع به فى الجزء الجنوبى من إيران. ومن أولى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية الجديدة - التى ألغت المعاهدة الانكلو - إيرانية لعام ١٩١٩ - هى طرد المستشارين البريطانيين والتودد بشكل مفتعل من شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن النفط. ولم تكن وزارة الخارجية فى لندن تكره فكرة احترام حكومة إيرانية قوية، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت هذه الفكرة بحجة أن الحكومة الإيرانية الجديدة لم تكن قوية. وقد برز هذا الخلاف على مسرح منطقة الخليج العربى فى العقود الفاصلة بين الحربين العالميتين، فحكومة الهند كانت تعتبر أية محاولة إيرانية لتأكيد حقوق إيران فى المنطقة تعدياً على حقوق العرب^(٢)، وبالتالي تعدياً على سلامة ونفوذ حكومة الهند. أى أن حقوق العرب لم تكن سوى القناع الذى تلبسه الحكومة البريطانية أو تخلع هذا القناع حسب الحاجة أو المصلحة العليا لها.

نجد أن وزارة الخارجية فى لندن كانت تنظر إلى هذه المسألة بتشدد أقل وبمزيد من المرونة، حسب ظروف القضية المطروحة وبذلك كانت الحكومة البريطانية قد ركزت فى سياستها تجاه إيران والخليج العربى على المحافظة على مصالحها فى القارة الهندية ولأجل ذلك كانت تتدخل فى شؤون إيران الداخلية

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - المرجع السابق ص ٢٤٦.

٢ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٤.



والخارجية^(١). وخلال هذه الفترة، كانت الحكومة الإيرانية تركز اهتمامها على المطالبة التوسعية في السيادة على الجزر العربية في الخليج العربي، وذلك إتماماً منها للسياسة التي كان رضا خان يتبعها في البر الرئيسي للبلاد. وكانت الحكومة البريطانية من جهتها تعارض بشدة أى توسع للنفوذ الإيراني على حساب مناطق نفوذها هي، وبخاصة بعد أن أصبح الشاطئ العربي من الخليج العربي ذا أهمية متزايدة. ولذلك فقد كانت بريطانيا تحاول دائماً دعم ملكية العرب لجزر طنب وأبوموسى و«صري» والبحرين. وهذه الجزر، باستثناء البحرين ذات تاريخ وأوضاع مشتركة فقد طالب بها حكام الشارقة من أسرة القاسمى التي استقر فرع منها في «لنجة» على الساحل الإيراني للخليج العربي في القرن الثامن عشر. كما طالبت بها إيران بحجة أن «القواسم» قد حكموا «لنجة» كموظفين إيرانيين وقد أيدت بريطانيا طوال القرن التاسع عشر حق العرب في السيادة على جزر الخليج العربي، وذلك وقوفاً منها في وجه المحاولات الإيرانية العديدة لتأكيد سيادة إيران على هذه الجزر العربية^(٢).

عندما استتب الأمر للبريطانيين تعاونت إيران معهم حيث ضمت إليها منطقة إمارة عربستان العربية، وألقت القبض على أميرها الشيخ خزعل وأرسلته إلى إيران مكبلاً بالقيود وكان رضا خان قد أعد الرأي العام الإيراني لهذه الأعمال والتصرفات التوسعية بعد أن بدأ في إثارة إدعائاته على إمارة عربستان معلناً أهدافه في تخليص رعاياه مما يحيق بهم من ظلم^(٣). وكان خزعل قد رفض الطلبات العديدة التي تقدمت بها الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمد خطوط سكك حديدية عبر الأهواز بين طهران وهمدان وتبريز إلى شط العرب، وربما كان

١ - عادل رضا - عمان والخليج العربي - قضايا ومناقشات - ص ٢٧.

٢ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٤.

٣ - مذكرات رضا خان - ترجمة على البصرى من الإيرانية - بغداد ١٩٥٠ ص ١٩٦.



ذلك سببا رئيسيا ومباشرا أثار حفيظة بريطانيا عليه، حيث لم تتمكن من اختراق معاقله بالأساليب الدبلوماسية، فتحركت عسكريا لتلتقى أطماعها الاستعمارية مع أطماع إيران التوسعية.

أطماع رضا خان تجاه الجزر العربية عام ١٩٢٣

لم تقتصر الأطماع الإيرانية وسياسة رضا خان التوسعية تجاه عربستان وشط العرب والبحرين، وإنما تعدت إلى الإمارات العربية، نظرا لأن الإمارات كانت تسيطر على جانبي مضيق هرمز، ولكن بريطانيا كانت لها دور كبير في إضعاف قوة الإمارات العربية مما شجع إيران على احتلال أقاليم الإمارات في الجزء الشمالي من مضيق هرمز وخاصة إمارة لنجة، وجزر قشم وهرمز حيث ظهرت أطماع إيران في جزيرة «صري» بعد احتلالها لإمارة لنجة العربية ومن ثم قامت باحتلال جزيرة «صري» التابعة للقواسم^(١). ثم بدأت إيران في بناء الأسطول البحري وبعد الانتهاء منه قامت باحتلال جزيرة هنجام وقامت أيضا باحتجاز رعايا من الإمارات وبدأت تمارس سياسة عدوانية وتهدد رعايا الإمارات وتطالب بجزر أبو موسى والطنب.

استمرت التطلعات الإيرانية نحو المواقع العربية الأخرى فكانت محاولات إيران احتلال عدد من الجزر العربية في الخليج العربي بمساعدة بريطانيا تارة وتحت سمعهم وبصرهم تارة أخرى ومن تلك الجزر العربية التي احتلتها إيران في تلك الفترة جزيرة قشم وهرمز ولارك وهنجام والشيخ وقيس وفرورة وغيرها. واستبقت بريطانيا على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لأصحابها العرب التزاما باتفاقيات الحماية الموقعة مع الحكام في رأس الخيمة والشارقة، ولم تتح لإيران احتلالها نظرا للمصالح البريطانية الاستراتيجية في الخليج العربي، إلا أن بريطانيا

1 - F. O. 371 - 13010, I. O. Confidential. B97. P. 4,5 - 12 - 1928.

سرعان ما تخلت عن مسؤوليتها عن الجزر العربية تاركة الفرصة لقوات شاه إيران رضا خان لاحتلالها. زاد الاتجاه التوسعي الإيراني، بعد الحرب العالمية الأولى، ووصول رضا خان إلى السلطة، وعمله على إعادة بناء الدولة. حيث كان لسقوط الأسرة القاجارية التي كانت تحكم إيران ومجيء أسرة رضا خان المازندراني إلى الحكم من الموضوعات الهامة في تاريخ إيران الحديثة^(١) لأنه حمل في طياته تغييرا نوعيا في شكل الحكم تأثيرا ملموسا في داخل إيران وما حولها وخاصة في علاقاتها مع العرب.

وبعد أن أيدت بريطانيا الحكومة الإيرانية، اضطرت إلى أن تسحب تأييدها من الشيخ خزعل، شيخ عربستان، بعد أن كانت قد قدمت له تعهدات كبيرة، وتركته لمصيره أمام الاحتلال الإيراني، حين وجدت أن مصالحها السياسية والاقتصادية تقضى بتغيير الحصان الذي راхنت عليه^(٢). وساعد ذلك إيران على العودة إلى اتجاهها التوسعي، وإلى التقدم بادعاءات جديدة بشأن الجزر العربية الموجودة في الخليج العربي. أما الجزر العربية، التابعة للإمارات العربية، والتي شملتها الادعاءات الإيرانية في الفترة الخاصة، فهي جزيرة أبو موسى، وجزيرة الطنب الكبرى، وجزيرة الطنب الصغرى^(٣).

تتحدث الوثائق البريطانية عن الجزر العربية في الخليج العربي وتبعتها للسيادة العربية بوضوح في مناسبات عديدة وتعتبر تلك الوثائق عن مواقف بريطانيا تجاه تلك الجزر العربية عبر الأحداث التي مرت بها المنطقة من منطلق المصالح البريطانية السياسية والاقتصادية. فقد ورد في متن الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند

١ - كمال مظهر أحمد - المرجع السابق ص ١١٠.

٢ - د. محمود علي الدواد - الخليج العربي والعلاقات الدولية ص ٨.

3 - P.R. O- F.O. 371/13070 LORD CLARENDON TO FOREIGN OFFICE.



(البريطانية) المسؤولة عن إدارة شؤون الخليج العربى بتاريخ ٢٤/٨/١٩٢٨ : «تعود ملكية الجزيرتين طناب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة منذ انفصالها كمشيخة مستقلة عن الشارقة فى عام ١٩٢١»، وفى فقرة أخرى من نفس الوثيقة جاء ما يلى : انتقلت ملكية جزيرة أبو موسى إلى حاكم الشارقة وإدارة وملكىة جزيرتى طناب إلى حاكم رأس الخيمة اللتين انفصلتا إلى مشيختين مستقلتين آنذاك». فقد كان الساحل الشرقى من الخليج العربى وجزره خاضعا لسيطرة سلطنة عمان وعرب ساحل عمان وتميز ذلك الساحل بسماتها العربية^(١).

ترتب على انفصال رأس الخيمة عن الشارقة واعتراف الحكومة البريطانية بتبعية الطنيين لها مع التأكيد على تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة أن احتجت الحكومة الإيرانية على استقرار وضعية الجزر العربية على ذلك النحو وأخذت فى إثارة العديد من الأزمات ففى عام ١٩٢٣ أوعزت لسلطانها فى بوشهر بإرسال بعض القطع البحرية إلى جزيرة أبو موسى بهدف تفقد مناطق الأكسيد الأحمر بها حيث كانت الحكومة الإيرانية تعمل على أن يمتد نطاق الامتياز الذى منحه لاحدى الشركات العاملة فى أراضيها إلى جزيرة أبو موسى. وعندما اكتشفت شركة الأوكسيد الأحمر وهى التى كانت تعمل فى جزيرة هرمز - الإيرانية - وجود كميات من الأوكسيد الأحمر فى جزيرة «أبو موسى» فى أوائل العشرينات أرادت هذه الشركة أن تمت نشاطها إلى جزيرة «أبو موسى» عن طريق الحكومة الإيرانية، فقامت باغراء إيران باحتلال جزيرة أبو موسى ولقد أشار الوزير البريطانى المفوض فى طهران السير «برسى لورين»، فى عام ١٩٢٣ فى رسالته إلى حكومته أنه عل أن صاحب امتياز الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز قد حرص الحكومة الإيرانية

١ - حسين بن على الوحيدى - تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقى للخليج - دى ١٩٨٥ - ص ٧.

على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبو موسى والبحرين وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم^(١).

أبلغت الحكومة البريطانية السير برسى لورين فى شهر مارس ١٩٢٣ بأن يلفت نظر رئيس وزراء الحكومة الإيرانية بوجوب ابتعاد إيران عن جزر طنب و«أبو موسى» وإلا فإن بريطانيا ستتخذ من قبلها الإجراءات التى تكفل المحافظة على تلك الجزر^(٢).

كما طالبت الحكومة البريطانية من الوزير المفوض البريطانى فى طهران بأن يذكر حكومة طهران ماذا حدث عام ١٩٠٤، عندما قامت القوات البحرية البريطانية بإنزال العلم الإيرانى من جزيرة أبو موسى. وجزيرة الطنب بالإضافة إلى طلبها بعدم المطالبة أو إحياء أية ادعاءات إيرانية على هذه الجزر، وأن أية تصرفات إيرانية تجاه هذه الجزر العربية قد يدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ اجراءات شديدة تجاه إيران^(٣).

أجاب الوزير البريطانى المفوض بطهران الحكومة بأن صاحب شركة «ماينوت ججار» (Moin - ut - juzjar) التى حصلت على امتياز التنقيب عن الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز هى التى حرّضت الحكومة الإيرانية على تجديد ادعاءاتها على البحرين وأبو موسى، وهو أحد أثرياء إيران وله نفوذ قوى على الحكومة والسياسة الإيرانية وردت الخارجية البريطانية على الوزير ليلفت نظر رئيس وزراء إيران إلى ما جرى فى السابق وأن يؤكد أن حكومة صاحب الجلالة كانت تعنى

١ - د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ص ٣٠٦.

٢ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: مجلة الخليج العربى، (بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربى)، العدد الثامن لعام ١٩٧٧، ص ٣٠.

٣ - محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية - الإيرانية، ص ١٢٥.



تماما ما قالته . وكانت على أتم استعداد للتدخل المسلح لإزالة الأعلام الإيرانية وأن على الوزير أن يشير، من طرف خفى بأن تجديد الدعاوى الإيرانية على الجزر سيدفع الحكومة البريطانية لاتخاذ موقف متشدد، وستنفذ ما قامت فى الماضى بتجنهه، ونفذ الوزير أمر الخارجية حين قابل رئيس الوزراء الإيرانى، ولكنه استلم بعد عشرة أيام من تلك الحادثة مذكرة إيرانية^(١).

اعترفت حكومة الهند فى عام ١٩٢١ باستقلال مشيخة رأس الخيمة، واعتبرت جزيرة طنب ضمن أملاك شيخ رأس الخيمة بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبو موسى . وفى أوائل عام ١٩٢١ منحت الشارقة امتيازاً للحفر لشركة بريطانية فى جزيرة أبو موسى . وقد احتجت إيران على ذلك فى أبريل من هذا العام وذلك بتحريض من معين التجار الذى كان يملك امتيازاً للحفر فى جزيرة هرمز . وقد حث معين التجار الحكومة الإيرانية على عرض مطالبتها المتعلقة بجزر البحرين وطنب وأبو موسى على عصبة الأمم . وفى ١٦ مايو ١٩٢١ رفض الوزير المفوض البريطانى فى طهران سير برسى لورين (Percy Loraine) هذه المطالبات وذكر الحكومة الإيرانية بالإجراءات الحارمة التى اتخذتها بريطانيا، وقال إن حكومته لا تزال مستعدة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات مرة أخرى . ولكن الحكومة الإيرانية ردت على هذا التهديد بمذكرة جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢١ تمسكت فيها بمطالبها بجزر طنب وأبو موسى^(٢) . فوجئ المندوب البريطانى فى طهران فى عام ١٩٢٣ برسالة موجهة إليه من قبل وزارة الخارجية الإيرانية تطالب فيها إيران بجزر طنب وأبو موسى .

طلبت الحكومة الإيرانية مجدداً بحقها فى هذه الجزر عام ١٩٢٣ عندما أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة إلى الوزير البريطانى فى طهران تؤكد فيها

١ - عبدالعزيز عبدالغنى - المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٢ - د . محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٤٢ .



من جديد على حق إيران فى السيادة على جزر أبو موسى والطنب وقد سبق إرسال هذه المذكرة انتشار إشاعة فى طهران مفادها أن الحكومة الإيرانية قد تعرضت لضغط من صاحب امتياز إيراني للتنقيب عن الأكسيد الأحمر لكى ترفع مطالبها فى حقها فى السيادة على البحرين وأبو موسى إلى عصبة الأمم. إذ أن جزيرة أبو موسى كانت تحتوى على مخزون كبير من الأكسيد الأحمر. كتب الوزير المفوض البريطانى فى طهران فى عام ١٩٢٣ إلى حكومته بأنه علم من مصادر موثوقة، قيام التاجر الإيراني الثرى الذى يمتلك امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر فى هرمز المدعو معين التجار والذى يتمتع بنفوذ سياسى كبير بممارسة ضغوطه على الحكومة الإيرانية لإثارة موضوع المطالبة بجزيرة «أبو موسى والبحرين» وطرح الموضوع أمام عصبة الأمم. فصدرت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطانى السير بى. لورين بضرورة لفت انتباه الحكومة الإيرانية إلى حادثة عام ١٩٠٤ عندما كانت الحكومة البريطانية مستعدة لإرسال قوة بحرية لازالة العلم الإيراني من جزر «طنب وأبو موسى» والإشارة بأن إثارة موضوع الادعاء الإيراني قد يؤدى إلى اتخاذ نفس الإجراءات التى اتخذت فى عام ١٩٠٤. وقام الوزير البريطانى المعتمد فى طهران بإبلاغ المطلوب إلى رئيس الوزراء الإيراني دون الإشارة إلى «طنب» فى مذكرته التى رفعها إلى الحكومة الإيرانية، فلم ترد الحكومة الإيرانية على المذكرة المذكورة. وبعد عشرة أيام قدمت حكومة طهران مذكرتها إلى الوزير البريطانى فى طهران تضمنت تأكيدها لادعائها بملكية جزر «طنب وأبو موسى». فبادر الوزير المفوض البريطانى إلى اتخاذ موقف متشدد وأعاد المذكرة إلى الحكومة الإيرانية برفقة خطاب شديد اللهجة. ويبدو أن إرسال المذكرة من وزارة الخارجية الإيرانية إلى الوزير المفوض قد تم بسبب جهل وكيل وزارة الخارجية بالخطاب الذى أرسله الوزير المفوض البريطانى

بصدد الموضوع إلى رئيس الوزراء الإيراني . ولم يصدر بعد ذلك أى رد فعل من حكومة طهران على الإجراء الذى قام به الوزير المفوض البريطانى^(١).

بادر الوزير المفوض البريطانى فى طهران فى ٢٧ إبريل ١٩٢٣ بالكتابة إلى وزارة خارجية حكومته يحيطها علما بمحاولات التاجر الإيراني الثرى معين التجار صاحب امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر فى هرمز، للضغط على الحكومة الإيرانية لاثارة موضوع مطالبة الحكومة الإيرانية بجزيرة أبو موسى أسوة بالمطالبة بالبحرين وطرح الموضوعين على عصبة الأمم. ونظرا لما كان يتمتع به المذكور من نفوذ سياسى كبير فإنه كان من المحتمل أن ينجح فى مسعاه لاقتناع الحكومة الإيرانية لإرسال وكيل من إحدى موانئ الخليج العربى لوقف العمل والتنقيب فى أبو موسى. ويبدو أن رد فعل رئيس الوزراء الإيراني كان سلبيا، إزاء الموضوع. وأشار الوزير البريطانى بأنه يعتقد أنه من المحتمل أن يضطر رئيس الوزراء الإيراني إلى الإقدام على ذلك من خلال الضغط الشعبى عليه من خلال القنوات العادية وكان جواب وزارة الخارجية البريطانية إلى وزيرها المفوض فى طهران كما يلي^(٢):-

برقية شفوية إلى السير بى «لورين» (طهران) وزارة الخارجية، ١ مايو ١٩٢٣ رقم ٢٨. إشارة إلى برقيتكم رقم ١٢٣ والمؤرخة فى ٢٧ إبريل. الخليج العربى. راجع خطاب السير أى. هاردينجز رقم ٩١ وتاريخ ٢٤ مايو ١٩٠٤ والمراسلات المتعلقة بالموضوع. إذ كنا فى ذلك الوقت مستعدين لاستخدام قواتنا البحرية وإزالة

١ - د. وليد الأعظمى - المرجع السابق ص ٣٩١ وانظر:

F.O. 371/8941 - TEHRAN TELEGRAM TO FO. NO. 123, 27 APRIL 1923.

٢ - د. وليد حميدى الاعظمى - المرجع السابق ص ٤٠ وانظر

FO 371/8941, Persia, form Sir P. Loraine (Tehran) to FO. 27 April 1923.

Ibid, Persia, to Sir, P. Loraine (Tehran) from FO, Ist May 1923. No. 28.



العلم الإيراني من على جزيرة أبو موسى وجزيرة طنب التي تعود ملكيتها لشيخ الشارقة . وفي حالة عدم اعتراضكم فإننا نوصي بلفت انتباه رئيس الوزراء الإيراني إلى حادثة عام ١٩٠٤ والتلميح له بشكل ودي بأنه ليس من الحكمة بالنسبة للحكومة الإيرانية أن تتبع نصائح معين التجار لأن حكومة صاحب الجلالة سوف تستجبن بلا شك مثل هذه الخطوة واحتمال القيام باتخاذ الإجراءات التي قامت بها عام ١٩٠٤ لمواجهة المخططات الإيرانية في هذا الاتجاه .

بادر الوزير المفوض البريطاني في طهران بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٣ إلى إرسال مذكرة بهذا المضمون إلى وزارة الخارجية الإيرانية حول موضوع عائدة جزيرة أبو موسى والتأكيد بعدم تردد الحكومة البريطانية في استخدام القوة لحماية حقوق حاكم الشارقة . فبادرت وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٢٣ إلى إرسال مذكرة حول الموضوع ، ردا على مذكرة الوزير المفوض البريطاني في طهران ، تتضمن تأكيد الحقوق الإيرانية في جزيرتي أبو موسى وطنب وفيما يلي نص ما ورد في المذكرة الإيرانية :-

(٢٣ مايو ١٩٢٣) جورا ١٣٠٢ . صاحب السعادة ،

استنادا إلى المعلومات التي استلمناها فإن الفضل العام لصاحب الجلالة في بوشهر قد حاول استئجار امتياز استغلال الأوكسيد الأحمر في جزر طنب وأبو موسى من شيخ الشارقة . ونظرا لحق سيادة (وملكية) الحكومة الإيرانية في هاتين الجزيرتين إذ تم إخطار مفوضية حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) بالموضوع في الأعوام ١٩٠٣ - ١٩٠٤ لذا أرجو من سعادتكم إبلاغ السلطات المعنية بعدم التدخل في هذا الموضوع الخاص بالاستئجار بشكل غير قانوني . فبادر الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى إعادة المذكرة الصادرة عن وزارة الخارجية



الإيرانية مع رسالة مرفقة تتضمن التأييد والتهديد. وفيما يلي نص برقية الوزير المفوض الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الموضوع^(١):

رقم ١٦٢ من السير بى. لورين طهران ٣٠ مايو ١٩٢٣ إلى وزارة الخارجية البريطانية إشارة إلى الفقرة الأخيرة فى برقتى رقم ١٤٨. احتفظ رئيس الوزراء الإيراني بالذاكرة لديه إذ استلمتها بعد عشرة أيام من وزير الخارجية مدعيا بالملكية الإيرانية للجزيرتين. فأعدت الذاكرة إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية من خلال السكرتير للشؤون الشرقية وسأرسل لكم التفاصيل بالبريد الجوى.

اتصفت فترة العشرينات بتصعيد المطالبة الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب بهدف السيطرة على مناجم أكسيد الحديد الأحمر وخاصة فى جزيرة أبو موسى. وكانت الحكومة البريطانية من خلال وزيرها المفوض فى طهران تمارس ضغوطها باستمرار على الحكومة الإيرانية للتخلى على مواقفها وتهديداتها باحتلال الجزر العربية مرة أخرى وتذكرها بموقف الحكومة البريطانية فى عام ١٩٠٤ عندما لجأت حكومة لندن إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة وإرسال سفينة حربية إلى الجزر لإزالة عدوان الاحتلال الإيراني لها مما اضطر إلى اخلائها. كما وطلب الوزير المفوض البريطانى فى طهران من الحكومة الإيرانية سحب إعلان مدير عام الجمارك فى بوشهر فى مايو ١٩٢٦ المتضمن بأن تكون جزيرة أبو موسى تحت السيادة الإيرانية. وأصدرت الحكومة البريطانية فيما بعد توصياتها إلى البحرية البريطانية فى الخليج العربى لاصدار أوامرها إلى سفن وقوارب الجمارك الإيرانية بعدم

١- د. وليد حميدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٤١ وانظر:

FO 371/8941, Enclosure, in No. 1 Persia, Minister for Foreign Affairs to Sir P. Loraine, 23 May 1923.

Ibid, Persia, from Sir, P. Loraine to FO, No. 162, 30 May 1923.



الاقتراب من سواحل جزر طنب وأبو موسى^(١). كما وضعت حكومة لندن خلال هذه الفترة في عام ١٩٢٨ خطط طوارئ للدفاع عن هذه الجزر عند قيام حكومة طهران باحتلالها عندما أثارت الحكومة الإيرانية ادعاءاتها على ملكية جزيرة الطنب الكبرى والطنب الصغرى^(٢).

أعدت وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٢٩ بندا ليتضمن المعاهدة المزمع توقيعها مع طهران ينص على الاعتراف الإيراني بسيادة الشيوخ رأس الخيمة والشارقة على جزر طنب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطاني بالسيادة الإيرانية على جزيرة «صرى». إلا أن اندلاع أزمة شركة النفط الإيرانية - البريطانية في عام ١٩٢٣ أفشل الموضوع ثم التخلي عن إبرام المعاهدة المقترحة في عام ١٩٣٤^(٣). أكدت الحكومة الإيرانية في دعاويها على طنب وأبو موسى، ولم يجد الوزير لورين (Loraine) حرجا في أن يعيد المذكرة إلى الحكومة الإيرانية مرفقة بخطاب شديد اللهجة^(٤).

قامت حكومة طهران بتقديم رسالة رسمية إلى الحكومة البريطانية بحقوقها في جزر أبو موسى والطنب وناقشت الخارجية البريطانية الادعاءات الإيرانية وفندتها بطريقة إيجابية على الجزر العربية حيث لا تعطى لإيران أية فرصة لادعاءاتها. ويقول د. هاوولي (D. Hawley) أن الحكومة البريطانية كانت منذ بداية وجودها في الخليج العربي تعتبر الجزر ملكا لإمارة الشارقة ورأس الخيمة، وإن الإيرانيين كانوا يحتفظون بعلاقات ودية مع مشيخات شرق الجزيرة العربية

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - المرجع السابق ص ٦٤٢.

٢ - د. عبد الغنى إبراهيم - المرجع السابق ص ٦٤٤.

3 - F. O. 371/13010, I.O. Confidential B. 297. P.4,5 - 12 - 1928.

٤ - د. عبد الغنى إبراهيم - بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ص ٦٤٤.



وأنهم لم يجعلوا من مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف كما أنهم لم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة فى شؤون تلك الدول^(١).

تفسر الدوائر البريطانية ذلك التحرك الإيراني بأنه كان نتيجة لتحريض من المفوضية الروسية فى طهران بسبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها فى ذلك الجزء من العالم من خلال احتلال نقاط ثابتة، وذلك إثر قيام نائب الملك البريطانى حاكم الهند اللورد «كيرزون» بجولته فى الخليج العربى فى نهاية عام ١٩٠٣. مما جعلت الحكومة الإيرانية تثير موضوع مطالبتها بجزيرة أبو موسى وطرحت الموضوع أمام عصبة الأمم، وفى أعقاب ذلك قامت سلطات الجمارك الإيرانية بإرسال قارب إلى جزيرة أبو موسى لتفتيش مناجم الأوكسيد الأحمر. وأخذ قائد القارب كيسا من الأوكسيد معه عند مغادرته للجزيرة^(٢).

لم تصنع الحكومة الإيرانية للتحذيرات البريطانية فى نهاية عام ١٩٢٥ أرسلت بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى لفحص الأوكسيد الأحمر مما جعل الحكومة البريطانية تقدم احتجاجا شديد اللهجة إلى حكومة طهران. وعندما لم يجد الوزير البريطانى أية تجاوب من الحكومة الإيرانية قدم احتجاجا آخر جاء فيه أن الأعمال التى تقوم بها حكومة طهران فى جزر أبو موسى والطنب يعتبر عملا عدائيا موجها ضد بريطانيا، مما قد يؤدى إلى إرسال قوات بحرية بريطانية إلى تلك الجزر لتأكيد سيادة حاكم الشارقة عليها^(٣).

وإزاء الموقف البريطانى المتصلب وتلويح بريطانيا باستخدام القوة أمرت الحكومة الإيرانية رجال الجمارك بعدم القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤدى إلى إرسال بريطانيا قواتها البحرية. وقامت سلطات الجمارك الإيرانية فى خريف عام

١ - د. محمد عزيز شكرى - مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى ص ٨.

٢ - أحمد التدمرى - الجزر العربية الثلاث ص ٧٩.

٣ - د. جمال زكريا قاسم - الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥ - ص ٣٠٦.

١٩٢٥ بإرسال قارب إلى جزيرة «أبو موسى» لتفتيش مناجم الأوكسيد الأحمر على الجزيرة وأخذ ربانه كيسا من الأوكسيد بعد مغادرته الجزيرة. وعند تقديم الاحتجاج على هذا التصرف الإيراني ادعت حكومة طهران بأن الجزيرة تعود لحكومة إيران. فقام الوزير المفوض البريطاني في طهران باتخاذ اجراءات سريعة وذكر وكيل وزير الخارجية بمراسلات عام ١٩٢٣ وحذر به بشكل شخصي بأن استمرار حكومة إيران بالمطالبة بجزيرة «أبو موسى» سوف يحمل حكومته على إصدار التعليمات للحكومة الهند لإرسال سفينة حربية إلى جزيرة «أبو موسى» للدفاع عن حقوق شيخ الشارقة. فتراجعت الحكومة الإيرانية وصدرت التعليمات إلى موظفي الجمارك بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة «أبو موسى» لحين ورود جواب وزارة الخارجية الإيرانية بصدد وضعية هذه الجزر العربية^(١).

بناء الأسطول الإيراني (١٩٢٥)،

شهدت الفترة بعد ١٩٢٥ عملية بناء الأسطول الإيراني لأن القوات الإيرانية كانت تفتقر إلى أسطول بحري قوى، لحماية سواحلها الممتدة من خليج عمان إلى شط العرب وخاصة في تلك الفترة التي ازدادت فيها عمليات تهريب البضائع من الساحل العربي من الكويت والبحرين ودبي بطريقة أزعجت الحكومة الإيرانية، وحاولت إيران عن طريق البحرية البريطانية منع هذه التجارة، ولكن الحكومة البريطانية لم تلب رغبة إيران ومما زاد الطين بلة، وشجع تهريب البضائع أن إيران كانت قد فرضت ضرائب كبيرة على المستوردات الاستهلاكية كالشاي والسكر وغيرها من البضائع. كما طلبت إيران من بريطانيا مساعدتها في بناء

1 - F. O. 371 - 8941- Ibid, FO Telegram 88, 1st May 1923.

Tehran despatch No, 220, 18 May 1923.

Tehran, despatch 236, 29 May 1923.

Tehran, despatch to FO, No. 258, 31 May 1926.



الأسطول وشراء عدد من القطع البحرية ولكن بريطانيا رفضت طلب إيران. لذا اتجهت إيران نحو إيطاليا لبناء أسطولها وتدريب الإيرانيين عليها بعد شراء السفن الحربية وزوارق دوريات وسفن مدفعية وغيرها من القطع، ويديرها ضباط إيطاليون لحراسة الشواطئ الإيرانية. وقد تكون إيران خلقت أو اختلقت قضية التهريب بعد فرض ضرائب عالية على الشاي والسكر بقصد التوسع تجاه الجزر العربية بحجة تهريب الشاي والسكر.

انزعجت الحكومة البريطانية بدخول شريك بحرى بأسطوله وهو إيران بما قد يهدد السلطة البريطانية في مياه الخليج العربى. وبمجرد أن قويت وتجهزت القطع البحرية الإيرانية، بدأت الدوريات الإيرانية بملاحقة السفن الشراعية العربية سواء التى كانت تهرب أم لا، وبمصادرتها وإيذائها وذلك لوضع حد لتهريب البضائع مما جعل الحوادث البحرية تكثر فى الساحل الإيرانى، علما بأن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت طلب إيران لوقف تجارة التهريب من السواحل المهمة. وكان التعليل البريطانى على ذلك قبولهم بأنها لن تستطيع إيقاف تجارة البضائع غير الضارة كالسكر والشاي التى يتاجر بها سكان إمارات شرق الجزيرة العربية، وأن تطلع إيران إلى عكس ذلك ليس له على حد علمنا، أى أساس يستند إليه فى العرف الدولى^(١). وأبدت إيران دهشتها فى عدم اعتراف الحكومة البريطانية فى الهند بحقها فى ادعاءاتها بممارسة سيطرتها على سفن تشتغل بتهريب البضائع^(٢).

وقعت إيران فى يوليو ١٩٣٠ عقدا مع إيطاليا لبناء ست سفن حربية. وفى أكتوبر ١٩٣٢ وصلت هذه السفن إلى الخليج العربى. ومع أنها لم تنجح نجاحا كاملا فى القضاء على التهريب، إلا أنها سببت كثيرا من الإزعاج للأسطول البريطانى والسفن العربية الصغيرة. وكان هذا الأسطول بمثابة أداة تهدد بها إيران

١ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٣.

2 - F. O. 371/13010, Mr. Parr Tehran to F. O. 31st August 1928.



سلطة بريطانيا فى مياه الخليج العربى ، وقد بدأ ذلك كأوضح ما يكون عندما قام هذا الأسطول باحتجاز الزوارق الشراعية العربية^(١) فى محاولة من إيران لوضع حد لتهريب البضائع إلى الساحل الإيرانى الجنوبى على ظهر هذه الزوارق وقامت إيران على أثرها بمصادرة بعض السفن التابعة لرعايا ساحل عمان^(٢).

وكانت العشرينات والثلاثينات مليئة بحوادث مماثلة، وذلك بعد أن قامت إيران سنة ١٩٢٥ بفرض ضريبة على كل شحنات الشاى والسكر المستوردة إلى إيران. لكن تجارة التهريب المربحة لهذه البضائع استمرت من الشاطئ فى شرق الجزيرة العربية وبخاصة من الكويت والبحرين ودبى إلى سواحل إيران، وكان من الصعب على الحكومة الإيرانية إيقاف تجارة التهريب هذه. ورفض الوزير البريطانى فى طهران طلبا رسميا تقدمت به الحكومة الإيرانية لمساعدتها فى وضع حد لهذه التجارة، كما أوضحت حكومة الهند أنه ليس من شأننا إيقاف تصدير سلع غير ضارة كالسكر من المحميات العربية التى تتمتع بوصايتنا. ولذلك قررت الحكومة الإيرانية معالجة الموقف بنفسها، وبشرائها لزوارق الدوريات من إيطاليا أصبحت قادرة على البحث عن الزوارق الشراعية العربية التى تقوم بالتهريب فى مياه الخليج العربى وإيقافها^(٣).

الهجرة الإيرانية، الاستيطانية والتهريب

اتجهت إيران - خلال عهد رضا خان المازندرانى وبعد أن حققت سيطرتها على الساحل الشرقى - إلى محاولة تحقيق هيمنتها على الساحل العربى، وكان يدفعها إلى ذلك ما يعانیه ذلك الساحل من أوضاع التجزئة والتفكك، مستخدمة سلاحين أولهما الهجرة الإيرانية غير المشروعة وثانيهما إثارة ادعاءات تاريخية على

١ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٣.

2 - F.O.371 - 13010, I.O. Confidential. B. 297 P. 4,5 - 12 - 1928.

٣ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٣.



البحرين وعلى غيرها من المشيخات في شرق الجزيرة العربية. وليس من شك في أن حرص بريطانيا على المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج العربي جعلت المشكلة مستمرة وشجعت على الهجرة الاستيطانية الإيرانية تجاه مشيخات شرق الجزيرة العربية.

استمرت موجات المهاجرين من الساحل الإيراني إلى الساحل العربي في عهد رضا خان المازندراني نتيجة لسياسته المركزية القوية. ولقد كانت هذه الهجرة إلى جانب تعامل هؤلاء المهاجرين في تهريب الشاي والسكر وهي المواد التي تحتكر التجارة فيها الحكومة الإيرانية، هي أساس كثير من المشكلات بين إيران ومشيخات ساحل عمان في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠. وقد وجدت بريطانيا نفسها طرفا في هذه المشاكل حيث إنها الدولة الحامية والمسؤولة عن العلاقات الخارجية لمشيخات ساحل عمان. وقد ساعد على قيام المهاجرين من السواحل الإيرانية بتهريب البضائع إلى إيران تدهور تجارة اللؤلؤ التي كانت مصدر الرزق لسكان مشيخات شرق الجزيرة العربية، هذا بالإضافة إلى أن الركود الاقتصادي العالمي في أواخر العشرينات قد ساعد على انتشار تهريب البضائع من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني. فبينما كان هنالك نظم حكومية صارمة وتعريفية جمركية عالية في كل من إيران والسعودية والعراق في ذلك الوقت كانت التجارة حرة والحركة ميسرة في مشيخات ساحل عمان. وقد بدأت عمليات التهريب للساحل الإيراني بعد عام ١٩٢٥ حينما احتكرت الحكومة الإيرانية الشاي والسكر^(١)، وفرضت ضرائب عالية عليها. وتخوفت الحكومة البريطانية من تصرفات رجال البحرية الإيرانية على عملية الملاحة في الخليج العربي والتخوف من تزايد النشاط الإيراني البحري^(٢). ولكن الهدف الحقيقي من التصرفات الإيرانية هو المضى في السياسة

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٠.

2 - F.O. 371 - 13010 - Mr. Parr - Tehran to F.O. 31 st August 1928.

التوسعية ضد العرب وذلك بعدما كان حكام الأسرة القاجارية قد نجحوا فى إزالة الحكم العربى من جزر وموانئ الساحل الشرقى من الخليج العربى بالتعاون والتواطئ البريطانى مما أصبح الطريق ممهدا لرضا خان المازندراني بعد وصوله للحكم لإزالة واحتلال ماتبقى من حكم عربى على ذلك الساحل^(١).

وهنا أصبح تهريب هذه السلع مصدر دخل لجماعات الغوص بعد أن ركد سوق اللؤلؤ، كما وجد المغامرون ميدانا يحققون من ورائه ثروات كبيرة. وحل تهريب السكر والشاي محل تهريب السلاح الذى ازدهر فى أوائل القرن العشرين. ولم تكن البحرية الإيرانية بقيادة على وقف هذه الحركة الواسعة من التهريب، وخاصة وأن أغلب القائمين بها من أهل السواحل الإيرانية ذوى الدراية بخفاياها. وكانت السلطات الإيرانية تنقم على البحرية البريطانية القوية التى ترى عمليات التهريب وتغمض أعينها عنها وتتسامح معها. كما نقمت على البريطانيين والشيوخ قبول هذا السيل من المهاجرين إلى مشيخات ساحل عمان والبحرين وقطر. وها تكمن أسباب توتر العلاقات فى تلك الفترة بصفة عامة بين السلطات الإيرانية ومشيخات ساحل عمان من جهة، وتوترها كذلك بين الحكومة الإيرانية وبريطانيا من ناحية أخرى^(٢).

بدأت السلطات الإيرانية منذ عام ١٩٢٦ تضايق الملاحين العرب فى مياه الخليج العربى سواء بالتهديد أو بمصادرة سفنهم وذلك بعد تزايد الأطماع الإيرانية فى المياه الاقليمية لساحل عمان وجزره فى مياه الخليج العربى^(٣) حيث أخذت السلطات الإيرانية تمارس بعض أنواع من السيطرة على بعض سفن التابعة لرعايا ساحل عمان. وكان لهذا الموقف العدائى آثار سياسية فى أوائل عام ١٩٢٨. وفى

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار - المرجع السابق ص ٢٤١.

٢ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٠.

3 - F.O. 371/ 13010, I.O. Confidential. B. 397 P. 4.5 - 12 - 1928.



يناير ١٩٢٨ كررت الحكومة الإيرانية طلبها من السلطات البريطانية حول ضرورة تعاون الأسطول البريطاني في مقاومة عمليات التهريب إلى سواحل إيران بالخليج العربى . وقد رأى سير روبرت كلايف الوزير المفوض البريطانى الجديد فى طهران أن قضية التهريب فى مياه الخليج العربى من الكويت والبحرين ودبى وحاجة إيران إلى تعاون البحرية البريطانية لوقفها يمكن أن تكون فرصة طيبة للمساومة مع إيران للتنازل عن ادعائها فى جزر طنب وأبو موسى والبحرين^(١).

ولكن حكومة الهند وقيادة الأسطول اعترضت على مثل هذا التعاون لسببين: الأول: تورط بريطانيا فى مشاكل سياسية مع مشيخات بالساحل العربى . وثانيا: لأن منع التهريب تماما حسب خبرة البريطانيين السابقة أمر غير ممكن تماما فى مياه الخليج العربى وأوضح سير ليونيل هوارث (Howarth) المقيم السياسى فى الخليج العربى أن الجزء الأكبر من التهريب إلى إيران إنما يتم فى سفن إيرانية وأن الصعوبة الحقيقية هى أن جميع الخانات الإيرانيين (وهم حكام القرى والمدن الصغيرة) كانوا أصحاب مصالح ترتبط بهذا التهريب. كما أن بعض موظفى الجمارك الإيرانيين مرتشون. وأن إقليم تنجستان خارج عن سيطرة الحكومة الإيرانية. وأضاف هوارث أن إجبار الحكام على الساحل فى شرق الجزيرة العربية لاتخاذ إجراءات وقائية سوف يكون صعبا فى البحرين والكويت، ومستحيلا فى دبى بدون تغيير سياسة حكومة جلالة الملك كلها فى ساحل عمان وبدون زيادة قوة الأسطول البريطانى فى الخليج العربى. وهذا ما حدث فى منع تجارة السلاح قبل ذلك بعشرين عاما. وواصل هوارث فى شرح وجهة نظره فى تقرير آخر أواخر عام ١٩٢٨ قائلا إنه من الحماقة السياسية أن تقوم بريطانيا باتخاذ هذه الإجراءات الواسعة لمصلحة إيران. وهى تلك الدولة التى تحاول طرد بريطانيا من الخليج العربى. هذا بينما يعتمد النفوذ البريطانى فى الخليج العربى على سمعة بريطانيا

١ - د. روزمارى سعيد - المرجع السابق ص ١٤.

لدى العرب. ومن أجل ذلك، إذا حدث أن اعترفت إيران بمركز بريطانيا الهام فى الخليج العربى، إذن فى هذه الحالة، يكون معقولا اتخاذ بعض الإجراءات التى تبين حسن نية بريطانيا نحو إيران. وأعرب هوارث عن دهشته كيف أن الإيرانيين يحاولون طرد البريطانيين من الساحل الإيرانى. وفى نفس الوقت يستخدمون النفوذ البريطانى فى الجانب العربى لتحقيق أهدافهم. ووافقت حكومة الهند على وجهة نظر المقيم السياسى وعلقت على التقرير «ليس من شأننا أن نمنع سلعا غير ضارة كالسكر عن محمياتنا العربية»^(١).

الاحتلال الإيرانى لجزيرة هنجام عام ١٩٢٨

عرفت «هنجام» لدى الجيل السابق من البحارة البريطانيين باسم «أنجوم» وأحيانا باسم «أنجر» وتقع بمحاذاة الساحل الجنوبى لجزيرة قشم بالقرب من نقطة «خارجو» ويفصل بينهما مضيق إتساعه ميل واحد وعمقه بين ٦ و١٢ قامة. وقد دعت بحق «بريم الخليج» لأنها تشكل قاعدة بحرية ممتازة لمراقبة التحركات البحرية. فالخليج العربى هنا ضيق تماما ويمكن رؤية الساحل العربى منها بسهولة. ولكنها ليست موقعا مناسباً يمكن الدفاع عنه بسهولة ليست متجانسة التركيب. ويبلغ طولها خمسة أميال ونصف من الشمال الشرقى إلى جنوب الجنوب الغربى وعرضها حوالى ثلاثة أميال. وتتكون الجزيرة من مجموعة من التلال الوعرة التى يتناقص ارتفاعها بالتدرج من الشمال إلى الجنوب. وأعلى قممها هو جبل المائدة ويبلغ ارتفاعه ٣٥٠ قدما ويبعد ميلا واحدا عن طرف الجزيرة الشمالى. ومظهرها المتواضع من البحر يوضح حقيقة طبيعتها غير المتجانسة فهى عبارة عن صخور سوداء قاحلة تتخللها هنا وهناك خيوط حمراء وأخرى بيضاء. الجزيرة غنية جيولوجيا بسبب تنوع تركيبها وعدم تجانس طبيعتها ولكنها فقيرة جدا بنباتاتها، وصخورها جيرية ولكن بها بعض الحجارة ذات اللون الأحمر الداكن مما يشير إلى

١ - د. روزمارى سبيد - نفس المرجع ص ١٤.



وجود الأملاح الصخرية. وهناك كهوف ملحية فى شمال الجزيرة. أحدها يقع بالقرب من وسط الجزيرة، ويمكن الدخول إليه من عمر طويل ضيق منخفض يواجه الجبل. ويحتوى هذا الكهف على مناظر وأشكال هندسية ذات جمال نادر يزينها ملح أبيض نقى جدا. ويوجد بجانب أبواب الكهوف أكوام الحجارة ومواد معدنية لها ألوان عديدة. وقد أثارت إعجاب كثير من الزوار. ويعتقد أن بين هذه المواد الكبريت والحديد ومعادن أخرى. وتستعمل خامات الحديد كثقالات وأوزان لغمر شباك الصيد فى المياه وهناك واد بالقرب من الساحل الغربى على بعد حوالى ٣٠٠ ياردة شمال غربى قاعدة جبل المائدة. وهو يشكل منظرا جيولوجيا غريبا وملفتا للنظر. حيث تظهر به أعمدة من الآجر التى تقف منتصبة وتشبه جذوع النخيل كثيرا^(١).

يمكن احتمال المناخ فى جزيرة هنجام أثناء فصل الصيف بصعوبة كبيرة فالجراحة هائلة. وتزيد من وطأتها الرطوبة فى أشهر يونيو ويوليو وأغسطس، ويصبح الجو خانقا ولزجا، وتزيد من سوءه هجمات الذباب الرملى والحشرات الأخرى، كما أن الأمر يصبح فوق الاحتمال بالقرب من الشاطئ حيث تنبعث الروائح الكريهة الناتجة عن تعفن الحشائش البحرية. يبدأ الفصل الماطر فى شهر أكتوبر وينتهى فى مارس. وقد سقط المطر بغزارة فى شتاء عام ١٩٠٣ - ١٩٠٤، فامتلات الخزانات، ولكن قبل ذلك بأربع أو خمس سنوات نزل المطر بكميات لا تكاد تذكر. تنبت بالجزيرة أشجار السنط والبر. أما الأعشاب فهى تكسو واديا أو وادين فى أوج موسم الربيع، ولكنها غير كثيفة. توجد فى التلال بعض من الماعز البرى. وهى فى الواقع ماعز هرب من السكان ولجأ إلى الجبال. ويوجد بها الكثير من الأرناب البرية، وقد جلبها فى البداية للجزيرة هذه، ولا توجد بها حيوانات برية ضاربة. وبها بعض الطيور خصوصا فى المنبسط السهل فى جنوب غربى

١ - ج. ج. لوريمر - دليل الخليج - القسم الجغرافى ج ٢ ص ٨٠٦.



الجزيرة مثل الحداة والصقر وحمام أبو طوق والحمام الأزرق والقمرى والقبرة ويعيش الحمام الأزرق فى الكهوف والآبار العميقة. ويتواجد المحار بكثرة على الشواطئ بما فيها ذلك محار اللؤلؤ. وبها الكثير من الذباب والحشرات الأخرى التى تصبح مزعجة جدا فى بعض الفصول. هنالك أماكن ثلاثة مأهولة فى هنجام. منها محطة التلغراف البريطانية التى أعيد تأسيسها فى الطرف الشمالى للجزيرة فى شهر إبريل عام ١٩٠٤ بعد أن أهملت مدة ١٣ عاما. وتقع أبنيته على صخرة تبعد ٤/١ ميل على الساحل الشمالى للجزيرة. وتتألف إدارة المحطة من مساعد مشرف وكاتبين. ويقع فى جنوب المحطة واد كبير عرضه ٥٥٠ ياردة. ويجرى فى الجزيرة من غربها إلى شرقها، وبه بئران أو ثلاث تستعمل المحطة مياه أفضلها ويبلغ عمق الماء حوالى ١٨ قدما ويتراوح مذاقه بين الحلو والضارب للملوحة ويتألف الجزء الشمالى من الوادى من صخور عالية. وتقع إلى الشرق من محطة التلغراف قرية اسمها مشه تتألف من أكواخ قليلة ويسكنها مستخدمو إدارة التلغراف من الأهالى الذين جلبوا من جاشك ولكنهم فى الأصل من باسيدو^(١).

تعتبر قرية «هنجام» هى أكثر الأماكن سكنا فى الجزيرة، وتقع على منبسط أراضى على الساحل فى الطرف الجنوبى الشرقى للجزيرة. ويزرع السهل المجاور لها برمته. وهى قرية عربية تماما، فهى نظيفة وحسنة البناء. وتتألف من ٢٠٠ منزل. وبها ٨ أو ٩ بساتين ملأى بأشجار الفواكه، وتروىها آبار على عمق ٢٠ إلى ٢٥ قامة. وبها ١٤٠٠ شجرة نخيل ومحاصيلها الرئيسية الأخرى هى القمح والشعير والبصل واليقطين. وينتمى عرب هنجام إلى قبيلة بنى ياس التى تسكن ساحل عمان من الخليج العربى. ويقال بأن سكان هنجام هاجروا إليها منذ ثلاثة أجيال، وتعاملهم مع الساحل العربى وخصوصا مع دوى. وهم يتمتعون بالرجولة، ومستقلون وأذكياء ولديهم روح الأصالة بالإضافة إلى سخائهم المفرط. ولديهم ٣٦

١ - ج. ج. لوريمر - نفس المرجع ص ٨٠٦.



قاربا لصيد اللؤلؤ وهى تشكل أهم مصادر رزقهم. ويتغيب رجال القرية عنها ويسافرون إلى مغازات اللؤلؤ العربية طيلة الموسم من شهر يونيو إلى شهر أكتوبر كل سنة. ولا يعودون للقرية إلا بعد أن يبيعوا ما جمعوه من اللؤلؤ إلى التجار الهنود فى ساحل عمان أو فى لنجة. وتعمل نساء القرية أثناء هذا الموسم فى ميناب والمناطق الأخرى لقطف التمور وجمعها. ويعدن إلى بيوتهن بنفس الوقت الذى يبدأ فيه أقاربهن بالعودة من صيد اللؤلؤ. ولذلك تصبح قرية هنجام مهجورة تماما فى فصل الصيف باستثناء الكهول والطاعنين فى السن. ويقضى رجال القرية فصل الشتاء باصطياد سمك القرش، ولكن بعضهم يعمل فى زراعة المواسم الشتوية فى الجزيرة. ويمتلك سكان القرية وسكان قرية غيل الوارد ذكرها أدناه ٧ جمال، و ٥٠ بقرة و ٤٠٠ رأس من الماعز. وتوجد بقايا أبنية حجرية قديمة على بعد ميل جنوب قرية هنجام، ويقول العرب إنها تعود فى الأصل إلى البرتغاليين. المستوطنة الثالثة فى الجزيرة هى قرية غيل، وهى امتداد لقرية هنجام وتقع على الساحل الغربى على بعد ٣ أميال جنوب غرب محطة التلغراف و ٣ أميال شمال غربى قرية هنجام وبها ٣٠ منزلا، ويعتمد السكان فى معيشتهم على صيد اللؤلؤ. وبها بئر مياهها عذبة على بعد خطوات قليلة من شاطئ البحر. ويوجد أربع حدائق مسورة على بعد ١٠٠ ياردة من شرق القرية. وتزرع بها أشجار الفواكه والبصل وقليل من اليقطين والفاصوليا. وتوجد ٨ آبار قليلة العمق فى الحدائق، وهنالك بحيرة اصطناعية بينها وبين القرية لتخزين مياه الأمطار. وموارد المياه فى غيل كثيرة جدا وتبدو كأنها لا تنفذ وتحصل المراكب المحلية التى ترسو بين هنجام وقشم على المياه من هذه القرية بواسطة المراكب، وذلك عندما تكون الخزانات فى شمال الجزيرة خالية من الماء. ولا توجد بالاضافة إلى محطة التلغراف وقرى هنجام وغيل أى مستوطنة أخرى^(١).

١ - ج. ج. لورير - نفس المرجع ص ٨٠٧.



طوال القرن التاسع عشر كان للعرب حق السيادة على الجزر، وقد استطاعت إيران عام ١٨٨٧م السيطرة على جزيرة «صري» برفع العلم الإيراني عليها وعارضت بريطانيا على الجزيرة وفي عام ١٩٠٤ انزل الإيرانيون الأعلام العربية عن أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ورفعوا العلم الإيراني بالقوة. لكن بريطانيا طالبت بانزال الأعلام الإيرانية - باعتبارها هي المستعمرة لمشيخات الخليج العربي، ونتيجة للضغط البريطاني انسحبت قوة الحراسة الإيرانية بعد فترة وجيزة لاحتلالها الجزر لكن إيران عادت وطالبت بالجزر عام ١٩٢٣م، غير أن مساعيها باءت بالفشل^(١).

سرعان ما تحرك النزاع بين العرب والسلطات الإيرانية على أثر سقوط لنجة إلى جزيرة هنجام التي يسكنها قبيلة آلبو فلاسة. فقد تزايدت الأطماع الإيرانية تجاه ممتلكات العرب بعد الضغوط البريطانية ومنعها لعرب ساحل عمان من الرد والانتقام ضد الأطماع الإيرانية ومن هنا كان التوجه الإيراني تجاه ممتلكات جديدة بعد احتلالها لكل من لنجة وجزيرة «صري»^(٢) إلى جزيرة هنجام.

وكان لعرب هنجام علاقات وثيقة مع سلطان عمان منذ كان أجداده يحكمون هذه الجزيرة. وحاولت الحكومة الإيرانية عام ١٩٠٤ فرض ضرائب جمركية على آلبو فلاسة في جزيرة هنجام. كما أرسلت قوة عسكرية إلى الجزيرة. وأشاعت هذه الخطوات القلق في نفوس العرب. وفي بداية عام ١٩٠٥ التمس السكان من سلطان عمان حمايتهم. وحينما رار الملازم شكسبير جزيرة هنجام في أكتوبر عام ١٩٠٥ وجد مشاعر السكان ناقمة على الإيرانيين. وفي ١٣ نوفمبر

١ - خالد القاسمي - التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ص ١٨٧.

2 - F.O. 371/13010, I. O. Confidential. B 403 the Trucial Chiefs 1908 - 1928.



١٩٠٥ زار السيد فيصل سلطان عمان الجزيرة أثناء عودته من زيارة لدبي. وزاره الأهالي وعبروا له عن سخطهم إزاء السياسة الإيرانية. وقد أبرق السلطان لحكومة طهران محتجا على سياستهم العدوانية ضد السكان العرب واستمر التوتر بين البوفلاسة والسلطات الإيرانية. وفي بداية عام ١٩١٤ كان شيخ الجزيرة وأقاربه قد استوردوا بضائع متنوعة من بومباي عن طريق بواخر البريد. وطلب مدير الجمارك الرسوم على هذه البضائع. وبعد مفاوضات اتفق على دفع مبلغ صغير. ومنذ انتظام بواخر البريد في زيارة جزيرة هنجام بدأ كثير من تجار جزيرة «قشم» يستوردون حاجياتهم من هنجام بدلا من بندر عباس التي كانت الرقابة الجمركية فيها شديدة. وحينما أصبح واضحا لدى السلطات الإيرانية أن هذا التهريب من الجمارك قد اتسع نطاقه، قررت انشاء دار للجمارك في جزيرة هنجام. كما قررت أيضا فرض الرسوم الجمركية بالقوة. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق هذه الأمور^(١).

رأينا كيف أن الحكومة الإيرانية كانت تبني قواتها العسكرية وأسطولها البحري منذ وصول رضا خان المازندراني إلى السلطة في إيران، وكيف أنه أخذ يسير في احتلال الإمارات العربية وأقاليمها الواقعة في الضفة الشرقية من شواطئ الخليج العربي، أمام وقوف العرب مكتوفى الأيدي لأن العرب وحكامهم كانوا مشغولين في تعزيز حكمهم. أما مشيخات الخليج العربي فمعظمها كانت تحت الحماية البريطانية فلا تستطيع القيام بأى عمل عسكري دون موافقة الحكومة البريطانية وبما أن لبريطانيا مصالح ونفوذ في إيران إضافة إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه رضا خان المازندراني لمحاولة كسبه إلى جانبها مقابل التنازل عن

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٢٠ وانظر

I. O. R- L/P. and s./ 10/ 230, Henjam Coal Depot, Biscoe. Bandar Abbas to Pol. Res. 15 January 1915.



الأعمال التوسعية لرضا خان وغرض النظر عنه بل ومنع شيوخ الخليج العربي من مهاجمة إيران كل ذلك أدى إلى تشجيع إيران في المضي نحو سياسة التوسع والضم دون الاعتراض البريطاني إلا إذا كان ذلك يشكل خطرا حقيقيا على مركز نفوذها في الخليج العربي، كالادعاءات الإيرانية على البحرين، حيث وقفت بشدة ضد إيران لأنها تؤثر في مركزها بصفة خاصة أما فيما يتعلق بجزر الطنب وأبو موسى فإنها كانت تتبع سياسة المساومة حسب مصلحتها وسوف نأتى بذكرها في حينه أما ما عدا ذلك فلإن بريطانيا كانت تسكت إن لم تساعد إيران في اعتداءاتها^(١).

زادت الاعتداءات الإيرانية بشكل كبير منذ تكوين الأسطول الإيراني وبدأت إيران تمارس سياسة الاضطهاد والتوسع ضد العرب ففي مايو من عام ١٩٢٨ قامت باحتلال جزيرة هنجام وطرد حاكمها. وجزيرة هنجام تقع مقابل السواحل الجنوبية لجزيرة قشم ومعظم سكانها من قبائل بنى ياس، واستقرت هذه القبائل في جزيرة هنجام عام ١٨٢٦، وقبل ذلك كانت الجزيرة تابعة لحاكم بندر عباس والذي كان يتبع لسلطان عمان، فأخذوا موافقته وحسب العادة فإن سكان جزيرة هنجام من بنى ياس يشتغلون بصيد البلؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة وبما أن رضا خان المازندراني كان يتبع السياسة التوسعية فإنه طالبه بالسيادة الإيرانية على هنجام، ولذا فإنه أرسل موظفى الجمارك الإيرانيين إلى الجزيرة لإنشاء مكتب للجمارك وآخر للبريد وذلك فى عام ١٩٢٧ مما جعل الشيخ أحمد بن عبدالله جمعه شيخ هنجام يعتبره تعديا على حقوقه^(٢).

وكان هذا بداية القبضة الإيرانية على الجزيرة مما آثار سكان العرب على تصرفات رضا خان المازندراني. وكان حاكم جزيرة هنجام الشيخ أحمد بن عبدالله

١ - د. محمد حسن العيدروس - العلاقات العربية - الإيرانية - ص ٢٦٠.

٢ - د. محمد حسن العيدروس - التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص ١٦٨.

وهو والد زوجة الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي إضافة إلى روابط القرى التى كانت تربط بين سكان جزيرة هنجام من بنى ياس وأخوانهم سكان أبوظبى ودبى من قبائل بنى ياس أيضا. وقد اشتكى حاكم هنجام من تصرفات رجال الجمارك الإيرانيين وخاصة عندما احتجزوا له مركبا شراعى مما جعله يهاجم مكتب الجمارك ودار بين رجاله ورجال الجمارك قتال نتج عنه مقتل مدير الجمارك. وكانت تلك ذريعة للتدخل العسكرى الإيرانى لاحتلال الجزيرة، انتقاما من الشيخ أحمد بن عبيد بن جمعة لمقتل مدير الجمارك الإيرانى، فأرسلت قوة عسكرية إيرانية تمكنت من طرد الشيخ من الجزيرة واحتلالها. وعندما وصل الشيخ أحمد إلى ساحل عمان استقبلته جموع المواطنين الذين وقفوا معه ضد الغزو الإيرانى ساخطين على تصرفات رضا خان المازندراني واتجهوا إلى الوكيل البريطانى يشكون من تصرفات إيران لعل وعسى أن يحصلوا على المساعدة اللازمة لهم. طلب المقيم السياسى البريطانى فى «بوشهر» بتقديم مساعدة لهم حتى لا تتأثر علاقات بريطانيا بالمشيخات العربية فى ساحل عمان وتدهور إذا وقفت بريطانيا موقفا حياديا^(١).

ظهرت فى تلك الفترة، عام ١٩٢٨ مشكلة حادة حول أبوفلاسا فى جزيرة هنجام، أثارت مسائل قائمة تتعلق بالحماية البريطانية على ساحل عمان وجنسية المهاجرين الإيرانيين الذين وفدوا إلى السواحل العربية. وكذلك أظهرت هذه القضية مدى نفوذ الحكومة المركزية فى إيران وقتذاك على السكان العرب فى إيران. وتعود قضية هنجام عام ١٩٢٨ إلى تاريخ طويل، إذ استمرت المصادمات بين عرب هنجام والحكومة الإيرانية قبل الحرب العالمية الأولى واستمرت بعدها. وحينما وجد شيخ أبوفلاسا عبيد بن جمعة أن حكومة عمان لم تعد قادرة على تقديم مساعدة فعالة له ولقبيلته طلب الحماية من حاكم دبى، وعرض على الشيخ سعيد بن مكتوم أن يكون من تابعيه. وناقش شيخ دبى مسألة جنسية عرب أبوفلاسا فى

١ - د. محمد حسن العيدروس - العلاقات العربية - الإيرانية ص ٢٦١.



هنجام مع السلطات البريطانية فى الخليج العربى . وفى مايو ١٩٢٨ دخل الشيخ عبيد بن جمعة فى نزاع حاد مع السلطات الإيرانية المحلية ولم تكن السلطات الإيرانية ترغب فى هجرة أبوفلاسا من هنجام . ولذلك حاولت تشجيع المهاجرين إلى العودة بمنع نسائهم من اللحاق بأزواجهن فى بخا . ولكن هذا الإجراء ضاعف من التوتر المتزايد بين الإيرانيين والعرب . وبدأت إيران فى هذه الفترة بتصعيد توترها وأخذت لهجتها تتزايد تجاه اطماعها فى المنطقة فقد بعثت رسالة إلى السفير البريطانى فى طهران أكدت فيها عدم اعترافها بالمشيخات العربية وحكامها فى الساحل الشرقى من الجزيرة العربية واعتبرت سكان العرب فى البحرين وقطر وساحل عمان وعمان من رعايا إيران وأنها تحاول تطبيق قوانينها^(١) .

ولما كان الشيخ عبيد بن جمعة هو خال شيخ دوى الذى كان وقتذاك فى مكة لأداء الحج ، حال البريطانيون بين عرب هنجام وبين القيام بعملية انتقامية بأنفسهم لحل مشكلتهم هرب الشيخ أحمد إلى ساحل عمان حيث كان التعاطف معه فى محنته واضحا للعيان . وقد ازداد هذا الشعور باردياد السخط على الإيرانيين ، وتطلع السكان إلى بريطانيا ، أملين بالحصول على الدعم منها . وقد أوصى المقيم السياسى البريطانى فى «بوشهر» بتقديم نوع من المساعدة ، محاولا أن يبرهن بأن العلاقات البريطانية مع ساحل عمان ستندهور إذا اتخذت حكومته موقفا حياديا وكانت حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن تعارضان بشدة أمر القيام بأى عمل لصالح الشيخ أحمد مما يضر بالمصالح البريطانية فى إيران لأن السلطات البريطانية كانت تميل إلى جانب رضا خان ضد العرب فى هذه المسألة ، وحتى لا يكون هناك سخط عربى تجاه بريطانيا ، ومن جانب أبناء مشيخات ساحل عمان فقد قرر كل من وزير الخارجية البريطانية فى لندن وحكومة الهند ممارسة الضغط على

1 - F.O. 371/13010 - I. O. Confidential. B. 403 the Trucial chiefs 1908 - 1928.



إيران دون التدخل لصالح أحمد عبيد وكان ذلك من أجل المصلحة ودون المساس بالحقوق الإقليمية. وفي شهر سبتمبر قام مبعوث إيراني من قبل رضا خان من جزيرة هنجام بدعوة الشيخ أحمد عبيد وأتباعه على ساحل عمان للعودة إلى الجزيرة وقد قبل الشيخ أحمد بن عبيد هذه الدعوة والعرض المقدم من إيران ورجع إلى الجزيرة. وظلت مسألة الجزيرة العربية والحقوق الإقليمية لهنجام في صمت تام^(١).

جاء في تقارير الوثائق البريطانية عن مشكلة والاحتلال الإيراني لجزيرة هنجام حيث قالت^(٢):

بدأت إيران في السنتين الأخيرتين فقط، تبني سياسة نشطة في الخليج العربي، وتمثلت نتيجة تبني هذه السياسة في إقحامها في صراع بشأن بعض النقاط مع شيوخ ساحل عمان وبشأن مصالحهم، إن المستوطنات المتصالحية على الساحل الفارسي الجنوبي، واحتلال العرب ساحل عمان لهنجام لسنوات عديدة، وملكية جزر طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى وجزري تعاهديا، والتي نازعت إيران شيوخ الشارقة ورأس الخيمة بخصوص مملكتها، كل ذلك قد وفر أسسا للاحتكاك. تمثلت أهم الأحداث في ثلاثة، أولها قيام إيران بطرد شيخ هنجام في مايو ١٩٢٨، والقبض على مركب من نوع البوم وهو أحد مراكب في ساحل عمان في يوليو ١٩٢٨ وكان يبحر بين دبي و«خصب» مما أثار قضية طناب ووضعها. كنتيجة مباشرة للحادثة الأخيرة، أثارت إيران الشك في استقلال أصحاب ساحل عمان.

تضمنت الفقرات من ٢٨ - ٣٤ من مذكرة هنجام تاريخ شيخ هنجام. لقد كانت هذه الحادثة من تلك التي يثير حلها - على كل الاحتمالات - صعوبة قليلة

١ - د. محمد حسن العيدروس - المرجع السابق ص ٢٦١.

٢ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - المرجع السابق المجلد الأول ص ٤٢٦.



نسيباً، لو كان من الممكن حصرها محلياً. ولكن شيخ هنجام هو حمو شيخ دبی، وهو وشعبه ينتمون إلى العرب القواسم عرقاً وجنساً - الذين يزعمون أنهم لم يقبلوا الجنسية الإيرانية أبداً، وهم يحتفظون بعلاقات حميمة مع رملاتهم من رجال القبائل على الساحل العربي الشمالي، وكنتيجة لذلك فإن الاضطرابات في هنجام يكون لها صدى مباشر على المشاعر في الساحل العماني وفي الحادث الحالي فإن أثر طرد الشيخ تمثل - حسب تقرير أعلى ضابط بحري - في استشارة العرب. في ساحل عمان بدرجة كبيرة حتى أنهم صرحوا بأنهم، «كانوا سيأتون بالآلاف ويستولون على جزيرة قشم وهنجام، ويقتلون كل إيراني على الجزر لولا خشيتهم من إجراء بريطاني ومن قواربنا الحربية». وقد قدمت احتجاجات شديدة اللهجة إلى المعتمد السياسي البريطاني والمقيم السياسي البريطاني، وقد أفاد السير ليونيل هوارث بأن شقيق شيخ دبی أبلغه «بأننا لو لم نفعل شيئاً لمساعدتهم، فإنهم كانوا على استعداد لتمزيق تعهداتنا مهما كان قدر جبههم لها، وسوف يلغون الطريق الجوي، ويقتلون كل من يستطيعون قتله من الموظفين الإيرانيين، ويذبحون كل إيراني على ساحل العرب» علماً بأن يصف هذا الرجل بأنه أحد أكثر الشيوخ حصافة وعقلاً وإحساساً على ساحل عمان^(١).

في المراحل الأولى من هذه الحادثة - كما سيتضح من المذكرة بشأن هنجام - قد استقر الرأي على أن تدخل حكومة جلالة الملك في طهران نيابة عن الشيخ، سوف يحدث ضرراً ومفسدة أكبر من الخير والمصلحة المرجوة. إن قوة المشاعر المستشارة على ساحل العرب - والخطر الذي عبر عنه المقيم السياسي البريطاني - من أن العرب في ساحل عمان قد يلجأون إلى الاستعانة بابن سعود، إذا رفضت حكومة جلالة الملك، مع فشلها في التدخل بشكل فاعل نيابة عن الشيخ، أن

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص ٤٢٦.



تسمح لشيخ دبي أن يتصل بالحكومة الإيرانية بشأن الشيخ، وهذا على أية حال قد أدى بحكومة الهند إلى أن تعدل وجهة نظرها، كما لفت وزارة المستعمرات الانتباه إلى الصعوبات التي ستنتج لو أن العرب في ساحل عمان أصبحوا داعمين لابن سعود. إن عودة الشيخ إلى هنجام - في الوقت الحاضر - بناء على دعوة حكومة إيران يعطى أملا في إمكانية التوصل إلى حل مرض للحادثة. ولكن الوضع قد يتطلب إعادة النظر في قرار حكومة جلالة الملك بعدم التدخل مع إيران، لو ثبت، ولسوء الحظ أن هذا ليس هو الحال. (انظر فقرة ٣٩ من المذكرة بشأن هنجام). إن هذه الحادثة - وردود أفعالها على ساحل عمان - التي علقت عليها حكومة الهند بقولها: «إن الشعور المضاد لإيران هو مصدر اهتمام بالغ لنا، كما أن أى فورة أو غليان ضد الإيرانيين قد يؤدي إلى إخراجنا بصورة خطيرة، مما يوضح - على أية حال - صعوبة الموقف الذي قد ينتج عن أى عمل تقوم به إيران، مهما كانت مبرراته طالما أنه يتعلق بالعرب في ساحل عمان(١).

احتجاز إيران لرعايا ساحل عمان عام (١٩٢٨)؛

رغم أن الصدام الأول بين العرب وإيران قد انتهى بشكل سلمى نسبيا إلا أن حادثة ثانية جرت في عام ١٩٢٨ وأوصلت العلاقات العربية - الإيرانية إلى نقطة فاصلة. وكان للحادثة الثانية مضاعفات أكثر خطورة من طرد الشيخ أحمد من هنجام، حيث أثرت بشكل مباشر على سلامة وممتلكات الكثير من الناس الذين يعيشون في المشيخات. وكانت المشكلة الرئيسية هذه المرة هي مسألة ملكية جزر الطنب والطرق التي اتبعتها إيران لتأكيد حقها في ملكية هذه الجزر العربية من ضمن الاستفزازات الإيرانية التي حدثت من جراء شراء إيران الزوارق للدوريات مضايقة السفن والبواخر العربية قام رجال الزوارق الدورية من رجال الجمارك

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص ٤٢٦.



الإيرانيين بمصادرة^(١) مركب الدواو والجالبوت يخص أحد البحارة من دبی وكان ينقل الركاب من ساحل عمان إلى «خصب».

حدث في عام ١٩٢٨ صدامات بين إيران ومشیخات ساحل عمان اهتزت لهما هذه المشیخات. فالحكومة الإيرانية كانت تتصرف بشكل ينسجم مع سياستها الرامية إلى تعزيز مركزها في منطقة الخليج العربي أما العرب فكانوا عاجزين عن المقاومة، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم، فحسب، بل وبسبب ارتباطهم مع بريطانيا بمعااهدات تمنعهم من التعامل مباشرة مع حكومات أجنبية. وفي كلا الحالين، كان على العرب أن يعتمدوا على دعم الحكومة البريطانية لهم. وفي كلا الحالين أيضا لم يتلق العرب سوى الحد الأدنى من الدعم المطلوب. والموقف الذي اتخذته بريطانيا عام ١٩٧١ سبق لها ان اتخذت موقفا مماثلا له قبل ثلاث وأربعين سنة خلت. قام زورق تابع لمكتب الجمارك في شهر يوليو ١٩٢٨ الذي كان قد بدأ عمله في جزر طنب قبل شهرين، قام باجتياز مركب (جالبوت) يقل ركابا بينهم نساء وأطفال، وذلك عند الطرف الجنوبي من جزيرة طنب. وكان هذا المركب يخص رجلا من دبی، وقد توقف في الطنب وهو في طريقه من دبی إلى «خصب» وكان هذا المركب إلى جانب الركاب العرب فإنه يحمل من المواد التموينية من الطحين والسكر والقمح والأرز والشاي^(٢).

أجبر المركب ومن فيه من الركاب على مرافقة الزورق الإيراني إلى «لينجة» حيث سلبت الحلي من النساء وصودرت نقود الركاب وما لديهم من أمتعة. وكانت هذه السفينة تحمل اثنين وعشرين شخصا منهم ثمانى نساء وسبعة رجال والباقي من الملاحين. وسحب الإيرانيون السفينة العربية إلى لنجة وهناك صودر

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: مجلة الخليج العربي، وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي، ص ٣٠.

2 - F.O. 371/13010 - I.O. Confidential. B. 297. P. 4,5 - 12 - 1928.



ما معهم من كميات السكر والتمر باعتبارها بضائع مهربة. وحجز من كانوا على ظهر السفينة. وبعد أربعة أيام وصلت أخبار هذه الحادثة إلى دبي وأحدثت هياجا كبيرا زاد من حدة العداء لإيران الذى بدأ يتصاعد منذ حادث هنجام فى شهر مايو ١٩٢٨. وطلب عرب دبي، وخصوصا أزواج النساء المأسورات تحت يد السلطة الإيرانية فى لنجة إرسال ثلاث سفن مسلحة لإنقاذ السفينة التى أسرت. وكان من رأى بعض المتطرفين إعلان الحرب البحرية ضد جميع السفن الإيرانية فى مياه الخليج العربى^(١).

عندما عاد شيخ دبي من الحج، وعرف ما جرى من أحداث أبلغ الوكيل السياسى عيسى بن عبداللطيف عن رغبة شعبه القوية فى الانتقام والأخذ بالثأر. ولكن الوكيل السياسى البريطانى لم يوافق على مثل هذا العمل المتعجل ونصح الشيخ أن يكبح جماح شعبه الغاضب. وعلق الشيخ بمرارة على تسامح بريطانيا إزاء العدوان الإيرانى فى البحر وكيف أنها كانت فى الماضى تعاقب العرب وتضرب موانيهم بالقنابل لمثل هذا العمل. وقال الشيخ للوكيل السياسى البريطانى إنه فى مثل هذا الطرف لا يمكن له أن يمنع قومه من الرد على الإيرانيين أكثر من عشرة أيام، وأن على بريطانيا أن تتصرف بسرعة لاطلاق سراح السفينة العربية وركابها. كما أن على بريطانيا أن تطلب تعويضا للعرب للاستيلاء على سفينتهم. ووصل فى ٢٨ يوليو قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى إلى دبي، وسمع بأنباء ما جرى، وأيد نصيحة الوكيل السياسى بضبط النفس، ووعد القائد البحرى بأن بريطانيا سوف تقوم بنفسها بإيجاد حل مناسب. ولكنه طلب من الشيخ والعرب شيئا من الصبر وأن يعطوا البريطانيين فرصة حتى ١١ أغسطس^(٢). ومن

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق وانظر:

F. O. 371/13721 Status of Islads of Tamb, Abu Musa and Sirri, Documents Showing rights of Trucial Coast Arabs, 1929.

٢ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٥٤.



ثم قامت الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج إلى حكومة الإيرانية وطالبت بتقديم اعتذار عن الحادث وتعويض عن الاضرار التي لحقت بالمسافرين على ذلك المركب العربى الذى يخص رعايا ساحل عمان^(١).

أبحر القائد البحرى مسرعا إلى جزيرة هنجام، و من هنالك أبرق بالأمر كله إلى المقيم السياسى وحكومة الهند. وفى أغسطس قام القائم بالأعمال البريطانى بناء على تعليمات وزارة الخارجية فى لندن بالاتصال بمدير الجمارك فى طهران، كما أرسلت بعد يومين مذكرة احتجاج رسمية إلى رئيس الوزراء الإيرانى مطالبة باطلاق سراح السفن وركابها وممتلكاتهم فورا. وكانت هذه الطلبات محدودة ولينة. للهجة إذا ما قارناها بموقف المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر، الذى كانت له وجهة نظر مختلفة حول موضوع السفينة العربية والاستيلاء عليها من جانب السلطات الإيرانية. إن الاستيلاء على السفينة فى نظر المقيم السياسى البريطانى موضوع ذو أبعاد دولية. لأنه نفذ بأوامر مباشرة من السلطات الإيرانية فى المياه المحلية لجزيرة عربية وضد سفينة تابعة لرعايا شيخ عربى تحت الحماية البريطانية. واقتراح المقيم السياسى البريطانى بهذه المناسبة أن على السلطات البريطانية ليس فقط الرفض القاطع لطلبات إيران بشأن جزيرة طنّب، وهى المطالب التى ورد ذكرها فى مذكرة السفارة البريطانية، بل يجب أن تطالب السفارة أيضا بتعويضات للأشخاص الذين أضيروا بالقبض عليهم وكذلك التعويضات للشيوخ الذين انتهكت حرمة أراضيهم. ووافقت حكومة الهند فى رسالتها بتاريخ ٥ أغسطس على وجهة نظر المقيم السياسى البريطانى بصفة عامة، وهى الاستعادة الكاملة لمركب العرب وممتلكاته، والتعويض المناسب. ووجدت حكومة الهند فى هذا الحادث فرصة لتلقيّن الايرانيين درسا نافعا على حد قول المسؤولين فيها وبالرغم

1 - F.O. 371/13010, I.O. Confidential. B. 297. P. 4,5 - 12 - 1928.

من مجهودات شيخ دبی لتهدة خواطر الناس، إلا أن الأمر یزداد صعوبة نظراً لأن الموقف صار یسير من سوء إلى أسوأ بعد مرور المدة المحدودة. وقد أمر قائد البحرية المركبة البريطانية الحربی لوین (Lupin) بالتوجه إلى دبی والبقاء هنالك للحراسة. وأعطى قائد المركب الحربی أوامر مشددة لمنع أية محاولة عربية لعبور البحر ضد الإيرانيین. ووصل المركب الحربی إلى دبی فی ٥ أغسطس. وأحدث وصوله أثره فی منع أى تطرف متعمد. وكان فی دبی وقتذاك مجموعة من الأهالی یزداد عددها باضطراب، وهم یطلبون موقفاً متشدداً ضد بريطانيا^(١).

حدثت مضاعفات فورية على طول الساحل، وخاصة فی دبی حیث تحول الشعور بالسخط الشدید إلى خطط لاسال قوة بحرية مسلحة لاطلاق سراح النساء والرد على الأذى بالمثل. غیر أن ممثل المندوب السامی البريطاني، وهذا الممثل مقره فی الشارقة، أفلح فی اقناع عرب الساحل بالعدول عن خرق بنود المعاهدة التي ارتبطوا بها وذلك باتخاذهم مثل هذه الإجراءات الانتقامية. ولذلك فقد قرر السكان السواحل الاعتماد على فعالية المساعدة البريطانية التي نصت عليها البنود المتبادلة فی معاهدتی عام ١٨٢٠ و ١٨٩٢ والتي أكد عليها اللورد «كيرزون» Lord Curzon عندما زار الشارقة. وقد حث المقيم السیاسی البريطاني حکومته على اتخاذ اجراء لدعم موقف حکام ساحل عمان الذين قال عنهم: «اننا نعاقيهم بسرعة عندما یخطئون، وهم بالمقابل یطالبون بحمايتهم بنفس السرعة عندما يتعرضون للهجوم». وكان رد فعل حكومة الهند شديداً أيضاً إذ قالت: «إن الاجراء الذي اتخذته إيران هو بحد ذاته إهانة للإنسانية، وهو بالنسبة للمسلمین، وبخاصة العرب الذين یحتقرون الإيرانيین، اعتداء لا یمكن السکوت علیه». وبعد عدة أيام من احتجاز الجالبت العربی وصل سلوب (مركب حرب صغیر وحید الصاری)

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٤.



إلى دبی فی الوقت المناسب لیمنع نشوب الشغب، إذ أن حکام «ساحل عمان» قد وجدوا أن من الصعب تماماً کبح جماح غضب الرجال الذين احتجزت نساؤهم، وأن صبر الأهالی قد عیل. وبينما كانت وزارة البحرية ووزارة الهند فی بريطانيا تبحثان فی امكانية إرسال سفينة مدفعية إلى «النجة»، قدم القائم بالأعمال البريطاني فی طهران شکوى عاجلة إلى رئيس دائرة الجمارك الإيرانية الذي ادعى بأن الجالبوت العربی قد احتجز لأنه كان یحمل أربعمئة رطل من السكر ووطنين من الأرز. غیر أن المقيم السیاسی البريطاني فند هذا الادعاء قائلاً بأن المركب لم یکن یحمل سوى کیسین من السكر یكفیان حاجة الركاب. وفی النهاية أفلح الضغط الدبلوماسی علی ایران، وأطلق سراح المركب والمسافرين فی أوائل شهر أغسطس رغم أنه تمت مصادرة بعض الأموال والبضائع. هذا مع العلم بأن ممثل «رأس الخيمة» فی جزيرة الطنب، محمود سلمان، كان من بین المسافرين الذين احتجزوا، وقد مات بعد إطلاق سراحه مباشرة^(١).

عندما وصل الخبر إلى اسماع سكان ساحل عمان ثار سخطهم وغضبهم تجاه التصرفات الإيرانية، وقرروا الانتقام دفاعاً عن شرفهم وإطلاق سراح النساء وبدأوا یعدون العدة لقوة بحرية للرد بالمثل^(٢) وهنا تدخل الوکیل البريطاني فی الشارقة لمنعهم من القيام بأی عمل عسکری وهو الأمر الذي اعتبره خرقاً لبنود معاهدة السلام الموقعة مع بريطانيا، وبدلاً من ذلك وجب علیهم الاعتماد علی جهود بريطانيا لحل المشكلة «واهتمت الحكومة البريطانية بالأمر لأنه یثیر قصة ملكية

١ - د. روزماری سعید : المرجع السابق، ص ٨؛ وانظر:

L/P & s/10: 4535/192812, P 4078/28. Pol Rest to India office August 2; 1928 (tele).

2 - F. O. 371/13010 incident arising out of seizure of Dhow at Dubai by persian officials, July, 1928.



«أبوموسى» ويجدد الادعاءات الإيرانية عليها. ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك يقينا أن الجزيرة عربية، كان عليها أن تتصرف حفاظا على سمعتها التى بنتها وسط العرب بعد ضنك وخشيت الحكومة البريطانية كما تقول المذكرة من أن يحاول الحكام العرب اتخاذ إجراءات عدائية ضد إيران وهو أمر أرادته الشيوخ لولا خوفهم من الأسطول البريطانى المربط فى الخليج العربى. وكان هذا هو السبب الرئيسى الذى أقعدهم عن التصرف وجعلهم ينتظرون نتيجة المساعى الدبلوماسية للحكومة البريطانية لدى الإيرانية»^(١).

تلقى شيخ دى رسالة من مدير جمارك لنجة يطلب فيها مقابلته بشأن حادث السفينة. ولكن الشيخ رفض ذلك ووصلت أنباء إلى قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى بتاريخ ٨ أغسطس أن رئيس الجمارك الإيرانى قد أمر بإطلاق سراح السفينة والركاب ولكن صودرت البضاعة. وتوجه قائد البحرية البريطانية إلى دى ووصلها فى يوم ٩ أغسطس. ولما سألته الشيخ سعيد بن مكتوم حول إطلاق سراح السفينة والنساء والرجال المحتجزين فى هنجام قال القائد البحرى إن المشكلة الأولى قد سويت وأما الأمر الثانى فإنه سيذهب إلى لنجة، وتعهدهم بتذكير المقيم السياسى بشأنه. وأخبر عيسى بن عبداللطيف شيخ دى أن السفينة قد أطلق سراحها وأنها وصلت إلى خصب فعلا. كما قال له إن المقيم السياسى البريطانى ينوى أن يطلب تعويضا من إيران قدره ثلاثمائة روية لكل مسافر وألف روية لقائد السفينة هذا بالإضافة إلى خمسة آلاف روية لشيخ دى وعشرة آلاف روية لشيخ رأس الخيمة بسبب انتهاك موظفى الجمارك الإيرانيين لسيادتهم فى مياههم الإقليمية. واستقبلت أنباء إطلاق سراح السفينة ووصولها إلى خصب وأخبار التعويض المقترح بشىء من البشر فى دى. وقد قدم فى زيارة قام بها الشيخ جمعة بن مكتوم شقيق حاكم دى إلى المركب لوبين الراسية فى مياه دى، صورة من الخطاب الذى تسلمه الشيخ من

١ - عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى، ص ٢٤٤.



مدير جمرك لنجة. وأبرق هذا الخبر فى التو قائد السفينة إلى قيادته وهكذا نأكد لدى البريطانيين الإشاعة القائلة أن الموظفين الإيرانيين لديهم تعليمات بفتح مفاوضات مباشرة مع شيوخ ساحل عمان بدون وساطة من بريطانيا. وتحت إلحاح حكومة الهند والمقيم السياسى البريطانى وقادة الأسطول الذين أكدوا أن الموقف لم يحل بعد فى ساحل عمان بمجرد إطلاق سراح السفينة، وأن الوضع هنالك لا يزال صعبا، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة فى طهران فى ١١ أغسطس ١٨٢٨ ما يفيد أن الحكومة البريطانية غير راضية عن مجرد إطلاق سراح السفينة والركاب. وطلب الوزير المفوض البريطانى أن تدفع السلطات الإيرانية ثمن البضائع المصادرة، وتقدم تعويضا عاما عن احتجاز السفينة غير القانونى. وبسبب غضب وزارة الخارجية البريطانية من عدوان السلطات الجمركية الإيرانية المتكرر وهو ما وصفته بأنه أعمال قرصنة، انتهت الوزارة إلى أن الاستيلاء على السفينة العربية بعيدا من طنّب ومصادرة حمولتها يبدو أمرا لا يمكن للحكومة الإيرانية الدفاع عنه، خاصة وأن نقل حمولة من السكر لا يشكل فى ذاته جريمة. وعندما قدمت هذه الآراء إلى وزير الخارجية الإيرانى كان حريصا على التأكيد أن إيران لم يكن لديها نية لاحتلال طنّب ولا العدوان على العرب. واتفق الوزير الإيرانى مع السفير البريطانى على بقاء الحالة الراهنة كما هى، وأن تناقش مشكلة السيادة حول الجزر المتنازع عليها بروح المودة^(١).

أدرك قائد البحرية أن مشكلتى احتجاج النساء فى هنجام وعدم دفع التعويض المنتظر لحادث السفينة أمران يثيران غضب أهل ساحل عمان، وكذلك الشكوك حول مقدرة بريطانيا وسلطانها فى الخليج العربى لهذا أمر القائد أن تبقى دوريات

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٥ وانظر:

F. O. 371/13009 - Acting Minister for Foreign Affairs To Parr, 21 August 1928 - IoR - R/15/1/14/9/Tamb Islan, Bagher Kazemi To Mallet, 21 october 1933.



الحراسة مستمرة ولكن على بعد من دبی - وفى ١٤ أغسطس جاءت المركب الحریة سیکلا من (Syclamen) لتحل محل لوبین. وفى ١٨ أغسطس أبرق قائد البحرية أن شیخ دبی يرغب فى زیارة خاله فى بخا، حیث إنهما لم یتقابلا منذ عودة الشیخ من الحج، ولأن شیخ دبی أراد أن یتكشف الموقف الحقیقى للمهاجرین من هنجام بنفسه. وعرض قائد البحرية أن يأخذ الشیخ على ظهر السفينة الحریة البريطانية تریاد (Triad) إظهارا لتقدير الشیخ، ولكن فى الوقت نفسه لمعرفة المزید من الأخبار. وفى أول الأمر قبل الشیخ العرض. ووصل قائد البحرية إلى دبی فى ٢٠ أغسطس. ولكن الشیخ رار المركب ومعه اثنان من أفراد أسرته والوكیل السیاسى البريطانى وأوضح عدم تمكنه من السفر مع قائد البحرية. وذلك أن مجلسا عقد فى دبی اللیلة السابقة. ودارت مناقشات هامة أصر بعدها المجلس على ألا یسافر الشیخ فى سفينة حریة بريطانية. وكتب قائد البحرية فى تقريره عن رأى المجلس كما تعرف علیه من أحد الرؤساء كما یلى:

«رست سفن بحرية بريطانية أمام دبی منذ ثلاثة أسابيع وتوقع الأهالى نتیجة عن قضیة المهاجرین من هنجام ومسألة تعویض السفینة العربی المستولى علیها ویرى أهالى دبی السفن الحریة تتغیر باستمرار ولكن دائما هنالك سفينة رأسية أمام دبی ولم یتلق مع كل هذا الأهالى إجابة من هذه السفن ویزهد الشیخ إلى هذه السفن ویعود بلا جواب. لقد مل الناس كل هذا، وبدأت تساورهم الشكوك، فإما أن الشیخ یقول كذبا أو أن الحكومة البريطانية غیر قادرة على أن تفعل شیئا لنا. وإذا رأى الناس الشیخ یذهب فى سفينة حریة بريطانية فسوف یقول الناس إنه ذهب لعمل تسوية رسمية لكلا الأمرین. عندما یعود بلا إجابة فسوف ینفذ صبر الناس. وسوف تكون هنالك قلاقل ویتوقع جمیع أنواع المتاعب»^(١).

١ - محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٥٦ وانظر

F. O. 371 - 13009 - SNo) to Pol. Res, 23 August 1928.



أبحر الشيخ في مركبه الخاص إلى «بخا» بعد أن طلب من السفن الحربية البريطانية أن تنسحب لمدة عدة أسابيع لتجنب إثارة الأهالي. وقال الشيخ ألا تظهر هذه السفن الحربية ثانية ما لم يكن هنالك جديد حقا من الأخبار. ووصف قائد البحرية البريطانية في الخليج العربي عدم الاستقرار الذي شهده أثناء زيارته لدبي فقال إن المتطرفين قد يقومون بشورة في خلال أسبوعين. وإن الشعور المعادي لبريطانيا يتصاعد بسبب التأخير في حل مشكلات العرب. وقد انتشرت الشائعات في ساحل عمان بأن العلم البريطاني قد أُنزل في باسندو ضابط إيراني، وأن سارية العلم البريطاني قد كسرت. وتقول الإشارات إن البريطانيين خائفون من رفعه مرة أخرى. ولكن الحكومة البريطانية والتي كانت تدير شؤون مشيخات ساحل عمان الخارجية والدفاع بموجب المعاهدات طالبت بمبلغ قدره ٥٠,٠٠٠ روبية هندية كتعويض عن الحادث الذي ارتكبه رجال الجمارك الإيرانيين وفك أسر المركب وإطلاق سراح من عليه من النساء والرجال وحتى الآن لم تظهر بأكثر من فك أسر الدواو ومن عليها وقد تسبب هذا التأخير في كثير من الأشياء لدى العرب والشعور بالعداء ضد إيران. ونحن إذا لم نقم بعمل شيء ما فيتسبب ذلك في تقليل هيبة الحكومة البريطانية في نفوس هؤلاء وانتهت المذكرة بوصية من وزير الدولة بأن تساهم وزارة الخزانة بدفع مبلغ ٢,٥٠٠ روبية لهؤلاء الشيوخ على أن تقوم وزارة الهند بدفع ما يتبقى وما ذلك إلا ضريبة لحفظ هيبة الحكومة الإمبراطورية. ودفعت وزارة الخزانة المبلغ بعد مشاورات ومداولات عدة، تساءل فيها وزير الخزانة عن ذنب دافع الضرائب البريطاني الذي يجعله يتحمل هذا العبء^(١).

«... ورأت حكومة الهند اتخاذ إجراءات أخرى لتحفظ بهيبتها في نفوس هؤلاء العرب بأن يقام احتفال كبير في جزيرة «أبو موسى» تحشد فيه سنن أسطول

1 - India office, Confidential B. 297, 1928.



الخليج وتقوم باستعراضات لإظهار قوتها وأن يرفع علم الشارقة على الجزيرة في بداية الاحتفال»^(١).

تجمعوا سكان ساحل عمان للقيام بأعمال حربية ضد إيران وخاصة أولئك الذين احتجزت نساؤهم وأن صبرهم قد نفذ في الوقت الذي كانت فيه وزارة البحرية وحكومة الهند قد قررتا إرسال قطع بحرية إلى لنجة وكان القائم بالأعمال البريطاني في طهران قد قدم شكوى إلى الحكومة الإيرانية وخاصة إلى دائرة الجمارك الإيرانية مطالبا بتقديم اعتذار عن تلك التصرفات الخاطئة وبتعويض عن الأضرار التي لحقت بهؤلاء من جراء سلب ونهب رجال الجمارك الإيرانيين^(٢) وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة رسمية للحكومة الإيرانية جاء فيها أن الحكومة البريطانية سوف لن تتحمل بعد هذا أية دعاوى للحكومة الإيرانية على «أبو موسى» التي تمتد تاريخ سيادة الشارقة عليها لأكثر من مئتي سنة على الأقل وأن الحكومة البريطانية لا تعرف لإيران أى سند على دعاويها في تلك الأرض^(٣). فما كان من الحكومة الإيرانية إلا أن أجابت بأنها قامت بتلك العملية لتؤكد سيادتها على جزيرة الطنب وأن الحادثة وقعت عندما دخل المركب في المياه الإقليمية لجزيرة الطنب والتي تدعى إيران سيادتها عليها، كما أبلغت الحكومة الإيرانية عن استيائها ودهشتها لعدم موافقة بريطانيا على الاعتراف بحق إيران في ممارسة سيطرتها على سفن تشتغل بتهديب البضائع^(٤).

١ - د. عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

2 - I. O. B. 403 The Trucial Chiefs 1908 - 1928.

٣ - عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٤٥.

٤ - د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ - ١٩٤٥، ص ٣٠٧؛ وانظر:

F. O. 371/13010, Mr parr Tehran, T. FO. 31 st August 1928.



أجاب وزير الخارجية الإيراني على الاحتجاج البريطاني بالنسبة لجزيرة طنب والقول بأنها عربية، بأنه مضطر للتأكيد على حق إيران في السيادة على هذه الجزيرة. وفي ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٨ أرسل الوزير البريطاني المفوض هذا الرد الإيراني إلى حكومته في لندن، وقال الوزير المفوض البريطاني إنه يجب أن تزود الحكومة الإيرانية بنسخة من اتفاقية ١٨٩٢ مع مشيخات ساحل عمان، التي أصبحت بريطانيا بموجبها مسؤولة عن شؤون العلاقات الخارجية لهذه المشيخات العربية مع إيران وغيرها من الدول. وألح الوزير المفوض على أن تصل نسخة من هذه الاتفاقية بسرعة لأنه قد اتضح من اتصالات السلطات الإيرانية مع شيخ دبي مباشرة في بداية هذا الشهر أن الحكومة الإيرانية ترفض الاعتراف بالمركز البريطاني في الساحل العماني ووصلت إلى الخليج العربي برقية من رويتر أوائل سبتمبر جعلت أهل دبي يعتقدون أن تعويض السفينة العربية لم يعد محل اعتبار في طهران، بسبب الموقف البريطاني المتسامح. وغضب أهالي دبي وعرب الساحل بسبب الإشاعة القائلة بأن الضابط العسكري الإيراني في هنجام دخل عنوة منزل الشيخ عبيد بن جمعة في بخا. وعندما وصلت هذه القصة إلى «بخا» أخذ النساء يشجعن الرجال على الذهاب إلى هنجام لإطلاق سراح النسوة المحتجزات هنالك بالقوة. وعندما يتسا شيخ دبي من المساعدة البريطانية لشيخ هنجام وقومه أبلغ السلطات الإيرانية مباشرة أنهم إذا كانوا يعتبرون خاله شيخ آبوفلاسة في هنجام رعية إيرانية لأنه يعيش فوق الأرض الإيرانية فسوف يعتبر هو أيضا أن كل المهاجرين الإيرانيين المقيمين في إمارته رعية لدبي ومنذ تحرك شيخ دبي إلى «بخا» انتقل مركز الأحداث إلى «رأس الخيمة»، حيث اجتمع شيوخ دبي ورأس الخيمة وهنجام معا. وفي ٢ سبتمبر غادر الوكيل السياسي الشارقة إلى رأس الخيمة لجمع تفصيلات أكثر عن حادث السفينة العربية وخصوصا جمع الرسائل والأدلة عن ملكية رأس الخيمة والشارقة لجزر طنب وأبو موسى وصري. وقد التقى في ٤

سبتمبر الوكيل السياسى عيسى بن عبداللطيف مع شيخ دى هنالك. وأخبره شيخ دى العروض المقترحة إليه من قبل الإيرانيين. وواصل الشيخ كلامه قائلا^(١):

«إن العرب قد سئموا طول الانتظار وعدم تحرك البريطانيين. ولم يعد الشيخ قادرا على الاستمرار فى كبح جماح قومه واقترح أن يذهب هو بنفسه إلى هنجام لتسوية الأمور».

ولكن الوكيل السياسى البريطانى نصحه ألا يذهب وأن يكتفى بكتابة رسالة إلى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر. ولم يقبل الشيخ هذا الاقتراح وتوجه إلى «بخا» مع وعد أن يكتب هذه الرسالة فيما بعد وفى يوم الإثنين ١٠ سبتمبر وصل قائد البحرية إلى رأس الخيمة لابلغ عيسى بن عبداللطيف رسالة عاجلة من المقيم السياسى البريطانى تفيد أن أية تقارير وإشاعات عن انتهاء موضوع السفينة هى معلومات كاذبة. وأن المقيم السياسى البريطانى يأمل فى تسوية جميع المشكلات البارزة فى خلال شهر. وقالت الرسالة إن سبب التأخير يرجع إلى مطالبة إيران بجزيرة طنب، وأن موضوع جنسية شيخ «هنجام» لم يحسم بعد بسبب جريمة القتل التى ارتكبت على الأرض الإيرانية. وأن هذه القضية موضوع بحث القانونيين البريطانيين فى وزارة الخارجية، وختم المقيم السياسى البريطانى رسالته قائلا إن الحكومة البريطانية لا تسمح أبداً بأية اتصالات مباشرة يقوم بها شيخ دى مع السلطات الإيرانية كما قال إن كل هذه القضايا المتعلقة يمكن أن تنتظر حتى يفصل فى قضية القتل التى حدثت فى هنجام. وبناء على تعليمات المقيم السياسى البريطانى حفظ مضمون هذه الرسالة فى طى الكتمان. وذكر عيسى بن عبداللطيف الوكيل السياسى البريطانى إن مثل هذه الرسالة يجب أن تبقى فى سرية تامة لأنه

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٧ وانظر:

I. O. R./15/1/14/9 - m. Pakrevan to Parr, 21 August 1928. snoto Pol. Res. - 10 September 1928. Isa to Pol Res. 9 September 1928.



إذا عرف الأهالي في ساحل عمان مضمونها فإن الثقة في بريطانيًا سوف تفقد، و تكون سلامة الرعايا البريطانيين، بل سلامته هو نفسه في خطر وعندما أوضح قائد البحرية البريطاني الذي حمل الرسالة إلى شيخ دبي أن بريطانيا بلد قوى كسبت الحرب الأخيرة، ولكن سياستها تقوم على الأناة لمنع سفك الدماء، كان موقف الشيخ أن هذه السياسة ولو أنها تهدف إلى السلام إلا أنها تتسم بالخوف. وقد وضع هذا الشعور لدى شيخ دبي حينما سأل قائد البحرية «ما الذى تنوون إعطاءه للإيرانيين فى الخليج أكثر مما أعطيتهم؟»^(١).

قبل أن يغادر قائد البحرية ساحل عمان أرسل رده على استفسارات المقيم السياسى البريطانى عن التهريب فى طنّب وقال أن الأسطول الملكى البريطانى الراسى فى هنجام قد وضع الجزيرة تحت المراقبة الدقيقة لفترة طويلة ولكنه لم يجد للتهريب أثرا هنالك. وقد أثبتت تحرياته أن التهريب كان دائما يتم عن طريق الإيرانيين وليس للعرب دخل فيه. وكان من رأى قائد البحرية أنه إذا أعطيت ملكية طنّب لإيران فإن هذا سيشكل شوكة فى جنب العرب لقرب هذه الجزيرة من الساحل العماني وفى رسالة بتاريخ ١٤ سبتمبر وجدت وزارة الخارجية البريطانية أنه من المناسب أن تقصر طلب التعويض على مبلغ خمسة آلاف روبية بخصوص الاستيلاء على السفينة واحتجاز قائدها والركاب والملاحين، وإهمال أى طلب فى الوقت الحاضر بخصوص سيادة شيخ دبي^(٢)، ذلك الموضوع الذى استنكرته إيران تماما. واعتبر أن جميع حكام العرب فى الساحل الغربى من الخليج العربى رعايا إيران وأن اتفاقيات الحماية التى عقدتها بريطانيا مع هؤلاء المشايخ والشيخات تعتبر باطلة ولاغية ولا تستند إلى شرعية أو قانون^(٣).

١ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٥٧.

٢ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٥٨.

3 - F.O. 371/13010, I.O. Confidential B. 403 the crucial chiefs 1908 - 1928.



أرسل وزير الخارجية الإيراني رده في ٢٠ سبتمبر إلى القائم بالأعمال البريطاني مؤكدا وجهة النظر الإيرانية السابق ذكرها في مذكرة بتاريخ ٢١ أغسطس عام ١٩٢٨. وقال وزير الخارجية الإيراني فيما يختص باتفاقية عام ١٨٩٢ بأن إيران لا تلتزم بأية اتفاقية تكون مناقضة لحقوقها أو تحد من مصالحها، وتعتبر إيران هذه الاتفاقية غير شرعية، ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال سنداً قانونياً لأية إجراءات تتخذ ضد إيران وفي ٢ نوفمبر وصل فجأة مدير جمرك لنجة إلى ميناء دبي بحجة أن زورقه البخاري كان في حاجة إلى بعض إصلاحات عاجلة. ولكن الشيخ رفض السماح له بالرسو في الميناء. وأبرق الوكيل السياسي البريطاني بهذا الخبر فوراً إلى المقيم السياسي البريطاني كما قام بتحذير شيوخ الساحل العماني من استقبال الموظفين الإيرانيين. وطلب عيسى بن عبداللطيف الوكيل السياسي البريطاني في تقريره بتاريخ ١٠ نوفمبر حول هذا الحادث أن تزور المراكب الحربية البريطانية الساحل العماني مرة كل أسبوعين أثناء هذه الفترة الدقيقة. وبعد ثلاثة أيام أعطت اللجنة الفرعية للخليج العربي تعليماتها إلى قائد البحرية في الخليج العربي أنه لما كان احتلال إيران للجزر العربية طنب وأبوموسى خرقاً للاتفاق الذي يقضى باحترام الوضع الراهن في الخليج العربي، لهذا فلأنه حتى تسوى الأمور، وكإجراء وقائي، تمنع إيران من احتلال هذه الجزر بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك^(١).

لقرب عقد معاهدة أنكلو - إيرانية جديدة ولم تكن بريطانيا تريد الضغط على إيران بشأن التعويضات وتوصل الجانبان إلى اتفاق شفوي باعتبار الطنب وأبوموسى ملكاً ساحل عمان وكانوا بصدد صياغته كتابة، ولكن تلك المفاوضات

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٥٨ وانظر:

- I. O. R. - R/15/1/14/9 - F. O. To British Minister, Tehran - 14 September 1928 - F. O. 371 - 13721 - Admiralty to F.O. 13 November 1928.



بين الجانبين توقف ولم تستكمل وذلك بسبب مطالبة إيران بملكيته على جزيرة الطنب وقال وزير البلاط الإيراني إن حكومته ستوقف عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى إذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب^(١).

حالما أطلق سراح المركب ومسافريه، كان لا بد للسلطات البريطانية من أن تعالج مشكلتين بارزتين. المشكلة الأولى هي إخلاء سبيل البضائع المحتجزة ودفع تعويضات على احتجاز المركب. أما المشكلة الثانية فهي المسألة الأكثر أهمية المتعلقة بمطالبة إيران بالسيادة على جزر الطنب، إذ أن السلطات الإيرانية كانت تعتبر الحادثة منذ البداية إهانة فاضحة لها بسبب القيام بالتهريب في جزيرة إيرانية. وهنا اتخذ البريطانيون موقفين متباينين. فوزارة الخارجية في لندن كانت تريد من المقيم السياسي البريطاني أن يحل هذه المشكلة محليا، خاصة وأن دائرة الجمارك الإيرانية قد أوضحت أن الحادثة جرت دون علم من الحكومة في طهران. أما وزارة الهند في بريطانيا ووزارة البحرية وحكومة الهند، فكانت تريد ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي على الحكومة الإيرانية، لأنها كانت قلقة بشأن مسئوليتها تجاه عرب ساحل عمان الذين أخذ وضعهم يتدهور بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم. وقد أرسل الضابط الأعلى للأسطول البريطاني تقريرا عن هياج الأهالي في الساحل العماني، وبخاصة في دبي حيث كان الحاكم يتعرض لضغط شديد وبالكاد استطاع أن يهدئ من ثورة غضب مواطنيه الذين اعتبروه مشغولا عن النقص الواضح في دعم بريطانيا لموقفهم. وذيل هذا التقرير بحاشية كتبها السير آرثر هيرتزل، وزير الهند، الذي علق على موقف بريطانيا قائلا: «إنها... (أي هذه الحادثة) لا بد أن تجعل حتى وزارة الخارجية في لندن تحمر خجلا»^(٢).

١ - د. محمد العيدروس - التطورات السياسية في الإمارات العربية ص ١٢٧.

٢ - د. روزماری سعيد: المرجع السابق، ص ١٨؛ وانظر:

I.B.I.D.P. 4/57/28 - Viceroy to Secy - of State India Office, August 1928.



تم التوصل إلى حل وسط فى النهاية فكل من حكومة الهند والحكومة البريطانية فى لندن قررتا أن تساهما، بانتظار قيام إيران بدفع التعويضات، بمبلغ خمسة آلاف روبية كتعويض للعرب المتضررين من الحادثة، على أمل أن يكون لهذا الإجراء تأثير فى تهدئة خواطر العرب. غير أن وزارة المالية البريطانية رفضت التصديق على دفع هذا المبلغ، متجاهلة القرار الذى يقضى بأن عرب ساحل عمان يستحقون هذه التعويضات نتيجة لعلاقتهم مع بريطانيا. وحيث أن المفاوضات البريطانية مع إيران كانت ستبدأ قريبا، وهى مفاوضات كانت الحكومة البريطانية تأمل منها أن تنتهى بتوقيع معاهدة انكلو - إيرانية جديدة، فإن بريطانيا لم تتخذ أى إجراء آخر بشأن التعويضات المترتبة على إيران وفى شهر مايو ١٩٢٨، توصل الطرفان إلى اتفاقية شفوية اعتبرت بموجبها جزر الطنب وأبو موسى ملكا للعرب. بانتظار صياغة هذا الاقرار فى معاهدة مكتوبة، فإن الحكومة البريطانية فضلت أن تمتنع عن اتخاذ أى إجراء جديد بشأن التعويضات. وبعد أسابيع قليلة، جرت أول محاولة لخلع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دى على يد عدد من أفراد أسرته. وقد اعتبر القائد العام فى الأسطول البريطانى فشل حاكم دى فى الحصول على تعويضات من بريطانيا للمتضررين من حادثة الجالوت واحدا من الأسباب التى أدت إلى وقوع محاولة خلعه. وحث القائد العام فى الأسطول حكومته على تهدئة خواطر العرب بطريقة ما، كما أقر بأنه لا يعرف لماذا تأخر دفع التعويضات للمتضررين من عرب دى بسبب احتمال ايجاد تسوية مع إيران بشأن جزيرة تخص رأس الخيمة بالذات، ومن جهة أخرى، رفضت وزارة الخارجية فى لندن الضغط على وزارة المالية البريطانية لدفع هذه التعويضات قائلة^(١):

«من وجهة النظر المالية المحضة... ان الاقتراح بالزام دافع الضرائب البريطانى بالدفع بسبب جنحة ارتكبتها دائرة الجمارك الإيرانية هو اقتراح غير مقنع

١ - د. روز مارى سعيد: المرجع السابق: ص ١٩ وانظر:

L.P & S/10: P. 4011/1923/2, P. 077/28 Pol/ in Govt of India - June 12, 1928 (tele).



ابداً. ولذلك فإن السؤال الوحيد الذى يمكن طرحه الآن هو فيما إذا كان بالامكان تبرير هذا الدفع على أساس ضرورة سياسية ملحة... ولقد توصلنا إلى قناعة بأن علاقة هؤلاء العرب بنا لم تصل إلى درجة تبرر تطلعهم إلى الحصول على تعويضات منا.

بينما كانت هذه المناقشات جارية فى لندن، كان موقف الشيخ سعيد يتزايد صعوبة. فمواطنوه كانوا يعتمدون عليه لحمايتهم من هجمات الإيرانيين، وكان هو بدوره ملزماً بموجب المعاهدة التى يرتبط بها مع بريطانيا بالاعتماد على الحكومة البريطانية للحصول على هذه الحماية. غير ان مثل هذه الحماية لم تصل، ومن الواضح ان الشيخ سعيد كان يعتبر إنشغال بريطانيا بآمالها فى التوصل إلى معاهدة إنكلو - إيرانية أمراً لا أهمية له بالنسبة للورطة التى وقع هو فيها، خاصة وأنه قد واجه محاولة لخلعه فى تلك السنة بسبب اذعانه للمعاملة التى يلقاها من بريطانيا وكانت حكومة الهند وحدها مدركة لصعوبة موقف الشيخ سعيد، قررت فى نوفمبر ١٩٢٩ دفع مبلغ خمسة آلاف رويّة كاملة إلى المتضررين من احتجاز المركب العربى وتم ذلك فى النهاية وبحضور الشيخ سعيد فى أوائل عام ١٩٣٠^(١).

وكان التأخير البريطانى بسبب تجديد عقد معاهدة إنكلو - إيرانية لا يعنى شيئاً أو أن تكون على حساب الحق العربى بالنسبة للمتضررين من الحادثة الذين طال صبرهم وعلى كل فإن الخارجية البريطانية رفعت مذكرتها إلى اللجنة المتفرعة عن لجنة الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية (C.I.D) لتتظّر فى الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية كطنب وأبو موسى. وبعد مناقشة تلك اللجنة لأمر الجزر العربية توصلت إلى قرارين وهما^(٢):

(١) أن ترفع الحكومة البريطانية يدها عن هذه الجزر العربية ويوكل أمر الدفاع

١ - ٥. روزمارى سعيد - نفس المرجع ص ٢٠.

٢ - ٥. عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم - المرجع السابق ص ٢٤٧.



عنها للحكام العرب الذين هم حاليا كما كانوا فى الماضى، أهل حرب لم يرد هؤلاء العرب عن الحرب أو يشيهم عنها إلا الوجود العسكرى البريطانى فوق مياه الخليج العربى. وأضافت المذكرة أنه لولا الوجود البريطانى لقام العرب حاليا كما كانوا يفعلون فى الماضى بالهجوم على سواحل إيران ولنشروا القرصنة فى أعالى البحار. وتستطرد المذكرة وتلقى السؤال التالى:

- ماذا لو تركنا للعرب حرية الدفاع عن ممتلكاتهم وهم القادرون على ذلك؟ ويرى واضعو المذكرة أن البريطانيين لو وقفوا موقف المتفرج من هذا النزاع فسيقوم العرب فى ساحل عمان بتأكيد سيادتهم على تلك الجزر العربية مما يصيب السياسة البريطانية التى أقامتها فى المئة السنة الأخيرة بطعنة نافذة. ففى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وبعد كفاح مستمر ضد هؤلاء القراصنة الذين كانت لهم السيادة على السواحل الجنوبية للخليج العربى قامت حكومة جلالتة بإجبار أسلاف هؤلاء المشايخ على أن يدخلوا فى اتفاقيات امتنعوا بموجب شروطها عن قتال البحر، والتزموا بسلم أبدى ووافقوا على أن يردوا خلافاتهم للمقيم ليحكم فيها. وإنه لمن فخر حكومة جلالتة أنها استطاعت أن تقوى السلام البريطانى (Pax Britanica) الذى شادته بالجهد منذ ذلك التاريخ والذى ثبت ولم يهتز إلا فى مناسبات نادرة. ان هذا السلام هو من صنع هذا البلد وأنا لن ندعى زورا لو قلنا بأن الالتزام الأدبى الذى يجعلنا نسيطر على الخليج العربى يكمن فى أننا وطدنا ولا رلنا نوطد الأمن بين القبائل شبه الهمجية على كل ساحل الخليج العربى ونحمى تجارتنا وملاحة جميع الأمم من أخطار القرصنة والحروب المحلية.

انتهت المذكرة بأنه إذا شجعنا أو حمينا أو تغاضينا عن هجوم يقوم به أحفاد هؤلاء القراصنة العرب الذين عاقوا بقرصنتهم الملاحة فى الخليج العربى رلنا فإن ذلك العمل سيكون غلطة تظل الحكومة تندم عليها مستقبلا. وسيكون هذا العمل عذرا كافيا وبرهانا ساطعا بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لأن تحمى أمن الخليج العربى وتقيم فوقه السلم وترعاه، وسيتخذ هؤلاء هذا العمل دلالة على أن

الحروب المحلية ليست محظورة وستكون الحرب ظاهرة عامة من ظواهر المنطقة. إن نجاح هؤلاء العرب في هزيمة إيران وإبعادهم سيشد عضدهم ويجعلهم يتطلعون إلى مغامرات بحرية أخرى، ويقومون بنهب الساحل الإيراني والجزر الإيرانية ويعاودون القرصنة على الملاحة الدولية وأضافت المذكرة أن فشل العرب في حالة قيامهم بالدفاع عن جزرهم قد يقود إلى إحراج الحكومة البريطانية عندما يقومون بطلب المساعدة العسكرية منها. وخلصت المذكرة إلى استبعاد إطلاق أيدي القوى العربية إذ أن نجاحها أو فشلها سيسبب مشاكل كثيرة^(١).

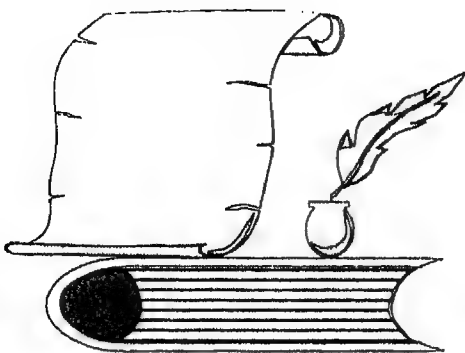
(ب) يبقى بعد هذا أن العرب سوف لن يحتملوا الاحتلال الإيراني لأرضهم ولذلك يجب أن تتبع الأمر الثاني بعد فشل المساعي الدبلوماسية ويقضى الطريق الثاني أن ترسل الحكومة وحدة بحرية أو عسكرية لازاحة الإيرانيين بالقوة وعلينا أن نخطر إيران بما نؤينا تنفيذه حين تقرر لجنة الدفاع عن المستعمرات (C.D.C) هذا الرأي ويقره مجلس الوزراء وسيقوم الوزير البريطاني (السير كليف - Clive) بتبليغ الحكومة الإيرانية بمزيد من الوضوح حيث أن احتلالهم لهذه الجزر غير مسموح به.

تضيف المذكرة أن الإيرانيين قد يلجأون إلى عصبة الأمم، وفي هذه الحالة سيكون موقف البريطانيين في الدفاع عن الجزر العربية قويا وواضحا، أما إذا رأت بريطانيا أن تكون هي البادئة بالشكوى للعصبة فعليها أن تفعل ذلك في هذا الحين، لأن الشكوى البريطانية لدى العصبة لن تفيد كثيرا في حالة احتلال فعلى من قبل إيران لهذه الجزر. ولن يكون لذلك أية نتائج إيجابية لدى الشيوخ الذين ستهتز صورة بريطانيا في نظرهم^(٢). وعلى كل فإن الحكومة البريطانية قررت دفع تعويضات بمبلغ خمسة آلاف روبية نظرا لقرب تجدد معاهدة الأنكلو - الإيرانية في شهر نوفمبر عام ١٩٣٠ فدفعت المبلغ المذكور إلى المتضررين بحضور الشيخ سعيد كما ذكرنا سابقا.

١ - عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم - نفس المرجع ص ٢٤٧.

٢ - عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم - نفس المرجع ص ٢٤٨.





الفصل الثاني

إيران وتصعيد التوتر فيما بين

١٩٢٨ - ١٩٣٠

- المطالبة الإيرانية بالجزر العربية ١٩٢٥ - ١٩٢٨ .

- الأطماع الإيرانية ومباحثات الاتفاقية الأنجلو - إيرانية عام ١٩٢٨ -

. ١٩٣٠

المطالبة الإيرانية بالجزر العربية عام ١٩٢٥.١٩٢٨،

بدأت المطالبة الإيرانية بالجزر العربية عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى كميات من الأكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز، وأرادت الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، عن طريق الحكومة الإيرانية. ولقد أشار الوزير البريطانى فى طهران، السير بروس لورين، فى عام ١٩٢٣، فى رسالته إلى حكومته:

«أعلم أن صاحب امتياز الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز قد جرض الحكومة الإيرانية على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبو موسى والبحرين، وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم».

ورد فى عام ١٩٢٥ فى مذكرة للوزير المفوض البريطانى فى طهران قدمها إلى الحكومة الإيرانية تحذيرا بأن استمرار طهران بمطالبتها بجزيرة أبو موسى سوف يحمله على الطلب من حكومته إصدار التعليمات لحكومة الهند لإرسال سفينة حربية لجزيرة أبو موسى للدفاع عن حقوق شيخ الشارقة فتراجعت الحكومة الإيرانية وأصدرت تعليماتها إلى موظفى الجمارك الإيرانيون (الذين زاروا جزيرة أبو موسى) بعدم القيام بأية تصرفات تجاه جزيرة أبو موسى ووضعت الحكومة البريطانية خطط طوارئ للدفاع عن الجزر العربية عند قيام حكومة طهران باحتلالها ولكن الإيرانيين لم يصغوا للاحتجاجات البريطانية، وبادروا إلى إرسال بعثة جيولوجيا إلى جزيرة أبو موسى، وذلك لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود فى الجزيرة. وذلك لوضع تقرير عن كميات الأوكسيد الحديد الموجود فى جزيرة أبو موسى^(١).

1 - I.O. &L. - R/15/2/8/41, Annual Report on Trucial Coast, Oman for 1925.

أرسلت سلطات الجمارك الإيرانية فى خريف ١٩٢٥ زورقاً بخاريًا إلى جزيرة أبو موسى. وقام أفراد بتفتيش المغير المستخرج من الجزيرة. وأخذوا جوالاً واحداً معهم. وبعد احتجاج السفارة البريطانية ضد هذا العمل كررت الحكومة الإيرانية دعاواها فى الجزر. وأما الحكومة البريطانية فقد وقفت بشدة فى وجه الاعتداءات الإيرانية وتمسكت بسيادة حاكم الشارقة على جزيرة أبو موسى. وإتجاه هذا الموقف المتصلب من الحكومة البريطانية بادرت سلطات الشاه بإرسال تعليماتها إلى رجال الجمارك الإيرانية بعدم مواصلة الاعتداءات أو أية أعمال أخرى على جزيرتى الطنب وأبو موسى. ولكن الضغط الدبلوماسى البريطانى فى طهران جعل الحكومة الإيرانية تسحب مذكراتها. وفى أوائل عام ١٩٢٦ أرسلت التعليمات لموظفى الجمارك الإيرانيين ألا يقوموا بأية أعمال من هذا النوع فى جزر طنب وأبو موسى.

بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى المقدم أف. بى بريدكس إلى إرسال خطاب موجه إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران برقم إس. ١١/٨٥ وبرفقته خطاب موجه له بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٦ من القائم بأعمال مدير دائرة الجمارك الإيرانية وبرقم ٥٢١٠ وتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٦ مرفق بخطاب آخر صادر عن المدير العام لدائرة الجمارك الإيرانية فى طهران رقم ١٥٥٠١ وتاريخ ٤ يناير ١٩٢٦ يتضمن إعلاناً من وزارة الداخلية الإيرانية رقم ٥٤٩ / ٢٠٣٩١ وتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ باعتبار جزيرة أبو موسى ضمن ممتلكات الحكومة الإيرانية وفيما يلى نص الخطاب الموجه من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج والمؤرخ فى ٦ مارس ١٩٢٦ إلى الوزير المفوض البريطانى السير بى. إيل. لورين^(١):

رقم س - ١١ / ٨٥ لعام ١٩٢٦ المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ٤٢ وانظر:

R/15/1/262 - British Residency, Bushire, No, 11/85/5, 6 March 1926 to Sir P. Loraine HM's Extraordinary Envoy and Minister Plenipotentiary at the Court of Persia, Tehran.



بوشهر ٦ مارس ١٩٢٦ إلى السير بى . إيل لورين الوزير المفوض فوق العادة فى طهران .

سيدى .

أتشرف بالإشارة إلى الخطاب المرقم ٨٣ والمؤرخ فى ٨ / ١٠ / ١٩٢٥ المتضمن قيام دائرة الجمارك الإيرانية فى لنجة بمحاولة أخذ عينات من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى . وقد قام منذ ذلك مدير الجمارك الإقليمى فى بوشهر بإرسال خطاب مرفق بخطابه المؤرخ فى ٣ فبراير ١٩٢٦ برقم ١٥٥٠١ وتاريخ ٤ يناير ١٩٢٦ موجه من مدير عام الجمارك وتجذون بطيه الترجمة للخطاب المذكور . ويبدو أن الإنذار الموجه من قبلكم فى عام ١٩٢٣ إلى رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية الإيرانية راجع خطابكم رقم ٢٣٦ وتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٣ الموجه إلى السكرتير الرئيسى للدولة للشؤون الخارجية ، لندن لم يرسل إلى دائرة الجمارك الإيرانية . ولا يمكن للمرء أن يصدق نفى وزارة الداخلية الإيرانية بعلمها بالموضوع (حول الحقوق الإيرانية فى جزيرة أبو موسى) .

سأرسل صورة عن هذا الخطاب إلى حكومة الهند وإلى وزير المستعمرات لصاحب الجلالة فبادر الوزير المفوض البريطانى بدوره إلى مقابلة القائم بأعمال وزير الخارجية الإيرانى فى ٢٣ أبريل ١٩٢٦ وسلمه صورة من المذكرات التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٢٣ وكذلك نسخة من خطاب الوزير المفوض البريطانى إلى رئيس وزراء الحكومة الإيرانية فى ٢٦ مايو ١٩٢٣ . وذكر الوزير البريطانى القائم بالأعمال الإيرانى وحكومته بما حدث خلال الثلاث سنوات الأخيرة عندما حاولت دائرة الجمارك الإيرانية فى بوشهر أخذ عينات من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى وتأكيد مدير دائرة الجمارك المذكور وبتحويل من وزارة الداخلية الإيرانية لحقوق حكومتها فى جزيرة أبو موسى والتى لم تقبل بها لندن آنذاك . فوعد القائم بالأعمال الإيرانى

بمتابعة الموضوع وإطلاع الوزير على تفاصيل الارتباك الحاصل بين دوائر الخارجية والداخلية بصدد الموضوع. كما وطلب الوزير البريطاني القائم بالأعمال الإيراني باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف وسحب الإعلانات الرسمية لحكومته المتضمنة الادعاءات الإيرانية بملكية جزيرة أبو موسى والتي لا يمكن للحكومة البريطانية السكوت إرائها وفيما يلي نص الخطاب الموجه من المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام في بوشهر والمؤرخ في ٢٦ يونيو ١٩٢٦ إلى مدير دائرة الجمارك الإيرانية حول تأكيد عائديه جزيرة أبو موسى إلى الشارقة^(١):

رقم إس - ٢٥٤ لعام ١٩٢٦ المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام بوشهر
٢٦ يونيو ١٩٢٦ إلى مدير دائرة الجمارك، بوشهر

سيدي،

أتشرف بأن أشير إلى خطابكم رقم ١١٦٩ وتاريخ ٢٧ مايو ١٩٢٦ بصدد جزيرة أبو موسى.

٢ - لقد أصدر الوزير المفوض لصاحب الجلالة في طهران تعليماته لي بأنه استناداً إلى إشعارنا المتكرر إلى الحكومة الإيرانية في عدة مناسبات فإن حكومة الهند تعتبر جزيرة أبو موسى عائدة لحاكم الشارقة الذي تحت حمايتها.

٣ - لذا وفي هذه الظروف فإنه من المفضل إشعار الحكومة الإيرانية بذلك قبل اتخاذ أى إجراء آخر. وقام في شهر يوليو ١٩٢٨ قارب تابع لدائرة الجمارك الإيرانية الذي كان يقوم بعملياته من جزيرة «طنب» بالاستيلاء على قارب تابع لدبي جنوب الجزيرة كان يحمل عدداً من المسافرين إلى مدينة «خصب» على الساحل العربي ومصادرة شحنة من السكر والتمور. و جاءت به سلطات الجمارك المذكورة إلى لنجة إذا تم إيداع المسافرين هناك في السجن. وقد سبب الحادث

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - نفس المرجع ص ٤٣.



المذكور موقفاً صعباً وهياجاً شديداً في الساحل العربي أوشك على قيام شيوخ ساحل عمان بالانتقام للعدوان الإيراني مما سبب إحراجاً ومشكلة معقدة لسلطات حكومة الهند. فبادر ممثل الحكومة البريطانية في طهران إلى اتخاذ الخطوات اللازمة انتهت بإطلاق سراح القارب العربي والمسافرين وملاحيه. ولم تدفع السلطات الإيرانية تعويضاً عن المواد المصادرة بحجة ملكية وعائدية جزيرة «طنب» لها إنتظاراً لانتهاء المفاوضات حول عائديه الجزيرة المذكورة والجزر الأخرى. ولاشك أن الادعاءات الإيرانية بملكية جزيرة «أبو موسى وطنب» استندت على خارطة اللورد كروزون لبلاد إيران (غير الرسمية) لعام ١٨٩٢ التي تظهر فيها الجزر بالألوان الخاصة ببلاد إيران وعلى خارطة مسح الهند لعام ١٨٩٧، إذ لا يمكن الأخذ والاعتماد على هذه الخرائط نظراً لشجب الادعاءات الإيرانية من قبل وبعد التواريخ المذكورة أعلاه. ولاشك أن تاريخ هذه الجزر قبل عام ١٧٥٠ غير واضح إلا أن الشيوخ ساحل عمان تمكنوا خلال الفترة ١٧٥٠ - ١٨٢٠ من ممارسة هيمنتهم على مياه الخليج العربي ومنافسة إيران. كما ولا يوجد هناك أى دليل دامغ يبرهن على أن هؤلاء قد حصلوا على السلطة لممارسة السيادة على هذه الجزر بعد حصولهم على موطىء قدم واحتلال بعض أجزاء الساحل الإيراني.

الحقيقة هي أن هؤلاء الشيوخ حملوا معهم إلى مكانهم الجديد ما كانوا يفتعون به من سلطة على هذه الجزر كانوا يمارسونها من قبل على الساحل العربي. وأن حقيقة الأمر أن بعض هؤلاء المحاربين العرب من ساحل عمان الذين جاءوا إلى الساحل الإيراني وحصلوا على التبعية الإيرانية كمواطنين إيرانيين ومارسوا سلطتهم على الساحل الإيراني باعتبارهم حكاماً فرساً خاضعين للحكومة الإيرانية لا يؤثر بالنتيجة في الحقوق الأصلية التي حصل عليها فرعا القبيلة على الساحل العربي وعلى الساحل الإيراني بشكل مشترك. فاستمر سير المصالح والمصير المشترك بين فرعى القبيلة وبقيت الجزر ملكهم المشترك، ولم يكن من حق

أى شيخ من شيوخ ساحل عمان ولنجة أن يتخلى عن الجزر بالنيابة عن القبيلة أو التخلي عن حقوق السيادة باعتباره حاكم هذه القبيلة ورئيسها. ولاشك أن ممارسة شيوخ ساحل عمان لحقوقهم وملكيتهم لهذه الجزر منذ عام ١٧٥٠ ولحد عام ١٩٢٨ كافية لإعطاء الأحقية والملكية للجانب العربى استناداً إلى أحكام القانون الدولى. كما لم يمارس الإيرانيون سيادتهم على هذه الجزر إلا خلال الفترة من عام ١٨٨٠ من خلال حاكم لنجة (من شيوخ ساحل عمان الذى أصبح من التبعية الإيرانية كموظف تابع للحكومة آنذاك) وحتى عام ١٨٨٧ عندما أخرج الإيرانيون حاكم لنجة القاسمى واستعادة الساحل الإيرانى منه واحتلال جزيرة «صري» فى الوقت نفسه. وبهذا بقيت الملكية الأصلية لهذه الجزر بيد ملاكها الأصليين من شيوخ ساحل عمان وهى مشابهة لقضية تحكيم جرينلاند وجزر بالماس فى محكمة العدل الدولية. وفى برقية صادرة عن المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٢٨ والموجهة إلى وزير الهند فى الحكومة البريطانية أكد المقيم السياسى على موضوع ضرورة تواجد الحراس المسؤولين عن رفع العلم الخاص بحاكم الشارقة ورأس الخيمة على الجزيرتين وللمراقبة ورفع العلم من قبل البحرية البريطانية باستمرار هناك كتأكيد لسيادة حكام الشارقة ورأس الخيمة على الجزيرتين. وقد أصدر المقيم السياسى البريطانى تعليماته إلى قائد القوات البحرية فى الخليج العربى لمراقبة ذلك وإبلاغ السلطات البريطانية فى حالة عدم رفع العلم المذكور على الجزيرتين باستمرار وكل يوم^(١)

وفى ما يلى نص ما ورد فى خطاب وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ فى ٧

١- د. د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٤٥ وانظر

FO371/13009, from Political Resident in the Persian Gulf to secretary of State for India 15 August 1928.

FO371/13070, FO, Lord Cushendon To Sir R. Clive, 7 November 1928, No.528.



نوفمبر ١٩٢٨ الموجه إلى الوزير المفوض البريطاني السير آر. كلايف والذي تضمن تعليمات الوزارة بصدد الخطوط العامة للمحادثات التي سيجريها الوزير البريطاني مع مسؤولي الحكومة الإيرانية بصدد العديد من القضايا المشتركة الخاصة بالخليج العربي كمسألة المطالبة بجزر «أبو موسى وطنب وصري» ومكافحة تجارة العبيد وتهريب الأسلحة وغيرها:

وزارة الخارجية (البريطانية) ٧ نوفمبر ١٩٢٨ رقم ٥٢٨ من اللورد كوشندون إلى السير آر. كلايف (طهران)

سيدى،

لقد خولناكم خلال محادثاتكم مع وزير البلاط الإيراني فى شهر أبريل الماضى لإبلاغه بأنه فى الوقت الذى تشجب فيه حكومة صاحب الجلالة وبشدة الأساليب التعسفية التى وجدها وزير المالية الإيراني ملائمة لاستخدامها، فإنها مستعدة لمناقشة هذه المواضيع المتعلقة بالخليج العربى بشكل ودى وبروح الحكمة ولها مطلق الحرية فى إثارة أى موضوع من هذه المواضيع. وإن حكومة صاحب الجلالة مقتنعة بأن أهمية المصالح البريطانية فى الخليج العربى لا تصطدم بأى شكل من الأشكال بالسيادة الإيرانية والروح الوطنية، بل على العكس إذ أنه فى صالح الطرفين التعاون بشكل وثيق وفاعل بصدد القضايا كمكافحة تجارة العبيد وتهريب الأسلحة وحماية وتنظيم التجارة بشكل قانونى وسلمى: لذا فإن حكومة صاحب الجلالة توقعت أن توافق الحكومة الإيرانية على مناقشة هذه القضايا بروح ودية ومعقولة وتتعهد فى الوقت نفسه أن لا تسعى أو تحاول إجهاض أو التقليل من شأن الوضع الحالى القائم لقد وافق وزير البلاط (الإيراني) على مناقشة قضايا الخليج العربى عند عودتكم إلى طهران فى الخريف وقد كتب لكم تعهداً على شكل رسالة شخصية بتاريخ ١٠ مايو قائلاً بأنه سيبدل أقصى جهده للحفاظ على الوضع الراهن لحين مناقشة هذه المواضيع والتوصل إلى حلول بصددتها، ويبدو أن هناك

عدة مؤشرات تؤكد تبنى الحكومة الإيرانية لسياسة استفزازية متعمدة لتحدى التفوق البريطاني فى كافة أرجاء الخليج العربى . فقد أعادت تأكيد مطالبتها السابقة بجزر البحرين وطرحت الموضوع بشكل رسمى فى عصبة الأمم ، والقبض فى شهر يوليو على قارب عربى بالقرب من جزيرة طنب وأبو موسى من قبل موظفى الجمارك الإيرانيين وإثارة المطالب الإيرانية بجزر طنب وأبو موسى . كما وقامت الحكومة الإيرانية فى شهر مايو و دون مناقشة الموضوع مع المفوضية البريطانية فى طهران بإرسال أطباء إيرانيين ليحلوا محل الأطباء البريطانيين الذين يعملون فى خدمة الحاجر الصحى فى الموانئ الإيرانية ومحاولة احتلال ميناء باسندو فى شهر سبتمبر . كما عملت مؤخراً بإصدار التعليمات من طهران إلى سلطات الأقاليم باعتبار مواطنى الكويت وعمان وساحل عمان مواطنين إيرانيين ولحين صدور تعليمات أخرى . ولاشك أن كل هذه التصرفات تدل بلا أدنى شك على نوايا الحكومة الإيرانية لمد نفوذها وسلطتها على حساب النفوذ والسلطة البريطانية فى كافة أرجاء الخليج العربى وحتى على طول الساحل العربى^(١) .

تخوفت الحكومة البريطانية على مصالحها من الأطماع الإيرانية فى المشيخات العربية فى شرق الجزيرة العربية وذلك مما قد يترتب آثار وانعكاسات من تكرار حوادث الاعتداءات من قبل السفن التابعة للبحرية الإيرانية على المراكب العربية والتهديدات الإيرانية على الجزر العربية^(٢) لا يمكن أن تقبل الحكومة البريطانية بتقديم أية تنازلات إزاء المطالب الإيرانية بجزر أبو موسى و طنب و «صري» ، إذ أنها تعود لشيخوخة الشارقة العرب باعتبارهم ممثلى شيوخ القواسم العرب إذ أن فرعاً منهم كان قد استقر فى القرن الثامن عشر بالقوة وبالتحالف فى لنجة وفى أماكن

١ - د . وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٤٦ .

2 - F.O. 361 - 20782 - memorandum 21 st April 1937.



أخرى فى إيران. وكان الادعاء الإيراني فى الماضى يقوم على أساس أن الشيوخ القواسم فى لنجة (التي بقيت الجزر تحت إدارتهم وسيطرتهم لعدة سنين طويلة قبل عام ١٨٨٧) كانوا مواطنين يحملون التبعية الإيرانية ويحكمون لنجة كموظفين إيرانيين لذا فقد كان موقف الحكومة الإيرانية بهذا الصدد هو أنهم بهذه الصفة أداروا وحكموا هذه الجزر والتي أصبحت بالتالى أرضاً إيرانية. إلا أن الشيوخ القواسم يؤكدون بأنهم فى لنجة حكموا هذه الجزر بصفقتهم شيوخ قواسم وهو الرأى الذى تقف إلى جانبه وتؤيده حكومة صاحب الجلالة البريطانية كما ويؤيده الشيوخ القواسم على الساحل الإيراني أيضاً ليس من المستبعد قيام الإيرانيين بمحاولة احتلال هذه الجزر بالقوة إلا أنه تم إصدار التعليمات إلى قائد القوة البحرية البريطانية فى الخليج العربي بضرورة الحفاظ على الوضع القائم وعليه أن يحول دون قيام إيران باحتلال أبو موسى وطنب ومنعهم بالقوة إذا اقتضى الأمر فى النهاية وكانت بريطانيا قد وضعت خططاً للدفاع عن جزر أبو موسى وطنب فى حالة قيام إيران بأى اعتداء عليها. وفى ما يلى نص المذكرة التى حررتها وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٨: (١)

أى ٥١٣٨ مذكرة وزارة الخارجية بشأن الدفاع عن أبو موسى وطنب ضد عدوان إيرانى تم إعدادها استناداً إلى القرار المتخذ فى الاجتماع المؤرخ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٨.

إذا كانت حكومة صاحب الجلالة غير مستعدة للقبول بالادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر، كما هو الافتراض فى هذه القضية، التى تعود ملكيتها للعرب فى ساحل عمان منذ متى عام، فإنه من الضرورى بالنسبة للجنة الفرعية للجنة

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ٤٨ وانظر.



الدفاع الأميرالي النظر في الخطوات الواجبة اتخاذها في حالة وقوع أى عدوان إيراني .

تم الاقتراح على أنه في حالة قيام إيران باحتلال هذه الجزر العربية فإنه يتوجب على حكومة صاحب الجلالة الوقوف جانباً وعدم التدخل وفسح المجال لأصحاب الجزر الشرعيين في الوقت الحاضر من شيوخ ساحل عمان للدفاع عنها بقوة السلاح . إن عرب ساحل عمان كانوا ولا زالوا شعباً بحرياً مقاتلاً ، وإن تواجد سفن صاحب الجلالة هي التي تكبح جماحهم من قيامهم بمهاجمة الساحل الإيراني والعودة إلى القرصنة . والسؤال لماذا لا يسمح لهم بالدفاع عن جزرهم هذه إذ يقال أنهم قادرون على ذلك ضد أى عدوان إيراني؟ والجواب هو اتخاذ الموقف السلي والبقاء بموقف المتفرج يناق السياسة البريطانية في الخليج العربي خلال المئة سنة الأخيرة . ففي السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر ، وبعد صراع طويل وممرير مع القراصنة العرب الذين كانوا يسيطرون على الساحل الجنوبي من الخليج العربي ، أرغمت حكومة صاحب الجلالة أجداد الشيوخ العرب الحاليين على الدخول في علاقات تعاھدية مع بريطانيا العظمى إذ التزموا بموجبها بالحفاظ على السلام الدائم وإحالة كافة النزاعات إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر . إذ ساد في ذلك الوقت السلام على الطريقة البريطانية Pax Britanica عدا في بعض الحالات الاستثنائية ، بسبب هذه الترتيبات التي قامت بها هذه البلاد . إذ أنه من المتعذر القول بأن الحافز المعنوى لتحرير هذه المذكرة هو أننا فرضنا السلام بالقوة في أوساط تلك القبائل شبه البربرية على سواحل الخليج العربي وحماية التجارة والملاحة لكافة الشعوب من خطر القرصنة والحروب المحلية .

إن التشجيع والسماح أو حتى السكوت أو القبول على قيام القراصنة العرب بحملة مسلحة ضد أبو موسى وطنب سيشكل الخطأ الذي ستندم عليه حكومة صاحب الجلالة فيما بعد . إذ أن ذلك سيعتبر برهاناً قاطعاً على أن حكومة صاحب

الجلالة لم تعد مستعدة أن تتصرف كحكم وحارس للخليج العربى وفرض السلام والعدل كما وسيعتبر ذلك مؤشراً على أن الحروب المحلية مسموحة وغير ممنوعة ودون عقاب. وإن النجاح فى ذلك سيشجع الشيوخ العرب للقيام بحملات بحرية أخرى لتحرير الساحل الإيراني والجزر ومحاولة القيام بأعمال القرصنة ضد الملاحة الدولية. وفى حالة الفشل فإنهم سيكونون فى موقف محرج لطلب المساعدة البريطانية المسلحة لصد أى عدوان إيرانى ولا يبدو أن هناك أى سبب آخر لعدم السماح للعرب بأن يأخذوا القانون بأيديهم ويطردوا الإيرانيين بالقوة. وستقرر الظروف الذى ستقوم به حكومة صاحب الجلالة فى حالة الاحتلال الإيراني للجزر بالقوة المسلحة. وإنها لا يمكن أن تسمح بقيام مثل هذا الاحتلال دون تحد. ويبدو أن هناك خيارين مفتوحين أمامها فى حال فشل الوسائل الدبلوماسية^(١):

أ - بإمكان حكومة صاحب الجلالة القيام بإرسال قوة بحرية أو عسكرية بريطانية لطرد القوات الإيرانية بالقوة أو مساعدة العرب للقيام بذلك. وإذا ما قررت اللجنة الفرعية للخليج العربى بأن لهذا الخيار ما يبرره على أساس ضرورة الدافع ضد عدوان خارجى عن أراضى شيخ من الشيوخ العرب تحت الحماية البريطانية وإذا ما كانت الوزارة مستعدة للموافقة على مثل هذا الخيار القوى كآخر حل، فإنه من الأحسن توجيه الإنذار للحكومة الإيرانية بأن الاحتلال المسلح للجزر سيكون غير مقبول. وبالإمكان تخويل السير آر. كلايف لتوضيح ذلك لها شفويًا عند الإجابة على مذكرتها الأخيرة بشأن طنّب وأبو موسى التى لم تتم الإجابة عليها لحد الآن.

ب - قيام الحكومة البريطانية بطلب مناقشة الموضوع من قبل عصبة الأمم. وإن القيام بذلك وطلب مساعدة عصبة الأمم بعد الاحتلال الإيراني للجزر سوف تكون نتائجه وخيمة على الشيوخ العرب وأنه سيضعف الموقف البريطانى فى

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٤٩.

الخليج العربي وخاصة على الساحل العربى . وإذا كان الخيار الوحيد المطروح أمام الحكومة البريطانية هو اللجوء إلى عصبة الأمم فإنه لا يتوجب الانتظار لحين تحرير الجزر فعلا من قبل القوات الإيرانية . وإذا تم طرح موضوع الإدعاء الإيراني بملكية هذه الجزر على عصبة الأمم الآن فى الوقت الذى يمتلك فيه العرب هذه الجزر منذ ١٥٠ عامًا فسيكون موقفنا ضعيفًا عند طرح الموضوع على أساس الأمر الواقع ، وإنه يتوجب علينا اقناع العصبة بأن قضية إيران ضعيفة جدًا إذ من الضروري أن يطلب منهم الانسحاب منها . وكانت إيران قد بادرت فى نوفمبر ١٩٢٧ بإثارة موضوع تبعية البحرين لها فى عصبة الأمم ، وطالبت بضرورة سحب آثار يمكن أن ترتب على عقد بريطانيا لمعاهدة جدة عام ١٩٢٧ مع ابن سعود^(١).

الأطماع الإيرانية ومباحثات الاتفاقية الأنجلو-إيرانية لعام ١٩٣٠، ٢٨

بدأت الادعاءات الإيرانية على الخليج العربى تأخذ طابعًا قوميًا فى أعقاب سقوط الأسرة القاجارية وقيام الأسرة «الماندرانية» بزعامه رضا خان ومن ثم تميزت سنوات حكمه ١٩٢٥ - ١٩٤١ بالمنازعات المستمرة التى قامت بينه وبين الحكومة البريطانية وخاصة حين أخذ يوجه ضرباته المتتالية ضد الامتيازات الأجنبية فى إيران ولم يلبث أن طلب من الحكومة البريطانية أن تبادر بسحب قواعدا العسكرية التى أقامتها فى باسندو وهنجام متعللا بحاجة إيران إلى تلك المواقع لرسو سفن أسطولها الجديد ، ولما كانت الدوائر البريطانية لا يزال يحدها الأمل فى استمراره الإبقاء على قواعدا البحرية فى السواحل الإيرانية فقد اقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة الإيرانية الدخول فى مباحثات لتسوية الخلافات القائمة بينهما وقد استغرقت تلك المباحثات ما يقرب من ستة أعوام وعلى وجه التحديد بين عامي

1 - F.O.371/12247 - 1927 Protest of the Persian Government against article (6) of the Treaty of Jedda. Ministere des Affaires Etrangeres, Tehran ou Secetaire generale de la Societes des Nations 23 November, 1927, cf. note by the Secretary general December 22 nd, 1927.

١٩٢٩ و ١٩٣٤ نوقشت في خلالها بنوداً لمشروع معاهدة بريطانية إيرانية لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ^(١)

نجد أن الموقع الاستراتيجي للمشيخات العربية في شرق الجزيرة العربية والمصادر النفطية الهائلة فيها هما العاملان الأساسيان اللذان أعطيا لهذه المشيخات أهمية فائقة في العلاقات الدولية في الوقت الراهن. غير أن نظرة سريعة إلى خريطة المنطقة تبين لنا النتائج التي تترتب على الأهمية التي اكتسبتها المنطقة مؤخراً إزاء تشابك المناطق المحايطة، والحدود غير المخططة والمتنازع عليها، وتعدد الادعاءات والادعاءات المضادة بالسيادة على الأراضي هي كلها أمور تبين المأزق الذي تعيش فيه المنطقة نتيجة للأهمية التي اكتسبتها مؤخراً. والسرعة التي كان على هذه المشيخات أن تتسجم بها مع المفاهيم الغربية للحدود والمياه الإقليمية لم تفد في شيء سوى أنها زادت من حدة المأزق، فلا شيء أغرب على المجتمع البدوي العربي من تخطيط الحدود بشكل دائم. وبالنسبة للجزر التي تطلب إيران بالسيادة عليها، وكذلك التعقيدات المتعلقة بتخطيط الحدود، فإن مشكلات الملكية لم تعالج بشكل سليم من قبل السلطات البريطانية التي كانت مقيدة بموجب التزاماتها في المعاهدة بأن تشارك في إيجاد الحلول وتفاوض لصالح مشيخات شرق الجزيرة العربية التي لا معين لها. غير أن متطلبات السياسة البريطانية وأبعادها المختلفة حالت دون إيجاد حل واضح للمشكلة، فقد اعترفت بريطانيا في الثلاثينات بأهمية إيران، ولم تكن راغبة في التضيحية بإمكان التوصل إلى اتفاقية أنكلو - إيرانية جديدة من أجل إرضاء حكام رأس الخيمة والشارقة. لكنها فكرت جدياً في حل النزاع عن طريق إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير أو بيع الجزر المتنازع عليها لإيران^(٢).

١ - د. جمال زكريا قاسم - الادعاءات الإيرانية - مجلة المؤرخ العربي العدد السادس

ص ٤٥

٢ - د. روزماری سعيد - المرجع السابق ص ٢١



لم تقتصر إيران على احتجاز المركب العربى فى جزيرة الطنب وإنما طالبت بمسقط وعمان ومشىخات شرق الجزيرة العربية وأرسلت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى الوزير البريطانى فى طهران مؤكدة عدم اعترافها للحكام العرب على الساحل العربى وتعتبر الحكومة الإيرانية أن جميع السكان والمقيمين فى قطر وساحل عمان وعمان والبحرين والكويت من رعايا إيران ولذا فلإنها قررت إصدار وثائق سفر إيرانية^(١)

رد الوزير البريطانى فى طهران على مذكرة إيران بالمعاهدات البريطانية مع حكام مشىخات شرق الجزيرة العربية وخاصة الاتفاقيات المانعة ١٨٩٢ والتي بموجبها لا تعترف بريطانيا بأية علاقة بين حكام مشىخات شرق الجزيرة العربية وإيران خوفاً من قيام إيران بأى عمل عدائى أو اعتداءات على السفن العربية ووضعت مذكرات تتضمن الإجراءات التى يجب على السفن البريطانية اتخاذها عندما تصادف عملاً عدائياً من قبل الإيرانيين وجاء فى المذكرة البريطانية أربع حالات وهى:

الأولى: إذا وقع الحادث فى المياه المعترف بها مياهاً إيرانية إقليمية.

الثانية: إذا وقع الحادث فى مياه تطالب بها إيران ولكنها لا تجد اعترافاً بذلك من الحكومة البريطانية: وقد نصت التعليمات فى الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغى للسفن البريطانية أن تقوم بأى عمل عدائى إذ أن الحل الأمثل هو الاحتجاج السياسى خاصة إذا كانت السفن التى صودرت من قبل السلطات الإيرانية قد تمت مصادرتها دون سبب معقول.

الثالثة: إذا وقع الحادث فى أعالي البحار.

الرابعة: إذا وقع الحادث فى المياه الإقليمية العربية التى تحدد على بعد ثلاثة

١ - محمد حسن العيدروس. الموجز فى التاريخ الحديث والمعاصر للإمارات،



أميال من السواحل - فى الحاليتين الثالثة والرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمنع أى نشاط إيرانى وبصفة خاصة فى المياه الإقليمية العربية، وفى نفس الوقت ينبغى توجيه احتجاج للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها بالنظر إلى معاهداتها مع شيوخ العرب أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم^(١)

بدأت إيران تطالب بسيادتها على الجزر العربية فى وقت التزم فيه البريطانيون بجانب الصمت وعدم الجدية فى إيجاد حل لمشكلة الجزر العربية وأصبحت مشيخات ساحل عمان لا حول لها ولا قوة بعد عقد معاهدة الحماية مع بريطانيا وكان المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر قد أرسل كتاباً فى ٢١ أغسطس عام ١٩٢٩ إلى حاكم رأس الخيمة جاء فيه موضوعات عديدة ومنها ما يتعلق بسيادة الطنب «لرأس الخيمة»، كما قال فيها بأن الجزيرة جزيرتكم وعليكم أن ترفعوا علمكم فيها لا هتداء السفن وإقامة منارة فيها^(٢). ورغم أن مشكلة احتجاز المركب كان سبب ادعاء إيران سيادتها على جزر الطنب إلا أن الحكومة البريطانية كانت فى صدد تجديد الاتفاقية الأنكلو - إيرانية، لذا حاولت إيجاد مخرج لها من هذه المشكلة بأية طريقة حتى ولو أمكن عن طريق عقد إيجار مع حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم حيث كانت إيران قد اقترحت بتأجير الجزيرة لها لمدة خمسين سنة وكانت الحكومة البريطانية ترى فى ذلك مخرجاً للمشكلة من ناحية والحصول على المصالح الاقتصادية البريطانية فى إيران من ناحية أخرى، ولكن عندما فشلت الحكومة البريطانية فى الحصول على المصالح الاقتصادية فى إيران بدأت تشدد مع حاكم رأس الخيمة^(٣) وتحاول منعه من تقديم أية تنازلات لإيران أو

١- د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ - ١٩٢٥، ص ٣٠٨؛ وانظر:

F. O.3782 Memorandum 21-st, April 1937.

٢- د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق ص ١٠.

٣- د. محمد حسن العيدروس - التطورات السياسية فى الإمارات العربية

ص ١٢٨.



عقد إيجار لجزيرة الطنب وهذا ما نلاحظه في دراستنا عن التصرفات البريطانية تجاه الأحداث حول جزيرة الطنب.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٢٩ بنداً ضمن المعاهدة التي كانت ترمع بريطانيا توقيعها مع الحكومة الإيرانية، ينص هذا البند على الاعتراف الإيراني بسيادة شيوخ ساحل عمان على جزر طنب وأبو موسى مقابل الاعتراف البريطاني بالسيادة الإيرانية على جزيرة صري (رغم أن القواسم لم يتنازلوا عن حقوقهم ومطالبتهم بجزيرة صري). إلا أن إبرام هذه الاتفاقية لم يتم نظراً لاندلاع أزمة شركة النفط الإيرانية في عام ١٩٣٢ ومنذ أعقاب الحرب العالمية الأولى نجد أن الجهات الدبلوماسية البريطانية تحاول إيجاد حل من قبلها لقضية مطالبة إيران بجزر طنب وأبو موسى مع المحافظة على علاقات الود مع إيران وعلى المصالح البريطانية في المنطقة^(١) كل ذلك حدث في غياب العرب أصحاب الجزر ومن وراء ظهورهم. جاء في الوثائق البريطانية عن الأطماع الإيرانية في جزيرة الطنب وأطماعها في المنطقة بقولها^(٢).

تعالج حادثة طنب في الفقرات ٣٣ - ٣٤ من المذكرة بشأن وضع طنب. وسيوضح أن الشيوخ الذين تأثروا من جراء القبض على قارب البوم، قد منعوا - وبصعوبة كبيرة - من اتخاذ إجراءات انتقامية ضد إيران، وأن المزاعم الإيرانية والمطالبة بجزر طنب وأبو موسى - التي اعترفت بها حكومة جلالة الملك كآرض لساحل عمان، يظل أمراً من المطلوب التخلص منه، وأن مسألة التعويض للشيوخ ولصاحب المركب وركابه لم يتم تسويتها بعد. وأدرجت صحيفة «الحبل المتين» في قائمة المطالب الإيرانية تجديد حماية إيران لعمان وبعض صغار الشيوخ الآخرين على ساحل عمان. ومن المعروف أن هذه الصحيفة تستوحى الإلهام من أرقى

١- د. أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٩٦

٢ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - المرجع السابق - المجلد الأول ص ٤٢٨.



المصادر والجهات. وعلى أية حال فقد ظهرت أول إشارة رسمية لمطالبة إيرانية من هذا النوع فيما يتعلق بحادثة طنّب في أغسطس ١٩٢٨، عندما صرح القائم بأعمال وزير الخارجية رسميًا في مذكرة أن «الحكومة الإيرانية لا يمكن أن تعترف بالشيخ الذي قدمت حكومة جلالة الملك عنه الاحتجاجات، كشيخ مستقل وصاحب الجزر المذكورة، وأضاف قائلاً: «أنه نتيجة لذلك فإن حكومتى لا تستطيع بأى شكل أن توافق على الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية، بحجة أن لها معاهدات مع الشيخ المذكور أعلاه، ولا تستطيع حكومتى أن تقبل الإعلان الناتج عن ذلك الذى قدمتموه لحماية»^(١).

تركت المذكرة مجالاً للشك فيما يتعلق بالتحدى الإيرانى لاستقلال الشيخ المذكور، وما إذا كان هذا التحدى موجهاً لوضعه فيما يتعلق بطنّب وأبوموسى، والتي قدمت إيران المطالبة بهما، أو كان موجهاً بوصفه من الشيوخ فى ساحل عمان على ساحل العرب. وعلى أية حال فقد تم تكليف القائم بالأعمال فى طهران بأن ينقل رسمياً فى الرد، نص الاتفاقية الشاملة لعام ١٨٩٢ المعقودة، مع كل الشيوخ فى ساحل عمان، وأن يذكر أن حكومة جلالة الملك غير قادرة تماماً على أن تفهم البيان الإيرانى، ولا تستطيع أن تسمح بمعاملات مباشرة بين الشيوخ وبين الحكومة الإيرانية. وأضاف وزير الخارجية «إنكم ستدركون أنه إزاء القوى الخارجية، لا يوجد تمييز بسبب الغرض القائم حالياً بين شيخ رأس الخيمة والشيوخ فى ساحل عمان الآخرين، وأن أثر المذكرة الإيرانية يتمثل فى التحدى لحقنا فى حماية أى واحد منهم ضد العدوان الخارجى. . . إن وضع حكومة جلالة الملك على الساحل العربى ليس وضعاً مطروحاً للنقاش، ولا تستطيع الحكومة أن تعترف بأى من المزايعم الإيرانية على هذا الجانب من الخليج العربى. لقد تلقينا منذ ذلك الحين الرد الإيرانى الذى ظل مستمسكاً بوجهات النظر التى سبق التعبير عنها فى

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص ٤٢٨.

المذكورة الأسبق، وأضاف أن كل الاتفاقيات التي أبرمت مع الشيوخ في ساحل عمان والتي تضرر أو تقصر حقوق ومصالح إيران، لا يمكن أن تعتبر صحيحة أو تذكر قانونا كسبب لاتخاذ إجراءات ضد الحكومة الإيرانية. وعلامة على ذلك فقد كتب المقيم السياسي أن حاكم بوشهر - حسب الزعم السائد - قد تلقى تعليمات من طهران تفيد بأن إيران لا تعترف بأى حكام عرب على الساحل العربى للخليج العربى. وأن كل الأشخاص الذين ينتمون إلى قطر ويصلون منها ومن الساحل العماني مثل مسقط، الكويت، البحرين)، يعتبرون من رعايا إيران، وستصدر لهم جوازات سفر إيرانية ويبدو واضحا فى هذه الظروف أنه لا يمكن تجاهل إمكانية تقديم طلب رسمى من إيران من أجل سيادتها وسيطرتها على الساحل العماني سواء استند ذلك على تحكمها المؤقت فى بعض أجزاء من هذا الساحل فى أوائل القرن الثامن عشرة واستنادا إلى المؤامرات مثل تلك التى قام بها السرتيب درياييجى - الجنرال - دون نجاح بالنيابة عنها فى ١٨٨٧، والتى أنكرتها وتبرأت منها الحكومة الإيرانية ولا تحتاج خطورة القضايا التى قد تنشأ عن مثل هذه المطالبة، إذا استمرت مع الإلحاح عليها، إلى تأكيد وإيضاح (١).

وجهت وزارة الهند فى لندن بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٢٩ خطاباً إلى حكومة الهند تطلب منها تزويدها بمسودة نص حول ملكية وعائدية جزر أبو موسى وطنب لإدراجها ضمن نصوص الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومتين البريطانية والإيرانية. وفيما يلى نص ما ورد فى تعليق محضر وزارة الخارجية البريطانية:

«لقد طلبت باستمرار منذ فترة من وزارة الهند تزويدنا بمسودة مادة تتعلق بجزر طنب وأبو موسى لدرجها ضمن المعاهدة العامة مع إيران، وعندما تبين بأنه يتوجب على الوزارة مفاخرة بوشهر (مقر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى) وحكومة الهند للحصول على معلومات مفصلة حيال الموضوع، إذ تعود

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع - المجلد الأول ص ٤٢٩.



ملكية هذه الجزر لشيوخ ساحل عمان، فقد طلبت منها أن تزودنا على الأقل بصيغة المسودة لتتمكن من إصدار القرار على شكل الصياغة وترك كلمة «الشارقة» لتبديلها قدر الإمكان إلى كلمة «رأس الخيمة» فيما بعد. وكانت النتيجة هذه الرسالة:

إننى لا أميل إلى المقترح الذى طرحته وزارة الهند. إذ أن الصياغة تظهر وكأن إيران تتخلى عن الجزر الثلاث وبأن العرب فى ساحل عمان يتنازلون عن جزيرة واحدة بالمقابل. ويبدو لى، بالإضافة إلى ذلك، بأنه من الصعب أن تضع فرصة درج النص المتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن بما يخص جميع الجزر العربية فى الخليج العربى، ضمن المعاهدة العامة (وبذا نعمل ما بإمكاننا لنحول دون قيام إيران بإثارة المطالبة من جديد بجزر عربية أخرى). لذا فقد حاولت صياغة مسودة أخرى للمادة المعنية أخذاً بعين الاعتبار هذه النقاط. وقد رفعت تلك المسودة المرفقة للدراسة» توقيع مالكين وكان الرد على ما طرحه مالكين كما يلى^(١):

«إذا ما أردنا ضمان التوصل إلى حل أية مشكلة قائمة فى المادة المقترحة صياغتها كقضية ملكية الجزر العربية فى الخليج العربى استناداً إلى الوضع القائم فإننى أعتقد أنه من الضرورى صياغة نص أكثر خصوصية من الصياغة التى جاء بها السيد باكستر. وإذا ما تبيننا هذا المبدأ وعالجنا قضية حل جزر أبو موسى وطنب كمثال له، فعلى الصياغة أن تتضمن الاعتراف بسيادة المالكين الحاليين للجزر وليس بأى شىء آخر لانتقال ملكيتها. لذا فقد قمت بصياغة المادة المرفقة طيه على هذا النهج. وقد أخذت بعين الاعتبار موضوع توقيع المعاهدة باللغة الفرنسية ووضعت ما يعادل النص الإنكليزى بالفرنسية. وقد تبينت الوضع القائم الحالى كأساس ولكن إذا كان من المفضل تبديل بعض المصطلحات مثل: «الوضع القائم كما هو منذ...» فإنه من الممكن تعديل الصياغة» ١٩٢٩/٦/٥ وكان الرد الآخر على

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ٦٨.



التعليق المذكور أعلاه كما يلي:-

«أخذت صياغة السيد مالكين إلى وزارة الهند بتاريخ ٥ يونيو وتأكدت من عدم اعتراض الدائرة السياسية عليها من وجهة النظر السياسية. وطلبوا تقديم الصياغة لهم بشكل رسمى لدراستها فى الوقت اللازم. لذا فقد بدلت مسودة صياغة مالكين بالمسودات البديلة لوزارة الهند حول جزر أبو موسى وطنب التى سيؤخذ بها» ١٩٢٩/٦/٨ وفيما يلى نص مسودة النصوص المتعلقة بقضية جزر «أبو موسى» و«طنب» و«صرى» لدرجها ضمن المعاهدة المزمع توقيعها بين بريطانيا وإيران(١).

البديل ١ - تعترف الحكومة الإيرانية بأن جزر طناب الصغرى والكبرى وأبو موسى جزءاً من ممتلكات شيخ الشارقة وأن الحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالنيابة عن شيخ الشارقة:

أما: (أ) أن تتنازل لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق والملكية فى جزيرة صرى.

(ب) تعترف بأن جزيرة صرى تشكل جزءاً من ممتلكات صاحب الجلالة الامبراطور شاه.

البديل ٢ - تسحب الحكومة الإيرانية اعتراضها ضد ادعاءات شيخ الشارقة بالسيادة على جزر طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وملكيتهما له. واعتراضاً بهذا التصرف الودى فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبالنيابة عن

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٦٩ وانظر.

FO 371/13721, Minutes, Status of Islands of Tunb, Abu Musa and Sirri, 30 May 1929.

FO 371/13721, Alternative Draft articles on question of Tunb, Abu Musa and Sirri, for inclusion in the Treaty with Persia.



شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صري.

وإن الأطراف المتعاقدة توافق حفاظًا على علاقاتهما الودية القائمة حاليًا على أن تعالج القضايا العالقة كملكية الجزر العربية في الخليج العربي عدا تلك المذكورة في المواد . . . من المعاهدة الحالية والتي تم التوصل إلى حلها استنادًا إلى مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن، وخاصة تلك التي تم الاعتراف بسيادة صاحب الجلالة الامبراطور الشاه لبلاد إيران على جزيرة صري وسيادة شيوخ القواسم في ساحل عمان على جزر طنّب (وطنب الصغرى) وأبو موسى. وأرسل الوزير المفوض البريطاني في طهران بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ خطابًا إلى حكومته يوضح فيه ما دار بينه وبين وزير البلاط الإيراني حول مطالبة إيران بجزر طنّب وأبو موسى وفيما يلي نص الخطاب:-

طهران، ٣١ أغسطس ١٩٢٩ رقم ١ رقم ٤٥٤ السير. آر. كلايف إلى السيد. هندرسون

سيدى،

استمرارًا لرسالتنا رقم ٤٣٩ وتاريخ ٢١ أغسطس، أتشرف أن أنقل إليكم ما دار بينى وبين وزير البلاط بتاريخ ٢٧ أغسطس إذ عبر صاحب المعالي عن رغبته لمناقشة المادة ٨ من مسودة المعاهدة قدر تعلق الأمر بملكية جزر طنّب وأبو موسى.

٢ - وقال بأن عدد سكان طنّب، استنادًا إلى معلوماته، حوالى ٦٠ شخصًا، ٣٠ منهم عربًا. أما عدد سكان أبو موسى فهو حوالى ٤٠ شخصًا. ومن بين هاتين الجزيرتين فإن طنّب قريبة لإيران منه إلى الساحل العربى وإنها مهمة لهم من وجهة نظر الحكومة الإيرانية ولسبب معين وهو أن الحكومة الإيرانية مقتنعة تمامًا بأن العرب يستخدمون طنّب كقاعدة منتظمة للتهريب.

٣ - لذا فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للحكومة الإيرانية أن تكون في موقع للسيطرة على هذه القاعدة لتهريب التجارة والبضائع. وتساءل الوزير ما هي أهمية هذه الجزيرة الصغيرة بالنسبة لشيخ الشارقة غير استخدامها لتسهيل التهريب؟ وفي هذه الظروف فإنه غير مستعد للقبول بالمادة ٨ من مسودة المعاهدة وخاصة أن الحكومة الإيرانية لم تقبل أبداً بمطالبة شيخ الشارقة بهذه الجزيرة.

٤ - فأجبت بأن طبيعة ادعاءات الحكومة الإيرانية بهذه الجزر ضعيفة ويبدو أنها تستند على قرب جزيرة طنب من الساحل الإيراني وبعدها عن الساحل العربي. وقلت بأنه يمكن للفرنسيين أن يطبقوا نفس المبدأ ويطالبوا بجزر القنال البريطاني.

٥ - ولا يتوقع من حكومة صاحب الجلالة باعتبارها القوة الحامية لشيخ ساحل عمان أن تضحي بالأراضي التي تعتبرها في قناعها تعود للملكية هؤلاء الشيوخ دون موافقتهم، ولا يوجد هناك سبب يحمل على الاعتقاد بأن شيخ الشارقة سيقبل بتسليم هذه الجزر إلى الحكومة الإيرانية. ثم تساءل الوزير لماذا لا نترك الحكومة الإيرانية تتعامل مباشرة مع الشيخ؟ وتساءلت ماذا يقصد بذلك؟ هل الحكومة الإيرانية مستعدة أن تعرض بعض الأموال لشراء هذه الجزر؟ فأجاب بالتأكيد لا. وقلت إذ كانت الحكومة الإيرانية تنوى محاولة احتلال الجزر فإن ذلك التصرف يسبب حادثاً خطيراً. كما واعترف الوزير نفسه إن تواجد سفن حكومة صاحب الجلالة في الخليج العربي هو لغرض حفظ السلام والنظام ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحفاظ والدفاع عن الحقوق العادية للشيوخ العرب.

٦ - وكان الانطباع الذي خرجت به من هذه المقابلة أن الوزير الإيراني تيمورتاش كان يرغب في عقد صفقة معنا تتضمن إعطاء جزيرة طنب لهم وترك جزيرة أبو موسى لشيخ الشارقة. إلا أنني لم أقترح على ذلك ولم أجعل الوزير الإيراني يفهم بأن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للتخلي عن جزيرة طنب.

٧ - ومن ناحية أخرى ولنفترض أن جزيرة طنب تستخدم كقاعدة للتهريب فعلا فالحكومة الإيرانية مهتمة فقط في وقف عمليات التهريب هذه. ويبدو لى أنه إذا ما كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لشراء جزيرة طنب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية.

٨ - سأكون شاكرًا لو أطلعتموني على وجهات نظر حكومة الهند والمقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى حول هذه المقترحات آر. إيج. كلايف وفيما يلى نص ما ورد فى خطاب وزارة الهند ردًا على خطاب الوزير المفوض البريطانى فى طهران وما دار بينه وبين وزير البلاط الإيرانى حول جزر أبو موسى وطنب^(١) وزارة الهند ٢٥ أكتوبر ١٩٢٩. من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية (البريطانية)

سيدى،

استمرارا للمراسلات السابقة أرسل إليكم لاطلاع وزير الخارجية صورة من المراسلات التى تمت بين هذه الوزارة وحكومة الهند والمقيم السياسى البريطانى حول النقاط التى أثرت فى خطاب طهران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ بصدد الادعاءات الإيرانية بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وصري.

٢ - يتفق السيد بين بشكل عام مع وجهات نظر حكومة الهند حول الموضوع والتى تتفق مع وجهات النظر الواردة فى الفقرات ٥ - ٧ من خطاب وزارة الخارجية رقم ٤٥٨ وتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ الموجه إلى وزير حكومة صاحب الجلالة. وإن المراسلات التى تمت مع المقيم السياسى الآن - ستعجل الموضوع أكثر وضوحًا

١- د. وليد الأعظمى - نفس المرجع ص ٦٣ وانظر

FO 371/13721, Persia, from Sir, R. Clive to Mr. A. Henderson, Tehran, 3, August 1929. No454.

FO 371/13721, India Office to Fo, 25 October 1929.



إذ يعتقد السيد بين بأنه من المستحيل من الناحية السياسية النظر فى أية صفقة بهذا الخصوص التى يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على ساحل عمان .

٣ - ويبدو أن خطاب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى المؤرخ فى ٢٥ سبتمبر الموجه إلى طهران ينفى الادعاءات الإيرانية باستخدام أو ملائمة طنب الكبرى وطنب الصغرى كقاعدة للتهريب . وحول مسألة شراء إيران لحقوق العرب فى هذه الجزر فإن تفاصيل مقابلة وزير البلاط التى تمت الإشارة فى خطاب طهران (عن الوزير المفوض البريطانى هناك) رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس لم تظهر ميلا لتبنى هذا الحل للمشكلة . إذ أنه من الممكن أن يظهر صاحب السعادة (وزير البلاط الإيرانى) أكثر مرونة فى مرحلة أخرى قادمة حول هذا الموضوع . وحتى لو أظهر تلك المرونة فإن السيد بين يتفق مع وجهة نظر حكومة الهند بأنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعنى بالموضوع على قضية العرض المالى لشراء الجزيرة والذى هو عرض تافه . وإنه يعتقد بأنه حتى لو كانت الحكومة الإيرانية مستعدة للموافقة على شراء حق العرب فى طنب الكبرى والصغرى فإنه ليس من المستبعد أن يتوقعوا تمويل هذه الصفقة من قبل حكومة صاحب الجلالة كجزء من الحل الشامل للقضية . ونظراً لقوة قضية العرب بهذا الخصوص فإن الوزير يعتقد بأن مسألة النظر فى عقد صفقة بصدد الجزر غير وارد ولا يجب التفكير به إلا على أساس قيام إيران بدفع المبلغ من قبلها فعلاً . انخلص جى . سى . وتون . وفيما يلى المرفقات المعنية^(١) .

المرفق ١ فى رقم ١ برقية رقم ٣١٢٥ من وزارة الهند إلى حكومة الهند بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٢٩ سأكون شاكراً لو أبرقتم إلينا ملاحظاتكم حول خطاب طهران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس : أبو موسى وطنب وإن أية عملية مالية بين إيران والشارقة يجب أن تتم من خلالنا فقط لما لأهمية ذلك .

المرفق ٢ فى رقم ١ برقية رقم ٣٠٧١ إس من حكومة الهند إلى وزارة الهند

١ - د . وليد حميد الأعظمى - نفس المرجع ص ٦٤ .



بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ إشارة إلى وجهة النظر الواردة في الفقرة ٢٠ من خطاب طهران رقم ٤٣٩: وهى أن موقف تيمور تاش (وزير البلاط الإيراني) الوارد فى الفقرة ٢٣ من رسالته حول طنّب وأبو موسى غير معقول وأننا نتفق حول ذلك . . . وهذا نفس الشيء بالنسبة لفقرته الواردة فى التسلسل ٢٨ حول صري، ولاغراض المعاهدة فإن الجزر الثلاث مرتبطة ببعض. ويبدو أن هدف تيمور تاش هو المناورة ليقودنا إلى موقف تكون فيه جزيرة صري مستثناة من الاتفاق لكى يزرع الفرقة والخلاف حول الجزيرتين الأخريين من خلال روح الحكمة. ولاشك أن التخلّى عن جزيرة صري بالنتيجة بعد السكوت والموافقة الضمنية عليها من قبل حكومة صاحب الجلالة منذ زمن طويل بسبب الاحتلال الإيراني لها هو أقصى ما يمكن أن نقوم به الحكومة البريطانية فى إضعاف قضية العرب. وإن العرض الإيراني لشراء طنّب من العرب له فائدة واحدة والتى تتضمن الاعتراف الإيراني بحقوق العرب الحالية والقائمة. ونظراً لأن الشيخ ذو طبيعة يغفلها الشك من دوافعنا فإنه سيكون من الخطورة أن نبلغه بموضوع العرض المالى ما لم يكن المبلغ المعروض كبيراً.

المرفق ٣ فى رقم ١ برقية حكومة الهند، سملاً إلى المقيم السياسى البريطاني، بوشهر، فى ٤ سبتمبر ١٩٢٩ طنّب وأبو موسى - أرجو إرسال وجهات نظركم إلينا بالنسبة للمقتراح الوارد فى رسالة طهران رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ مرفق ٤ فى رقم ١ برقية من المقيم السياسى البريطانى، بوشهر إلى الهند، سملاً ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩ إشارة لبرقيتكم المؤرخة فى ٢٤ سبتمبر. نظراً لعدم توفر تسهيلات الرسو فى طنّب إضافة إلى أن المكان معرض إلى موجات البحر العالية فلا يمكن استخدام الجزيرة كقاعدة للتهريب. إن طنّب لا تعود إلى الشارقة بل لرأس الخيمة. لذا فإن أية محاولة لإقناع الشيخ بالتخلّى عن الملكية مقابل استئجار جزيرة أبو موسى ستكون بدون جدوى. إذ أن شيخ رأس الخيمة

بطبيعته متشكك بشكل خاص وسيعتقد بأن حكومة الهند تسرق منه حصته من العوائد الساجمة من القنار في طنب. ولا يحتمل أن يقبل بأى عرض مالى من إيران مقابل تخليه عن سيادته على جزيرة طنب.

مرفق ٥ فى رقم ١ من المقيم السياسى، بوشهر إلى حكومة الهند (سملا)
بوشهر ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩

سيدى،

إشارة إلى خطاب الوزير المفوض لحكومة صاحب الجلالة فى طهران المرسل إلى وزارة الخارجية، لندن، رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ أتشرف بأن أبعث إليكم ولاطلاع حكومة الهند صورة من رسالتى الموجهة إلى وزير حكومة صاحب الجلالة رقم ١٣٨ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩. المخلص سى. سى. جى.
باريت المقيم السياسى فى الخليج العربى.

المرفق ٦ فى رقم ١ من المقدم باريت إلى السيد آر. كلايف (طهران) (رقم ١٣٨) بوشهر ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ سيدى،

أتشرف أن أشير إلى الفقرة ٨ من خطابكم رقم ٤٥٤ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٢٩ الموجه إلى وزارة الخارجية بشأن ملكية طنب وأبو موسى.

إن النقاط التى ترغبون بالاطلاع عليها من وجهة نظري، تدخل العناوين التالية :-

(أ) سكان جزر طنب وأبو موسى ومدى استخدام الأولى كقاعدة للتهريب.

(ب) مدى احتمال موافقة حاكم الشارقة على تسليم طنب إلى الحكومة

الإيرانية :

(١) مقابل اعتراف إيران بعائديه أبو موسى للشارقة.



(٢) مقابل مبلغ من المال.

٢ - لقد تشاورت مع ضابط البحرية الأقدم، قسم الخليج العربى، الذى يتفق معى فى الملاحظات التالية:

(أ) يختلف عدد سكان طنّب وأبو موسى باختلاف الموسم. إذ يقدر عدد جزيرة طنّب فى الشتاء بـ ٢٥ شخص عربى عدا عوائلهم. وخادم الشيخ الذى يقوم بواجب رفع علم الشيخ واثنين آخرين يقومان بجلب الماء إلى الفئار. ويبقى ثلاثة من إيرانيين خلال موسم الصيف فى الجزيرة إلا أن جميع العرب يغادرون إلى صيد اللؤلؤ. أما زوجاتهم وعوائلهم فإذهبون إلى «خصب» أو البقعة على الساحل العربى. ويبلغ عدد سكان أبو موسى ٥٠ عربياً و ٢ من الإيرانيين و ٣ من البلوش. ويبقى الإيرانيون والبلوش فى الجزيرة. أما العرب فإذهبون إلى مصايد اللؤلؤ عدا اثنين من العرب اللذين يبقيان كحراس. وتقوم البحرية البريطانية بمراقبة جزيرة طنّب منذ فترة طويلة ولا توجد هناك أية أدلة على التهريب استناداً إلى أقوال النقيب بويز. ويضيف النقيب بويز بأنه نظراً لانفتاح مرسى ساحل طنّب ولبعدها عن مراكز التوزيع فإن المهرين والذين معظمهم من الإيرانيين لا يستخدمونها كقاعدة للتهريب. ونظراً للرقابة المفروضة من قبل البحرية البريطانية على الطرق البحرية المؤدية إلى الجزيرة من موانئ الخليج العربى فقد تحولت عملية التهريب بشكل محسوس إلى أراضى بركات خان، استناداً إلى تقرير ضباط البحرية الأقدم. إذ أصبح ميناء سيريك ميناءً معروفاً.

(ب) بالرغم من دخول السير برسى كوكس فى اتفاقية عام ١٩١٢ مع الشيخ صقر بن خالد، حاكم الشارقة إذ وافق الأخير على بناء فئار لإرشاد السفن على جزيرته طنّب فإن الجزيرة تعود فى الوقت الحاضر إلى حاكم رأس الخيمة وليس لحاكم الشارقة. ومن الصعب تحديد الوقت الذى تم فيه تحويل ملكية الجزيرة. والحقيقة هى أن الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يمتلك الجزيرة ويرفع



علمه عليها. كما وقام الشيخ سلطان بتقديم شكوى إلى الوكيل السياسي البريطاني لعدم استلامه أية عوائد مالية من السفن المارة بفنار إرشاد السفن في طنب. ويمارس حاكم الشارقة بعض الحقوق وبضمنها رفع علمه على جزيرة أبو موسى إلا أنه لا يعارض ادعاء حاكم رأس الخيمة بجزيرة طنب ويرتبط الشيخان بصلة قرابة لانتمائهما لقبيلة القواسم، وقد كانت رأس الخيمة والشارقة في الماضي تحت حاكم واحد. وإذا ما تم الطلب من حاكم الشارقة الموافقة على تحويل ملكية طنب إلى الحكومة الإيرانية استناداً إلى أى من الشرطين المذكورين (١) أو (٢) فإنه سيقول بأن الجزيرة لا تعود وبما أن جزيرة أبو موسى تعود للشارقة فإن حاكم رأس الخيمة بالتاكيد سوف لا يتخلى عن مطالبته، إذ أنه مُصر على ذلك، مقابل تخلى إيران عن مطالبتهم بجزيرة (أبو موسى) العائدة لحاكم الشارقة، ولا اعتقد بأنه سيقبل بأى مبلغ من المال من إيران مقابل التنازل عن طنب. إذ أنه رجل مغرور وسيشك بدوافع أى عرض يعرض عليه. وإن لفنار إرشاد السفن الذى شيدته الحكومة البريطانية على الجزيرة أهمية كبيرة للجزيرة وأصبح الشيخ مقتنعاً بأنه سيحصل على عوائد كبيرة من رسوم مرور السفن بالفنار. سى. سى. جى. باريت المقيم السياسي البريطاني فى الخليج العربي وقنصل صاحب الجلالة فى إيران (١).

نجد أن ملكية جزر طنب وأبو موسى واعتراف إيران بالالتزامات البريطانية نحو مشيخات ساحل عمان الناشئة عن معاهدة ١٨٩٢ كانت هى العقبات الرئيسية فى طريق نجاح مفاوضات المعاهدة الأنجلو إيرانية التى بدأت يوم ٤ فبراير عام ١٩٢٩. ولقد أثار تيمور تاش وزير البلاط أثناء اجتماعه فى طهران مع المقيم السياسى البريطانى يوم ١٢ فبراير فى بداية هذه المفاوضات ثلاثة أمور رئيسية وهى (٢): -

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - نفس المرجع ص ٧٠

٢ - د. محمد مرسى عبد الله - المرجع السابق ٣٥٩



أولاً: قضية المهاجرين الإيرانيين إلى الساحل العربى .

ثانياً: مسألة تهريب السكر والشاى إلى إيران فى مياه الخليج العربى

ثالثاً: إمكانية أن تعين الحكومة الإيرانية نائب قنصل لها فى دى حيث أنه يعيش هنالك فى ذلك الوقت حوالى أربعة آلاف إيرانى .

أوضح المقيم السياسى لتيমور تاش أن هؤلاء الإيرانيين الذين هاجروا عبر السنين من لنجة إلى دى تجرى فى عروقهم الدماء العربية أكثر من الدماء الإيرانية . وأضاف أنه لا يوجد نائب قنصل إيراني فى دى ، لأنه من الخطورة بمكان إرسال إيراني إلى الساحل العربى . ولهذا فهو يعتقد أن نائب قنصل إيران فى دى أمر لا يمكن السماح به . وفى أول مايو ، وبعد ثلاثة شهور من بدء المفاوضات ، وجدت حكومة الهند أن جزيرة صري لم تذكر فى مشروع المعاهدة . واقترحت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تطالب بهذه الجزيرة أيضاً^(١) .

رأت حكومة الهند أن تعترف بريطانيا بالوضع الراهن وهو احتلال إيران لجزيرة صري فى حالة إذا ما اعترفت إيران بدورها بالحقوق العربية فى أبو موسى وطنب . وفى أثناء المحادثات التى دارت بين كلايف وتيمور تاش فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ، أوضح وزير البلاط أن جزيرة طنب أكثر أهمية لإيران من أبو موسى لأنها أقرب إلى ساحلهم . وكانت السلطات الإيرانية تعتقد أن هذه الجزيرة هى مركز عمليات التهريب . واقترح تيمور تاش عقد صفقة تحتفظ إيران بمقتضاها بجزيرة طنب وتترك جزيرة أبو موسى لشيخ الشارقة . وأوضح كلايف لتيمور تاش أن أية حكومة بريطانية لا يمكن أن توافق على تسليم أراض مملوكة للحكام العرب المسؤولين بحمايتهم ضد رغبتهم . ومع ذلك أبدى كلايف أنه إذا ما قبلت بريطانيا طلب الإيرانيين فى جزيرة طنب ، فإن هذا سوف يسهل عقد المعاهدة . وفى ١٦

١ - د . محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٢٥٩ .



سبتمبر اقترح كلايف على وزير الخارجية البريطانية مستر هندرسون أنه إذا كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لتقديم مبلغ مقبول من المال إلى شيخ رأس الخيمة ثمنًا للجزيرة، فإن هذا الإجراء سوف يساعد على الوصول إلى حل. وطلب كلايف إبلاغه بوجهة نظر حكومة الهند حول هذه المسألة بأسرع ما يمكن^(١).

أظهرت مناقشات وزير البلاط الإيراني تيمور تاش مع المفوض البريطاني في طهران السير آر. كلايف بتاريخ ٢٧/٨/١٩٢٩ رغبة الحكومة الإيرانية بضم الجزر إليها مقابل تعويض تدفعه إلى الحكام العرب التابعة لهم هذه الجزر، فكتب المفوض البريطاني رسالة بذلك إلى حكومته معنونة باسم المستر أ. هندرسون وتحمل رقم ٤٥٤ بتاريخ ٣١/٨/١٩٢٩ وتعقيبًا على هذا العرض كتب المستر (جى. سى. ولتون) من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة أخرى ذكر فيها وجهة نظر حكومة الهند البريطانية التى تقول: (إنه من الخطأ إطلاع الشيخ المعنى بالموضوع على قضية العرض المالى لشراء الجزيرة والذي هو عرض تافه، وجاء أيضًا إنه من المستحيل من الناحية السياسية النظر فى أية صفقة بهذا الخصوص التى يبدو أنها ستتضمن التضحية بمصالح العرب على الساحل العمانى. كما جاء فى رسالة الوزير المفوض البريطانى فى طهران المشار إليها قوله: «يبدو لى أنه إذا ما كانت الحكومة الإيرانية مستعدة لشراء جزيرة طناب بشرط موافقة حاكم الشارقة فإن هذا الموضوع سيوفر الحل للقضية». وهذا مطابق لما سبق لوزارة الهند أن اقترحتة فى مسودة المعاهدة التى كان يزعم عقدها بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية، بأن يتم الاعتراف بين الحكومتين بتبعية جزيرة صري لإيران مقابل اعتراف إيران بتبعية جزر طناب وأبو موسى لشيخ الشارقة. وتقول الفقرة

١ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع السابق ص ٢٥٩ وأنظر

I. O. R - L/ Pand s/ 10/1045, Clive To Chambe lain, 16 Februry 1929.

I. O. R/ 15/ 1/ /14/ 34, Sbi To Pol. Res, I May 1929, Pol. Res. To S6 I. 4 May 1929.



الخاصة بذلك الحل المقترح ما نصه: «واعترافاً بهذا التصرف الودى فإن حكومة صاحب الجلالة وبالنسبة عن شيخ الشارقة تتخلى لصالح حكومة الشاه عن كافة الحقوق المتعلقة بالملكية بجزيرة صري» (١)

ورد فى برقية من المقيم السياسى فى بوشهر المستر سى. سى. جى. بارت إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ ١٩٢٩/٩/٢٦ ما يلى: «إن طنب لا تعود إلى الشارقة بل لرأس الخيمة، لذا فإن أية محاولة لإقناع الشيخ بالتخلى عن ملكيته لطنب مقابل إلغاء إيران لادعائهم بجزيرة أبو موسى ستكون محاولة بدون جدوى. إذ أن شيخ رأس الخيمة بطبيعته متشكك بشكل خاص، ولا يحتمل أن يقبل بأى عرض مالى من إيران مقابل تخليه عن سيادته على جزيرة طنب». ويكرر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى المقدم بارت الذى يشغل فى نفس الوقت قنصل بريطانيا فى إيران قوله فى رسالة بعث بها فى ١٩٢٩/٩/٢٥ إلى الوزير البريطانى المفوض فى طهران:

(فإن حاكم رأس الخيمة بالتأكيد سوف لن يتخلى عن تبعية جزر طنب له، إذ أنه مصر على ذلك ولا أعتقد بأنه سيقبل بأى مبلغ من المال من إيران مقابل التنازل عن طنب، إذ أنه رجل مغرور وسيشك بدوافع أى عرض يعرض عليه. وما جاء فى رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة، فى ٢٥ ربيع الثانى ١٣٤٧ الموافق ١٠/١٠/١٩٢٨، إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الشارقة قوله: «لم أفهم الغرض من استفسارك واستفسار الحكومة منا عن الوثائق المتعلقة بعدد أملاكنا إذ أن الأملاك التى بحوزتنا معروفة من قبل الحكومة. وقد أحطناكم علماً بالاعتداءات التى قام بها موظفو الحكومة الإيرانية

١ - احمد التدمرى - المرجع السابق ص ٩٨ وانظر



ولم تجيبوا على شكوانا. وإنه لمن الواجب أن نحيل إلى ممثلى الحكومة أى عدوان يقع علينا من البحر إلا أنه إذا لم تحكم الحكومة بالعدل وتمنع المعتدى فيجب استحصال الموافقة من الحكومة فى الحالة الثانية لإصلاح الأمر أو التوصل إلى ترتيبات خاصة مع الحكومة الإيرانية لمنعهم من القيام بذلك العدوان^(١)

جاء فى مسودة الاتفاقية الأنكلو - الإيرانية (١٩٢٩) الاعتراف بسيادة إيران على جزيرة «صري» وسيادة الإمارات على «الطنين وأبو موسى»، وقد علقت المفاوضات بين الطرفين عندما رفضت بريطانيا طلب إيران بملكيتهما على الطنب عندما أعلن تيمور تاش «وزير البلاط الإيراني فى أغسطس (١٩٢٩) تخلى إيران عن مطالبتها لجزيرة «أبو موسى» مقابل الاعتراف بملكيتهما لجزيرة الطنب». ورغم أن الجزر العربية لا تحتاج إلى أدلة على عروبتها فإن شيخ لنجة والذى كانت إيران قد احتلت إمارته قد اعترف عدة مرات بتبعية هذه الجزر للحكام رأس الخيمة وليست من أملاكه حتى يفوت الحجة على إيران، حيث قال: إن تلك الجزر العربية لا تتبع لقواسم إمارة لنجة والتي احتلتها إيران قبل عدة سنوات وقد جاء فى مذكرة الشيخ علي خليفة المؤرخة فى ١٣ مجرم ١٢٩٤هـ بأن جزيرة الطنب واقعة تحت سيادة حاكم رأس الخيمة وأنه لا يملك هذه الجزر حيث قال:

«لقد كتبت إلى آل بوسميط وطلبت منى أن أمنعهم من الذهاب إلى جزيرة طنب حيث قاموا ببعض التخريب لأن الجزيرة المذكورة واقعة ضمن ممتلكاتهم وأن هناك مراسلات كثيرة بينكم وبين والدى الذى كان قد منعهم من الذهاب هناك. إن هذا الواقع وأنى مقتنع أن جزيرة طنب هى إحدى ممتلكات قواسم عمان. ونحن لا نملك أية ممتلكات هناك وليس لنا أى تدخل إلا بموافقتكم ولأنى أعتبر السكان والممتلكات واحد فقد سمحت لنفسى بأن آذن لهم أن يذهبوا هناك. ولكن ما دمت



غير راضٍ عن ذلك وتريدني أن أمنعهم فسوف أمنعهم لكسب رضاك وأدعوا الله أن يحفظكم كممثل حقيقي لكل الذين سبقونا^(١)

نجد في كتاب آخر للشيخ يوسف شيخ لنجة بتاريخ ١ جمادى ١٣٠١ هـ الموجه إلى الشيخ حميد بن عبد الله شيخ رأس الخيمة يقول فيها: «لقد تسلمت كتابك . . . لقد حضر عندي حاجي أبو القاسم وكيل المقيم السياسي وعلمني عن شكواك حول جزيرة ظنب بالحقيقة أن الجزيرة تخصكم يا قواسم عمان، ولقد وضعت يدي عليها ظناً مني أنكم موافقون على ذلك على أساس أن العلاقات بيننا هي علاقات مودة وصدقة ولكن حيث أنكم الآن لا تريدون أن أزرع أشجار النخيل هناك ولا تريدون آل بوسميط أن يقطعوا حشائش هناك فإن شاء الله سوف أمنعهم من ذلك وتبقى علاقاتنا معكم ودية»^(٢)

ولا يهمننا من تلك المباحثات سوى ما يتعلق منها بجزر أبو موسى والطنينين إذا كانت المشكلات المتعلقة بتلك الجزر وإصرار الحكومة البريطانية على أن تعترف الحكومة الإيرانية بالمعاهدات التي عقدها مع الحكام العرب في شرق الجزيرة العربية من أهم العقبات الرئيسية التي اعترضت سير تلك المباحثات وأدت إلى توقفها في نهاية الأمر ويتضح من العروض التي قدمتها إيران خلال مفاوضاتها مع بريطانيا ضعف الأسانيد التي كانت تعتمد عليها فيما يتعلق بادعاءاتها على تلك الجزر العربية. وعلى الرغم من أن المفاوض البريطاني كان يحاول في كثير من الأحيان ترضية إيران على أمل أن تظل بريطانيا محتفظة بقواعدها البحرية على بعض الجزر والسواحل الإيرانية إلا أن الحكومة البريطانية لم تستطع التسليم بالادعاءات الإيرانية على جزر أبو موسى والطنينين ولعل ذلك مما دفع بالمفاوضين الإيرانيين إلى تقديم

١ - د. محمد حسن العيدرروس - العلاقات العربية - الإيرانية ص ٢٧١.

٢ - د. محمد حسن العيدرروس - نفس المرجع ص ٢٧٢.

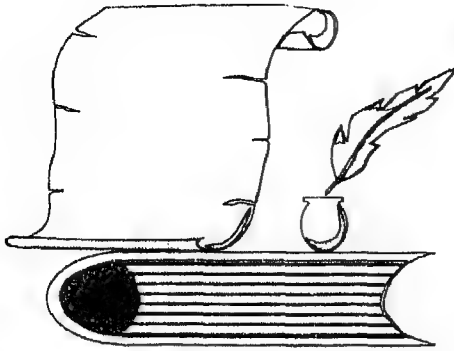


عروض تقضى بشراء الحكومة الإيرانية لجزيرة طنّب مقابل موافقتها على تأجير قاعدة هنجام للبحرية البريطانية غير أن الحكومة البريطانية كانت عاجزة عن إنعام تلك الصنفقة خاصّة وأن حاكم رأس الخيمة التي كانت تتبعه تلك الجزيرة كان من أكثر الحكام العرب في الخليج العربى شدة وعناداً حيث أعلن رفضه القاطع بيع جزيرته مهما كان الثمن الذى سوف تقدمه له إيران(١)

أعادت الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٢٨ طرح موضوع مطالبتها بالجزر العربية بشكل رسمى أمام عصبة الأمم. وأصدرت الحكومة الإيرانية فى أكتوبر ١٩٢٨ تعليماتها إلى سلطات الأقاليم الإيرانية باعتبار مواطنى الكويت ومسقط وساحل عمان مواطنين إيرانيين ولحين صدور تعليمات أخرى.

وبما أن المفاوضات الانكلو - إيرانية الجديدة كانت قد اقتربت من نهايتها، قررت حكومة الهند دفع المبالغ اللازمة للمتضررين، فى نوفمبر ١٩٢٩. وتم فى أوائل عام ١٩٣٠ دفع المبلغ وقدره خمسة آلاف روبية كاملة للمتضررين العرب، بحضور الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دى.





الفصل الثالث

الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٩٣٠ - ١٩٣٤

- الأطماع الإيرانية فيما بين ١٩٣٠ - ١٩٣٢.

- المذكرة البريطانية بشأن تأجير الجزر العربية.

الأطماع الإيرانية فيما بين ١٩٣٠، ١٩٣٢

تميزت حقبة الثلاثينات بتعنت الحكومة الإيرانية وتمسكها بالمطالبة بجزر أبوموسى وطنب وقيامها فى عام ١٩٣٣ بإرسال سفينة حرية إلى طنّب مما أدى إلى تأخير وعرقلة ومن ثم فشل المفاوضات البريطانية - الإيرانية التى كانت جارية بين الحكومتين لحل المشاكل القائمة بينهما والتوصل إلى اتفاق شامل حيال العديد من القضايا: كمسألة منح التسهيلات لإنشاء قاعدة جوية بريطانية فى جزيرة هنجام وإعفاء الديون الإيرانية أثناء الحرب ونقل مقر المقيم السياسى البريطانى من ميناء بوشهر على الساحل الإيرانى والاعتراف والحفاظ على الوضع القائم فى الخليج العربى الخ . . فكانت قضية المطالبة بهذه الجزر إحدى المسائل الشائكة التى عرقلت سير هذه المفاوضات لإبرام الاتفاقية المذكورة . وكانت بريطانيا قد طرحت عدة حلول وبدائل تقدمت بشأن هذه الجزر العربية ومن ضمنها إقناع حاكمى الشارقة ورأس الخيمة لبّيع أو تأجير أبو موسى وطنب للحكومة الإيرانية، فى محاولة لإنقاذ المفاوضات من الفشل، إلا أن حاكمى الشارقة ورأس الخيمة رفضا العرض رفضاً باتاً . لذا فقد وجدت بريطانيا أن الحل الوحيد للتفاهم مع طهران هو تخلى حكومة إيران عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاق شامل مع لندن . كما وتمسكت بريطانيا فى الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل إيران ولو اقتضى الأمر استخدام القوة عندما تكررت حوادث الزيارات الإيرانية إلى الجزر العربية^(١) .

كانت الجهود البريطانية - الإيرانية جارية لعقد اتفاق بين الحكومتين، وتم اتفاق الأطراف المعنية على مسودة معاهدة عام ١٩٢٩، والتى اعتبرت جزيرة «صري» تابعة لإيران، على أن تكون جزر أبو موسى والطنّين تابعة للعرب . ولكن

١ - د . وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٧٣ .



المفاوضات بين الطرفين توقفت عام ١٩٣٠، بسبب إضرار إيران على ملكيتها لطنب. وكان وزير البلاط «تيمور تاش» قد صرح فى شهر أغسطس عام ١٩٢٩ بأن إيران ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى، إذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب. وكانت الحكومة البريطانية مهتمة فى ذلك الوقت بالتوصل لعقد هذا الاتفاق، وبأن تحل هذه المشكلة بأية طريقة، حتى لو أمكن عن طريق عقد إيجار مع الشيخ سلطان بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة، حيث كان «تيمور تاش» وزير البلاط الإيرانى قد اقترح فى أكتوبر ١٩٣٠ تأجير جزر الطنب وأبو موسى لمدة خمسين سنة لإيران. وكانت الحكومة البريطانية ترى فى ذلك حلاً وسطاً لإنهاء المشكلة من ناحية، والحصول على المصالح الاقتصادية البريطانية فى إيران، من ناحية أخرى. وعندما فشلت بريطانيا فى الحصول على مصالح اقتصادية فى إيران، بدأت تتشدد مع حاكم رأس الخيمة فى مسألة تأجير الجزر لإيران، كما سترى فى الأحداث التالية (١).

أثرت فيما بين عامى ١٩٣٠ - ١٩٣٢ مشكلات ثلاث فى العلاقات الإيرانية مع مشيخات ساحل عمان وهى:

١ - نشأ الأسطول الإيرانى الجديد.

٢ - بيع أو تأجير جزيرة طنب.

أما مسألة الجوازات والتأشيرات فتعود إلى يناير سنة ١٩٢٨ حينما صدرت تنظيمات جديدة فى البحرين تقضى بضرورة حمل الرعايا الإيرانيين القادمين إلى البحرين لجوازات سفر، كما أن عليهم أن يحصلوا على تأشيرات بدخول الجزيرة. وهنا وضعت إيران قيوداً على تردد العرب على إيران. وأصرت الحكومة الإيرانية على عدم إصدار جوازات سفر للإيرانيين المسافرين إلى البحرين. كما أن الحكومة

١ - د. محمد حسن العيدروس - التطورات السياسية فى الإمارات ص ١٦٩.



الإيرانية لم تعترف بصحة جوار السفر البحريني الجديد. وقد أوضح وزير الخارجية الإيراني، في رده بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٣٠، على خطاب بتاريخ ١٠ سبتمبر للقائم بالأعمال البريطانية في طهران، بأن الحكومة الإيرانية لا يمكنها أن تعترف بجوازات سفر مشيخات ساحل عمان ووضع التأشيرات عليها. وقد أعطت إدارة الجوازات في طهران تعليماتها إلى ضباط المرور لإصدار أذن خروج للمسافرين القادمين من مشيخات ساحل عمان في طريقهم إلى الأراضي الإيرانية، وذلك مقابل دفع رسوم مالية. وقال وزير الخارجية الإيراني إن وراء هذا الإجراء دوافع تاريخية قديمة إذ أن إيران لم تعترف أبداً بحكومات مشيخات ساحل عمان. وليس بين إيران وهذه المشيخات أية علاقات دبلوماسية. وقال وزير الخارجية الإيراني أنه ليس لديه إحصاء بأعداد الإيرانيين الكبيرة الذين يقيمون في ساحل عمان، وذكر أن هؤلاء الإيرانيين ليس لديهم أوراق تحقيق شخصية أو جوازات سفر. هذا بالإضافة إلى أن السلطات الإيرانية قد لاحظت أن كثيراً من حاملي جوازات السفر وأوراق تحقيق الشخصية الصادرة في مشيخات الساحل إنما هم إيرانيون لا يحميهم أحد، وأنهم اضطروا إلى أخذ أوراق السفر في هذه المشيخات. وكان رد السلطات البريطانية في الخليج العربي على هذه القيود البريطانية أن أصدر مكتب الشؤون الخارجية في دار المقيم السياسي البريطاني في بوشهر منشوراً دورياً إدارياً في مارس ١٩٣٠، يقضى بأنه على جميع الأجانب الذين يزورون ساحل عمان أن يحصلوا على تأشيرة مسبقة من السلطات البريطانية المختصة^(١).

دارت مناقشات في عام ١٩٣٠ في الأوساط المسؤولة البريطانية حول اقتراح مؤداة أن يطلب الشيوخ العرب من الحكومة البريطانية أن تبلغ إيران نيابة

١ - د. محمد مرسى عبد الله - المرجع السابق وانظر

I. O. R - L/ Pand S/ 30/ 145/ FO Circular - 10 march 1932

(included in a letter from Br. Minister Seymour to Fowle, 28 January 1937).



عنهم أنهم لا يريدون أن تزورهم السفن الحربية الإيرانية بدون إخطار. وانتهى هذا العام دون الوصول إلى نتائج بشأن مشكلة زيارات الأسطول الإيراني للموانئ العربية. ولكن الحوار استمر حول هذا الموضوع طوال عام ١٩٣١. وأخيراً صدر قرار مؤداة أنه في حالة زيارة سفينة حربية إيرانية لساحل عمان يسمح لها ولكن لا تستقبل رسمياً على أن يقدم احتجاج بعد ذلك يؤكد ضرورة الإخطار المسبق في المستقبل. ولما كان وصول أولى السفن الحربية الإيرانية إلى مياه الخليج العربي متوقعاً في أكتوبر ١٩٣٢، أرسلت خطابات رسمية من شيوخ ساحل عمان في شهر مارس من هذا العام تطلب من الحكومة البريطانية إبلاغ الإيرانيين نيابة عنهم أنهم يتوقعون ألا تزور هذه السفن الحربية الإيرانية موانئهم، دون إخطارات رسمية عن طريق السلطات البريطانية.

٣ - موضوع جوازات السفر والتأشيرات.

كانت وجهة نظر حكومة الهند وزد قيادة الأسطول على طلب تيمور تاش أنهم مستعدون للتعاون في بناء أسطول إيراني يقاوم تجارة البضائع المهربة. ولكن التزامات بريطانيا مع شيوخ ساحل عمان ومصالحها الخاصة يفرض على حكومة الهند أن تصر على أن يكون الأسطول الإيراني الجديد محدود الحجم، لتجنب أية متاعب مع الأسطول البريطاني وعرب الخليج العربي. وبدأ عام ١٩٣٠ بروح التفاؤل بشأن مشكلة طنّب. وقدم الإيرانيون تعويضاً قدره خمسة آلاف روبية في ٢٠ مارس. وقد وزع هذا المبلغ على ركاب السفينة وملاحيها في دبي. ووجد الوكيل السياسي أنه من المستحسن أن يعطى سعيد بن مكتوم مبلغ ألف روبية من أصل النفقات التي تحملها في هذه القضية. وأرسل حاكم دبي خطاب شكر إلى المقيم السياسي البريطاني في ٢٧ مارس. وقبول استلام التعويضات بالهجة والسرور. وفي أبريل من هذا العام اقترح تيمور تاش أن تتخلى إيران عن مطالبتها في البحرين وجزيرة أبو موسى شريطة أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل الترتيبات



مع شيخ رأس الخيمة لبيع جزيرة طناب وتملك إيران للفنار المقام عليها. وأرسل كلايف هذا الاقتراح إلى وزارة الخارجية يوم ٢٩ أبريل مؤيداً للفكرة ولكن على أن تظل الفئارة ملكاً لبريطانيا. ولما سئل شيخ رأس الخيمة عن موقفه من قضية بيع جزيرة طناب في شهر مايو أجاب أحد أقاربه بعد أن جرت مناقشات طويلة أن الشيخ لا يوافق على بيع الجزيرة مهما كان الثمن^(١).

أبلغت الحكومة الإيرانية فوراً برد الشيخ سلطان بن سالم. ووصلت التعليمات إلى كلايف من وزارة الخارجية في لندن في ٨ مايو كي يخبر البلاط تيمور تاش أنه ليس هنالك حل أمام إيران، بعد أن رفض شيخ رأس الخيمة البيع، وهو الرجل الذي يملك هذا القرار، إلا أن تتخلى إيران عن مطالبها في هذه الجزيرة. ولما كانت إيران تضع مسألة بيع الجزيرة شرطاً ضرورياً لأية تسوية مع بريطانيا، فإن المفاوضات حول المعاهدة الانجلو - إيرانية تأجلت حتى نهاية العام. وفي ذلك الوقت ارتكبت السلطات الجمركية الإيرانية عدواناً آخر على سفينة عربية، كما ظهرت قضية جوارات السفر والتحقيق من شخصية المسافرين من ساحل عمان إلى إيران. ففي يوليو ١٩٣٠ استولت السلطات الجمركية الإيرانية على سفيتين من إمارة عجمان في جزيرة «فرور». وأرسل الوكيل السياسي البريطاني عيسى بن عبد اللطيف تقريراً عاجلاً عن الحادث إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، وبين كيف أن جميع الشيوخ في ساحل عمان وقد ضايقهم هذا الحادث، يرددون أنه إذا لم تقم بريطانيا بحمايتهم كما ينبغي، فإنهم أحرار في أن يحملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم^(٢).

١ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٦٠.

٢ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٣٦٠ وانظر

I. O. R. L/P and s/10/267/FO. to Clive, 8 may 1930.

I. O. R. - R/ 15/1/14/32 - Pol. Res to British Minister, tehran, 8 August 1930



ورد تعليقٌ فى إحدى محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة فى ٢٩ أبريل ١٩٣٠ على ما تضمنه خطاب الوزير المفوض البريطانى فى طهران السير آر. كلايف المؤرخ فى ١٨ أبريل ١٩٣٠ بشأن محادثاته مع وزير البلاط الإيرانى حيال الجزر العربية الثلاث، إذ تضمن المحضر ما يلى^(١):

محضر من السير كلايف طهران ١٨ أبريل ١٩٣٠ رقم ١٦٩

«يقول السير كلايف بأنه. وصل فى الوقت الحاضر فى مفاوضات مع البلاط الإيرانى إلى طريق مسدود ويطلب منا بيان وجهات نظرنا بشأن هذا الخطاب بالسرعة الممكنة. لذا يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ليس فقط مسألة جزيرة طنب، بل الموقف إزاء المفاوضات الجارية مع إيران ككل. ويبدو أن المنهج العام الذى تسير فيه هذه المفاوضات لحد الآن مخيب للإمال جداً. ويبدو أن وزير البلاط الإيرانى قد تبنى سياسة أحادية الجانب وسهلة فى الوقت نفسه وذلك باستخلاص الوعد للحصول على التنازلات منا بدون مقابل. ولا يمكن لذلك أن يستمر إلى ما لا نهاية. وخاصة أنه يبدو لخطأ كبير السماح له بتأخير المحادثات حول إعداد مسودة بروتوكول هنجام بتعمد. إذ أن هذه المسودة تثير أكثر المسائل تعقيداً وأنها من وجهة نظرنا لمن المؤسف أن نتركها إلى النهاية لتوصل إلى حل سريع على عجلة وبشكل غير مرضٍ. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية بمكان معرفة موقفنا بالضبط بالنسبة لهنجام (الحصول على امتيازات من طهران لاستخدامها كمحطة نزول للطيران البريطانى) وما هى التنازلات التى يمكن أن تقدمها الحكومة الإيرانية بهذا الصدد.

أما بالنسبة لطنب فهناك فى رأى نقطتان يجب أخذهما بعين الاعتبار. أولاً، فإنه من الأهمية بمكان فى الوقت الحاضر على الأقل، عدم تشجيع فكرة

١- د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٧٤.

الوزير الإيراني بإمكانية ضمان إعطاء الجزيرة لإيران بطريقة أو أخرى. ثانيًا، أنه من الأهمية بمكان أيضًا الحيلولة دون فشل المفاوضات بسبب هذا الموضوع. ولحد الآن فإننا لم نعطِ الحكومة الإيرانية أى انطباع ليعتقدوا بأننا مستعدون لمناقشة موضوع الجزر الواقعة فى الخليج العربي (التي لا تعود لنا بل للعرب الذين تربطهم بنا علاقات تعاهدية) إلا على أساس الوضع الراهن. فقد كانت طنّب يحكمها العرب بشكل فاعل قبل أكثر من قرنين ومن المحتمل لمدة أطول من ذلك. إنه ليس بالشئ الكثير أن نطلب من إيران الاعتراف بالوضع الراهن فى الخليج العربي وبحقوق جيرانهم فى ملكيتهم. وإنه من الصعب الأخذ بأقوال وزير البلاط الإيراني على علاقاتها بأنه لا يمكن للحكومة الإيرانية مواجهة النقد الناجم عن تخليها عن مطالبتها بأبوموسى وطنّب والبحرين. وأعتقد أنه بالنسبة للوقت الحاضر علينا الاستمرار بتبنى النهج المتضمن وجوب تخلى الحكومة الإيرانية عن ادعاءاتها كجزء من الحل الشامل. وفى الوقت نفسه يجب علينا بذل كل جهد للبحث عن حلول أخرى لمسألة طنّب فى حالة رفض إيران وإصرارهم على المطالبة بها. ومن الضروري إنقاذ المفاوضات وعدم إعطاء المجال لفشلها بسبب هذا الموضوع. إن طنّب أقرب بكثير إلى الساحل الإيراني منه إلى الساحل العربى ولا يسكنها إلا حوالى ٣٠ شخصًا ولا أهمية لها بالنسبة للعرب. وإذا ما فشلت المفاوضات وأرغمنا الحكومة الإيرانية على اللجوء إلى التحكيم بالنسبة للملكية البحرين وطنّب وأبو موسى، فإن لجنة التحكيم ستميل إلى إعطاء العرب البحرين وأبو موسى وإعطاء طنّب لإيران وبهذا ستحصل الحكومة الإيرانية على طنّب دون مقابل. ولهذا السبب لا يجب التفكير بحل يضمن اتفاقنا نحن وإيران لإحالة الموضوع إلى التحكيم^(١).

الحل الوسط الوحيد هو إقدام الحكومة الإيرانية على شراء الجزيرة من حاكم



رأس الخيمة . وقد نقل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى فى شهر سبتمبر تقريراً مفاده أن الشيخ لا يمكن أن يقبل - بأى مبلغ من المال يعرضه عليه الإيرانيون مقابل شراء طناب . ويتصف الشيخ بالزهو والكبرياء والتشكيك وسوف يشكك بالدوافع وراء العرض . وإنه يعتقد بأنه بإمكانه الحصول على عائدات كبيرة من إيرادات الفئار الذى شيدته حكومة صاحب الجلالة على الجزيرة . لذا فإننى أعتقد بأنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفتحة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعاده لبيع الجزيرة والمبلغ الذى سيقبل به . وإذا ما رفض الشيخ ، حسب رأى المقيم السياسى البريطانى ، بيع الجزيرة رفضاً باتاً وبأى ثمن فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك . وإن الحل الوحيد أمامنا إبلاغ الحكومة الإيرانية للتخلى عن مطالبتها بجزيرة طناب والذى هو الشرط المسبق والمطلق للتوصل إلى أى حل شامل معنا . إن المقترحات التمهيدية الواردة فى الفقرة من هذا الخطاب ليست مرضية تماماً . وتعنى حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ وتقديمها إلى إيران مقابل الوعد لتقديم التسهيلات فى (جزيرة) هنجام . وإن إحدى الفوائد من قيامنا بدفع بدل الإيجار الباهظ للامتيازات التى ستمتع بها فى هنجام هى تزويد الحكومة الإيرانية بالخوافز المالية لإبقاء التعامل مع بروتوكول هنجام نصاً وروحاً سارياً .

أعتقد أن قيامنا بدفع بدل الإيجار إلى الشيخ بدلا من الحكومة الإيرانية ، سيعرض موقفنا فى هنجام إلى الاهتزاز تماماً . لذا فإننى أعتقد بأنه من الممكن وضع بعض الترتيبات إذا ما قبل الشيخ ببيع الجزيرة . وفى تلك الحالة فإنه من الممكن إدراج نص فى المعاهدة تتعهد بموجبه الحكومة الإيرانية أن تدفع للشيخ مبلغاً من المال مقابل البيع ويبقى الشيخ يمارس سيادته على الجزيرة لحين دفع المبلغ المطلوب فعلاً . وأقترح فى حالة الموافقة على هذا المحضر مفتحة الدوائر المعنية لتهىء بالتشاور مع وزارة الهند صيغة برقية بهذا المضمون لإرسالها إلى السير . آر .



كلايف ومن ثم الكتابة إلى وزارة الهند بشكل رسمى مقترحين مفاتحة الشيخ بموضوع بيع الجزيرة ومعرفة رد فعله ومدى رغبته فى ذلك. وتعليقاً على ما ورد أعلاه تضمن المحضر المذكور التعليق التالى بتاريخ ٢/٥/١٩٣٠: (١)

«إننى أتفق تماماً مع ما ورد فى المحضر أعلاه. الحكومة الإيرانية لا تملك أى حق قانونى فى جزيرة طنب إلا أنها تدعى بالقرب الجغرافى للجزيرة من سواحلها وأن إحالة القضية للتحكيم قد ينتهى بالأمر إلى إعطائها الجزيرة. ولا أعتقد أن ادعاء شيخ وحاكم رأس الخيمة بالجزيرة ليس بتلك القوة. وأن أهمية وقيمة الجزيرة قليلة إذ أن مناجم الأوكسيد الأحمر تتوفر فى جزيرة أبو موسى) ويمكن التعامل مع قضية الفئار بشكل منفصل. وفى هذه الظروف لا يمكن لتقرير مصير الجزيرة أن يؤثر فى مستقبل الحل الشامل. لذا يتوجب علينا أن نتمسك بموقف صلب فى المفاوضات تجاه إيران مؤكدين لهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك تقديم أية تنازلات أخرى بالنسبة لنا إلا عندما يظهر الإيرانيون مرونة للملاقاة فى منتصف الطريق. إلا أنه من الضرورى التأكيد على وزارة الهند لمفاتحة الشيخ لمعرفة مدى رغبته لبيع الجزيرة وعلينا المجارفة بالإقدام على هذا العمل الذى قد ينكشف ويصبح معلوماً من قبل إيران».

أبلغ القنصل البريطانى فى بوشهر حكومته بأن إيران ترغب فى استئجار جزيرتى الطنب من حاكم رأس الخيمة «حيث أنها سلمت باستحالة تحقيق ادعاءاتها التى استمرت قرابة نصف قرن. فلجأت إلى أسلوب التأجير^(٢). رغم أن المقيم السياسى البريطانى كان يدرك صعوبة الحصول على موافقة حاكم رأس الخيمة حيث يقول: إننى لا أعتقد بأنه سيرضى مهما كان المبلغ الذى قد تدفعه إيران لقاء

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ٧٦ وانظر

FO 371/ 14533, Anglo - Persian Negotiations, Minutes, 18 April 1930

٢ - د. مصطفى عبد القادر النجار - المرجع السابق ص ٣١.



استئجارها للطنب فهو رجل عنيد وكثير الشكوك، وسوف يشك في الدافع الذى يكمن وراء أى عرض قد يقدم إليه. إن المنارة التى بنتها الحكومة البريطانية على جزيرة «الطنب» تعطى هذه الجزيرة أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وقد اقتنع الشيخ من مصدر ما مؤخرًا بأن هذه المنارة ستدر عليه أموالاً طائلة.

بادرت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٠ إلى إرسال برقية عاجلة إلى نائب الملك وحاكم الهند تطلب منه فى حالة عدم اعتراضه، القيام بمفاتيحة شيخ الشارقة حول موضوع بيع جزيرة طنب وفيما يلى نص البرقية المذكورة^(١):

برقية وزير الخارجية إلى نائب الملك، دائرة الشؤون الخارجية والسياسية، حكومة الهند إلى الوزير المفوض فى طهران والمقيم السياسى فى بوشهر ٩ مايو ١٩٣٠ رقم ١٥٢٨. أرجو مراجعة برقية وزارة الخارجية الموجهة إلى طهران رقم ١٠٦ وتاريخ ٨ مايو والمكررة إليكم رقم ٢٣. طنب. إذ لا يبدو لديهم اعتراض على الموضوع نرجوا مفاتيحة شيخ رأس الخيمة بالسرعة الممكنة لبيان رغبته لبيع الجزيرة وأرجو إحاطتنا بالنتائج برقيًا. وتاريخ ١٠ مايو ١٩٣٠ بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى إلى إرسال برقية تتضمن نتيجة مقابله مع حاكم رأس الخيمة بصدد مفاتيحته لمعرفة رغبته لبيع جزيرة طنب فكتب:

برقية من المقيم السياسى فى الخليج العربى إلى وزير الهند ومكررة إلى حكومة الهند ١٠ مايو ١٩٣٠ تى/ ٨٧. موجهة إلى حكومة الهند ومكررة إلى طهران ووزير الهند إشارة إلى برقية وزير الخارجية الموجهة إليكم برقم ١٥٢٨ بتاريخ ١٠ مايو تمت اليوم بمقابلة حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة إذ أنه بدون موافقة الأول لا يمكن الخوض فى مثل هذا الموضوع. وبعد المناقشة فيما بينهما أجاب الشيخان بأنهما لا يقبلان بيع جزيرة طنب إلى إيران مهما كان الثمن

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٧٧.



المعروض. وأعتقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيخين فى إعادة النظر بقرارهما وأنهما لا يوافقان بتاتاً على قيام أى شيخ أو الشيخ فى أى جزء من أراضيهم حتى فى حالة قبول شيخ الشارقة. ثم بادر نائب الملك وحاكم الهند إلى إرسال برقية أخرى إلى وزارة الهند فى لندن يؤكد فيها إصرار حكام الشارقة و«رأس الخيمة» على عدم بيع جزيرة طناب لإيران. وفيما يلى نص البرقية:

من نائب الملك وحكم الهند إلى وزير الهند ١٥ مايو ١٩٣٠ ومكررة إلى طهران برقم تى - ٢٣ س. ١٥٢٩. بالإشارة إلى برقية التقييم المؤرخة فى ١١ مايو. تى - ٨٧ المكررة إليكم طناب. الشيخ مصرون على عدم بيع الجزيرة وإننى أفتى فى الرأى بأنه ليس بإمكان حكومة صاحب الجلالة ممارسة ضغوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمية طناب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادئ أى أن الشيخ العرب معتمدون على دعم وإسناد صاحب الجلالة فى تمسكهم بالجزيرة والذي هو أمر حيوى بالنسبة لموقعنا فى الخليج العربى^(١)

حاربت بريطانيا طرح عدة حلول فى مناضاتها مع الحكومة الإيرانية بشأن جزير طناب وأبو موسى، ومن ضمن هذه الحلول محاولة إقناع حاكمى الشارقة ورأس الخيمة ببيع أو تأجير جزيرة أبو موسى وطناب للحكومة الإيرانية، إلا أن حاكمى الشارقة ورأس الخيمة رفضا العرض رفضاً باتاً. لذا كان الحل الوحيد أمام

١- د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ٧٨ وانظر

FO 371/ 14478, Telegram from Secretary of State to Viceroy, 9 May 1930

Ibid, Copy of Telegram, from Political Resident in the Persian Gulf to Secre

tary of State India, 10 May 1930

Ibid Copy telegram, from Viceroy to Secretary of State for India, 15 May 1930



بريطانيا للتفاهم مع طهران هو تخلى حكومة إيران عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى اتفاق شامل مع لندن كما وتمسكت بريطانيا فى الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر ومنع احتلالها من قبل إيران، ولو اقتضى الأمر استخدام القوة عندما تتكرر حوادث انتهاك الإيرانيين لحرمة الجزر. وورد فى محضر عن مفاوضات السير كلايف بطهران فى ١٨/٤/١٩٣٠ تحت رقم ١٦٩ عن تقرير المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى: أن الشيخ (حاكم رأس الخيمة) لا يمكن أن يقبل بأى مبلغ من المال يعرضه عليه الإيرانيون مقابل شراء جزيرة طنب . . . ويقول السير كلايف: إننى أعتقد أنه يتوجب علينا الضغط على وزارة الهند لتوافق على مفاضة الشيخ ومعرفة رد فعله ومدى استعداده لبيع الجزيرة والمبلغ الذى سيقبل به، وإذا رفض الشيخ بيع الجزيرة رفضاً باتاً وبأى ثمن، فإنه سوف لا يكون بإمكاننا الضغط عليه للقيام بذلك، وإن الحل الوحيد أماناً هو إبلاغ الحكومة الإيرانية التخلي عن مطالبتها بجزيرة طنب^(١).

يضيف: إن المقترحات التمهيدية التى تعنى قيام حكومة صاحب الجلالة بشراء الجزيرة من الشيخ - حاكم رأس الخيمة - وتقديمها إلى إيران مقابل الوعد الإيراني بتقديم التسهيلات بجزيرة هنجام، ليست مرضية تماماً وتعليقاً على ما ورد فى تلك المقترحات تتضمن المحضر المشار إليه الفقرة التالية: إننى أتفق تماماً مع ما ورد فى المحضر أعلاه بأن الحكومة الإيرانية لا تملك أى حق قانونى فى جزيرة طنب إلا أنها تدعى بهذا الحق لقرب الجزيرة جغرافياً من سواحلها. ومن ثم ولإنجاح المفاوضات البريطانية الإيرانية حول مصالح بريطانيا فى المنطقة ورغبتها فى استغلال جزيرة هنجام الواقعة آنذاك تحت السلطة الإيرانية، كمطار الطائرات البريطانية فيها. فاتح المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى حاكم رأس الخيمة بحضور حاكم الشارقة فى ١٠/٥/١٩٣٠ بالاقتراح البريطانى ببيع جزيرة طنب

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ١٠١.



إلى إيران. وكانت نتيجة مقابلته لهما أن أجابا بأنهما لا يقبلان بيع جزيرة طناب إلى إيران مهما كان الثمن المعروض، وقال المقيم: أعتقد بأنه ليس من الممكن إقناع هذين الشيخين بإعادة النظر في قرارهما وأنهما لا يوافقان بتاتاً على قيام أى شيخ ببيع أو التخلي عن أى جزء من أراضيهم. وبعد دراسة الموقف بعث نائب الملك وحاكم الهند برقية إلى وزارة الهند فى لندن بتاريخ ١٥ مايو ١٩٣٠ تحت رقم ١٥٢٩ قال فيها: الشيخون مصريون على عدم بيع الجزيرة وإننى أتفق فى الرأى بأنه ليس بإمكان حكومة صاحب الجلالة ممارسة ضغوطها عليهم للقيام بذلك. قد تكون أهمية طناب قليلة بحد ذاتها إلا أن الموضوع يتعلق بالمبادئ، أى أن الشيخ العرب معتمدون على دعم وإسناد حكومة صاحب الجلالة فى تمسكهم بالجزيرة والذي هو أمر حيوى بالنسبة لموقفنا فى الخليج العربى^(١)

صدقت تنبؤات المقيم السياسى البريطانى الذى اجتمع مع حاكم رأس الخيمة فى شهر مايو ١٩٣٠ وحاول إقناعه بتأجير الجزيرة لإيران. وكان المقيم السياسى البريطانى قد طلب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان حضور هذا الاجتماع ليؤثر على الموقف السلبى الذى يتخذه ابن عمه حاكم رأس الخيمة. إلا أنه تبين أن كلا الحاكمين كانا يعارضان تأجير الجزيرة وقد قررا بأن أى مبلغ يعرض لس كافياً لإقناعهما بالموافقة. وقد اعتبر المقيم السياسى البريطانى هذا القرار نهائياً، مذكراً مدى ضعف موقف حاكم رأس الخيمة أمام مواطنيه لو أنه وافق على التخلي عن جزء من الأراضى التابعة له^(٢)

بادر الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ إلى

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ١٠١.

٢ - روز مارى سعيد - دكتورة - نفس المرجع ص ١٠١.



إرسال برقية إلى حكومته تتضمن تفاصيل مقابلة مع وزير الخارجية الإيراني حول موضوع المعاهدة المزمع توقيعها مع بلاده وحول ادعاءات الحكومة الإيرانية بالجزر العربية فكتب: من إيران من - السير آر - كلايف (طهران) إلى وزارة الخارجية ومكررة إلى حكومة الهند برقم ١٢٢ رقم ٢٣٨ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ بالإشارة إلى برقيتي رقم ٢٣١ في مقابلتي مع وزير الخارجية هذا اليوم قلت لصاحب السعادة بأنه إذا ما كانت النية متجهة للتوقيع على معاهدة فإنه يتوجب على إيران أن تتخلى عن مطالباتها بالبحرين وجزر طنب وأبو موسى. وإن موقفنا بالنسبة لهذا الموضوع قد أصبح ثابتاً وواضحاً كما ورد في المذكرة المؤرخة في ١١ سبتمبر. ولغرض إظهار حسن النية من قبل حكومتى ورغبتها في تحقيق رغبات الحكومة الإيرانية وتصفية الماضي على حد قول وزير البلاط الإيراني ذكرت ثلاثة تنازلات أبدت حكومة صاحب الجلالة استعدادها لتقديمها^(١):

١ - المضى قدماً وعلى الفور لإزالة وتصفية دائرة التلغراف الهند و - أوربية وبشروط سخية.

٢ - القبول بالمقترحات الإيرانية المقابلة مع بعض التحفظات كأساس لحل قضية سكة حديد دراب.

٣ - نقل دار الرئاسة البريطانية من بوشهر حال تهيئة المكان اللازم لها في مكان آخر.

وإن هذه التنازلات السخية سوف لا تكلف حكومة صاحب الجلالة تضحيات مالية كبيرة فحسب بل إنها دليل على رغبتها لإزالة أى شئ يُعتبر ويسبب خرقاً لحقوق السيادة الإيرانية. وبما أن غرض المعاهدة هو حل القضايا العالقة فإننى واثق من أن الحكومة الإيرانية عندما تنظر في هذه التنازلات فإنها

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - المرجع السابق ص ٨٨.



ستتخلى عن مطالبتها بالجزر الثلاث. وكان وزير الخارجية حذرًا جدًا إذ اقترح أن نحذف من المعاهدة أية إشارة للجزر. فقلت أن ذلك مستحيل فوعد بأن ينقل ما قلته له لزملائه. وحذرته بأنهم إذا ما أصرروا على هذا الموقف فسوف لا تكون هناك أية فرصة لعقد المعاهدة ثم أكدت مرة أخرى على كرم التنازلات التي قدمناها لهم. ثم قام الوزير بتسليمى رسالة جوابًا على مذكرتنا المرسلة إليهم بتاريخ ١١ سبتمبر. وأود الإشارة إلى النقاط التالية الواردة فيها:

(أ) فبالنسبة لموضوع التلغراف قال الوزير بأن حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) سوف لا تفرض على إيران شروطًا في الاتفاقية تجعلها موضع المساءلة.

(ب) الديون. بعد إعادة النظر فى الموضوع قال بأن من حق إيران أن تلتبس من حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) إلغاء ما تبقى من ديون الحرب.

(ج) وافق على النصوص المتعلقة بالادعاءات بالجزر التي سيترتب عليها التزامات متبادلة لتحقيق ادعاءات أطراف أخرى والتي تتضمن طريقة التأكد منها وأسلوب الوضع.

(د) إنه يوافق على قيام السفن الحربية فقط بزيارة عبادان لغرض التزود بالوقود خوفًا من خلق سابقة للقوى الأخرى.

(هـ) ملاحظة تتعلق بالحفاظ على الموقف المتخذ سابقًا بصدد طنب وأبوموسى (طبعًا كُتِبَ هذا قبل محادثاتى معه هذا اليوم).

(و) أما بالنسبة للبحرين فإنه يقترح إما اعتبار البحرين دولة مستقلة ولا داعى لذكر ذلك فى المعاهدة أو إحالة القضية للتحكيم أو الاتفاق حسب ما تم طرحه مسبقًا.

(ز) وافق على ترقيم المعاهدات ونشر المذكرات التي تم تبادلها. ثم عدد هذه



المعاهدات (بغض النظر عن مدى سريانها) وذكر معاهدة عام ١٩٢٠ ولم يذكر معاهدة عام ١٨٤١ إذ قال بأنه لم يسمع بها مطلقاً.

(ح) طلب إدراج مادة خاصة بصدد ضريبة الدخل المضاعفة. وحول هذا الموضوع قلت بأننا لا نوافق على ذلك. إذ أن الموضوع لا علاقة له بهذه المعاهدة ويمكن النظر في ذلك بشكل منفصل^(١).

عرض في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ وزير البلاط الإيراني تيمور تاش على السير كلايف مرة أخرى استئجار جزيرة طناب إيجاراً بعقد طويل الأجل وأن تدفع بلاده الإيجار إلى شيخ رأس الخيمة مع عرضهم احتفاظه بمزرعته هناك وإعفاءها من الرسوم الجمركية. وتم تأكيد هذا العرض بحضور وزير الخارجية الإيراني، إذ قال وزير البلاط السيد تيمور تاش: إنه إذا قام الشيخ (حاكم رأس الخيمة) بتأجير الجزيرة لمدة خمسين سنة فإن الحكومة الإيرانية ستدفع له إيجاراً معادلاً للإيجار الذي سيستلمونه من بريطانيا مقابل تأجير إيران لها جزيرة هنجام، وقال بأن ذلك سيرضى الشعب الإيراني عندما تطرح المعاهدة البريطانية الإيرانية المزمع توقيعها آنذاك أمام مجلس النواب لاعتمادها. لقد أصر الإيرانيون على الحصول على جزيرة طناب بأى ثمن وذلك كما قال السير كلايف: إنهم يقولون إنه إذا أرادوا إنقاذ ماء وجههم بالنسبة للمطالبة بالبحرين فعليهم أن يأخذوا جزيرة طناب لى يظهروا للبرلمان الإيراني بأنهم حصلوا على تعويض إقليمي مؤكد مقابل تخليهم عن البحرين^(٢).

وعندما قدم الوزير الإيراني تيمور تاش اقتراحه في أكتوبر عام ١٩٣٠ باستئجار الجزر العربية لمدة خمسين عاماً، فإن وزارتي الهند والخارجية اعتبرتا حلاً

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - المرجع السابق ص ٧٩ وانظر

FO 371/ 145335, From Persia, Sir R. Clive (Tehran) to FO. No. 238, 29 September 1930

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٧٩.



وسطاً ولن يحتاج لإظهار سيادة رأس الخيمة على الجزر وذلك للاعتراف الضمنى
والذى سوف يشار فى العقد بقبول إيران استئجار الجزر من شيخ رأس الخيمة ودفع
الإيجار يكون بمثابة الاعتراف بالسيادة العربية(١)

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٠ مذكرة حول
المقترح الإيراني باستئجار جزيرة طنّب. حيث تقول المذكرة (لقد أجرى السير
كلايف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الإيراني بتاريخ ٤ أكتوبر إذ عرض
الوزير تيمور تاش استعداد حكومته للتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى إذا
أعطيت جزيرة طنّب لإيران، فرفض السير كلايف مناقشة هذا الموضوع وقال: بأنه
ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة أن تعطى الجزيرة لأنها ليست ملكاً لها
وأن الشيخ الذى يملك الجزيرة (سلطان بن سالم القاسمى) يرفض التخلي عنها،
ثم غير تيمور تاش محور الحديث وقال: بأن حكومته تقبل باستئجار جزيرة طنّب
إيجاراً بعقد طويل الأجل ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ، والذى بإمكانه الاحتفاظ
بمزرعته هناك وإعفائها من الرسوم الجمركية. فقال السير كلايف بأنه لا يتمكن من
مناقشة هذا الموضوع وبأن مناقشته له ستتطلب وقتاً طويلاً لعدة أشهر حتى لو كان
الشيخ مستعداً لمناقشته. وأشار تيمور تاش إلى أن موضوع استئجار الجزيرة هو أحد
الشروط التى يمكن فى ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الحكومتين يذكر أن
عدة قضايا ومصالح معلقة بين الحكومتين وقد اتخذت بريطانيا من مسألة الجزر
موضوعاً للمناورة والتفاوض لتسوية تلك القضايا والمصالح(٢).

أوضحت فقرة أخرى فى المذكرة بأن عرضاً من تيمور تاش قدمه إلى السير

١ - Memorandum of Certain Aspects of the Situation in the Persian Gulf between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Persian Government, 1931 See also Memorandum of Persian claim to

٢ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ١٠٤ وانظر

FO 371/ 14478, MEMORANDUM, SUGGESTION THAT THE ISLAND OF - TUNB MIGHT BE LEASED TO PERSIA, 14 NOV. 1930



كلايف باستئجار جزيرتي طنّب وأبو موسى لمدة خمسين سنة ودفع إيجار يعادل نفس المبلغ الذى ستدفعه بريطانيا إلى الحكومة الإيرانية مقابل استئجارها لجزيرة هنجام. ومضيًا فى استغلال قضية الجزر لصالح الأغراض البريطانية جاء فى الفقرة الخامسة من المذكرة: «من الواضح أنه من الضرورى دراسة جدول المقترحات الإيرانية كما هى موضحة أعلاه لتأجير طنّب. وإذا ما كانت مجدية فإنه يبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك فإنه حل يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها، وإنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الإيرانية حول تفاصيل موضوع تأجير جزيرة طنّب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات المتعلقة بتأجير جزء من جزيرة هنجام. وإذا أرادت الحكومة الإيرانية، على سبيل المثال استئجار طنّب لمدة خمسين سنة فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة هنجام لمدة خمسين سنة، إذ رفضت ذلك مؤخرًا على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جدًا، بالإضافة إلى ذلك فإذا ما حاولت الحكومة الإيرانية كما تحاول الآن أن تفرض علينا شروطًا وقيودًا غير ضرورية فى صفقة تأجير جزيرة هنجام فإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالًا، وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طنّب لها»^(١).

يرى السير كلايف فى رسالة بعث بها إلى حكومة الهند البريطانية موجهة إلى السير هاول، أن أمر الجزر بقدر ما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند، فإن مصلحتنا الوحيدة فى طنّب تتعلق بالفنار، وفى الوقت نفسه لا نتمكن من الضغط أو تأجير ممتلكات الآخرين ضد رغبتهم وإرادتهم. إلا أنه فى رأى بإمكاننا تقديم المشورة وبأمانة إلى حاكم رأس الخيمة لعقد أحسن صفقة، إذ سنستلم بموجبها بدل إيجار باهظ للجزيرة فى الوقت الذى سيسمح للشيخ

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ١٠٤.

بالاحتفاظ بمزرعته والتمتع بالإعفاء الجمركي عما سيدخله من مواد إلى الجزيرة لاستخدامه الشخصي. وبتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٣٠ أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حول المقترح المتضمن احتمال تأجير طناب للحكومة الإيرانية وفيما يلي نص المذكرة: (١)

مذكرة مقترح يتضمن احتمال تأجير جزيرة طناب لإيران تطالب إيران بجزر طناب وأبو موسى التي تعود ملكيتها لشيوخ رأس الخيمة والشارقة. وقد أصبح من المستحيل إقناع الحكومة الإيرانية للتخلي عنها كجزء من الحل الشامل للقضايا العالقة.

س٢ - تم الاستفسار من حاكم رأس الخيمة في شهر مايو الماضي فيما إذا كان يفكر ببيع جزيرة طناب لإيران. وبعد مناقشة مع حاكم الشارقة أجاب بأنه لا يوافق على بيع الجزيرة بأي ثمن ومهما كان.

٣ - لقد أجرى السير آر. كلايف محادثات غير مثمرة مع وزير البلاط الإيراني بتاريخ ٤ أكتوبر إذ عرض الوزير تيمور تاش استعداد حكومته للتخلي عن جزيرة أبو موسى إذ أعطيت جزيرة طناب لإيران. فرفض السير كلايف مناقشة هذا الموضوع وقال بأنه ليس باستطاعة حكومة صاحب الجلالة أن تعطيهم الجزيرة لأنها ليست ملكاً لها وأن الشيخ الذي يملك الجزيرة يرفض التخلي عنها. ثم غير تيمور تاش محور الحديث وقال بأن حكومته تقبل بتأجير جزيرة طناب إيجاراً بعقد طويل الأجل ودفع بدل الإيجار إلى الشيخ والذي بإمكانه الاحتفاظ بمزرعته هناك وإعفاؤها من الرسوم الجمركية. فقال السير كلايف بأنه لا يتمكن من مناقشة هذا الموضوع وبأن مناقشة ذلك سيطلب وقتاً طويلاً لعدة أشهر حتى لو كان الشيخ

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - المرجع السابق ص ٨١ وانظر

FO 371/ 14478, Memorandum, Suggestion that the Island of Tunb might be Leased to Persia, 14 November 1930

مستعداً لمناقشته. وأشار تيمور تاش إلى أن موضوع استئجار الجزيرة هو أحد الشروط التي يمكن في ظلها التوصل إلى توقيع المعاهدة بين الطرفين.

٤ - ثم تمت مناقشة القضية مع وزير البلاط الإيراني مرة أخرى في ٢٨ أكتوبر. ويبدو أن هناك تناقضاً في مضمون برقية السير كلايف وما ورد في خطابه الذي تضمن ما دار بينهما من حديث. إذ أنه يقول في البرقية بأن تيمور تاش عرض عليه استئجار جزيرتي طنّب وأبو موسى لمدة ٥٠ سنة ودفع إيجار يعادل نفس المبلغ الذي يدفع من قبلنا إلى الحكومة الإيرانية مقابل استئجار (جزيرة) هنجام.

أما الخطاب المرسل منه فإنه يشير إلى استئجار جزيرة طنّب فقط وليس أبو موسى. وفيما يلي نص ما ورد في خطابه المذكور:

«ثم تحدث بشكل مطول عن ضرورة إنقاذ ماء وجه إيران بصدد موضوع البحرين. واستفسرت منه فيما إذا كان قرأً المذكورة التي أرسلتها إلى فروخي على شكل رسالة خاصة قبل عدة أيام والتي تضمنت عرضاً وافياً للقضية برمتها بالنسبة لجزيرة صري وطنّب وأبو موسى، فقال نعم قرأها ثم كررت القول بأن حكومة صاحب الجلالة لا تتمكن وسوف لا ترغبم شيخاً عربياً أن يتخلى عن ممتلكاته ضد رغبته وعليه أن يقتنع بأنه ليس من الحكمة بالنسبة له أن يفعل ذلك. ثم تحول إلى المقترح الذي طرحه خلال مقابلتنا الأخيرة المتضمن قيام الشيخ بتأجير الجزيرة.

وأخيراً وبحضور وزير الخارجية، قال إذا ما قام الشيخ بتأجير الجزيرة لمدة ٥٠ سنة فإن الحكومة الإيرانية ستدفع له إيجاراً معادلاً للإيجار الذي يستلمونه منا مقابل تأجيرنا هنجام. وقال بأن ذلك سيرضى الشعب الإيراني عندما تطرح المعاهدة أمام مجلس النواب للتوقيع. ولم يقتنع بأنه بإمكان حكومة صاحب الجلالة إقناع الشيخ العربي مهما كان مزهواً ليقبل بمثل هذا الإجراء العادل

والمعقول. ومن وجهة نظره فإن هذه المسألة أسهل بالتأكيد من إقناع مجلس العموم للتخلي عن الديون عندما يتم طرح المعاهدة للتصديق».

٥ - ومن الواضح أنه من الضروري دراسة جدول المقترحات الإيرانية كما هي موضحة أعلاه لتأجير طنب. وإذا ما كانت مجدية فإنه يبدو بأنها تقدم الحل لواحدة من أصعب المواضيع المرتبطة بمفاوضات المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك فإنه حل يمكن للحكومة صاحب الجلالة أن تحوله لمصلحتها. وإنه من الممكن عند التفاوض مع الحكومة الإيرانية حول تفاصيل تأجير جزيرة طنب ربط الموضوع بشكل وثيق مع المفاوضات بتأجير جزء من جزيرة هنجام. وإذا ما أرادت الحكومة الإيرانية، على سبيل المثال، تأجير طنب لمدة خمسين سنة فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لها رفض تأجير جزيرة هنجام لمدة خمسين سنة إذ رفضت ذلك مؤخراً على اعتبار أن مدة الإيجار طويلة جداً. بالإضافة إلى ذلك، فإن ما حاولت الحكومة الإيرانية، كما تحاول الآن، أن تفرض علينا شروطاً وقيوداً غير ضرورية في صفقة تأجير جزيرة هنجام فإمكاننا الضغط عليها لاتخاذ موقف أكثر اعتدالاً وإلا فإننا سنأخذ نفس الموقف ونفرض نفس الشروط والقيود عليها عند تأجير جزيرة طنب لها.

٦ - ولكن قبل أن ننظر في هذه المقترح يتوجب علينا التأكيد مما يلي:-

(أ) فيما إذا كان حاكم رأس الخيمة راغباً في تأجير طنب لإيران، ولنقل، لمدة خمسين سنة.

(ب) فيما إذا كان الإيرانيون مستعدين للموافقة ليس فقط على التخلي عن مطالبهم بجزيرة أبو موسى بل للاعتراف بسيادة الشيخ حاكم رأس الخيمة على طنب.

٧ - يبدو أنه من المفضل مفاخرة حكام رأس الخيمة استناداً إلى ما ورد في (أ)



أعلاه قبل مفاتيحه الحكومة الإيرانية كما ورد في (ب) أعلاه. ومن المحتمل أن يرفض حاكم رأس الخيمة تأجير الجزيرة وأنه من المستحسن التأكد من موقفه قبل إعطاء الحكومة الإيرانية أى أمل لتحقيق أى شيء من اقتراحاتها بصدد التأجير».

فيما يلي نص الخطاب الذى أرسله الوزير المفوض البريطانى فى طهران السير آر. كلايف إلى حكومة الهند والذى تضمن احتمال التوصل إلى حل وحث حاكم رأس الخيمة على القبول بتأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية لأنها، فى نظره، مفتاح نجاح المفاوضات معها لتوقيع المعاهدة الشاملة. وفيما يلي نص ما ورد فى خطاب الوزير المفوض^(١)

لندن ٥ ديسمبر ١٩٣٠

عزيزى هاول،

استلمت توأ بعد عودتى من لندن فى الأسبوع الماضى رسالتكم الرقيقة المؤرخة فى ١٥ أكتوبر المرسلة من طهران. وأشكركم على ما ذكرتم فيها نيابة عن حكومة الهند. وأنه لشيء كبير أن يقال فى حقى أننى أحظى بعطفها وتمنياتها لى حتى لو فشلت فى التوصل إلى توقيع المعاهدة. وعلينا أن ننتظر ونرى فيما إذا كانت المفاوضات التى تمت مؤخراً تعتبر ميتة ومقبورة أو معلقة حالياً كما اقترح تيمور تاش. وهذا بدوره يعتمد فيما إذا كان تيمور تاش سوف يبقى فى منصبه لمدة طويلة لتوجيه جلسات المفاوضات من وراء الستارة. وإذا غاب (تيمور تاش) فلأننى أشك فى إمكانية التوصل إلى أية نتيجة مع فروخى المتشدد والصعب. وعلى افتراض أن تيمور تاش سيبقى فى الخدمة فى منصبه فإن وجهة نظرى هى أن المحادثات التى تمت معه أخيراً كان الأمل عليها معقوداً للتوصل إلى حل. وإن

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٨٤ وانظر

FO 371/ 04535, London, 5December 1930, from Sir R. H. Clive to Howell



محور القضية هي تلك الجزيرة الصغيرة طناب. ولو كنت أنا شخصياً حاكم رأس الخيمة فلأننى سأطلب مبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني كبديل إيجار سنوى لها. وبغض النظر عن الفئار القائم هناك والذى بنته الحكومة البريطانية أو حكومة الهند لإرشاد السفن فلا أعتقد أن قيمة الجزيرة يقدر بأكثر من ٥٠٠ جنيه استرليني. وكانت الحكومة الإيرانية تحسد حكم رأس الخيمة وتتطلع للاستحواذ عليها لأسباب ثلاثة:-

(أ) إنهم يطالبون بطناب كما يطالبون بجزيرة صري.

(ب) لا يوجد هناك شىء يقنعهم بأن جزيرة طناب لا تشكل قاعدة للتهريب نظراً لقربها للساحل الإيراني.

(ج) ويقولون بأنه إذا أرادوا إنقاذ ماء وجههم بالنسبة للمطالبة بالبحرين فعليهم أن يأخذوا جزيرة طناب لى يظهروا للبرلمان الإيراني بأنهم حصلوا على تعويض إقليمي مؤكد مقابل تخليهم عن البحرين.

بقدر تعلق الأمر بحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند فإن مصلحتنا الوحيدة فى طناب تتعلق بالفئار. وفى الوقت نفسه لا نتمكن من الضغط أو تأجير ممتلكات الآخرين ضد رغبتهم وإرادتهم. إلا أنه فى رأى بإمكاننا تقديم المشورة وبأمانة إلى حاكم رأس الخيمة لعقد أحسن صفقة إذ سنستلم بموجبها بدل إيجار باهظ للجزيرة فى الوقت الذى سيسمح للشيخ بالاحتفاظ بمزرعته والتمتع بالإعفاء الجمركى لما سيدخله من مواد إلى الجزيرة لاستخدامه الشخصى.

لنفترض أنكم مستعدون لإصدار تعليماتكم إلى بيسكو ليبذل قصارى جهده لإقناع الشيخ للقبول بالعرض وينجح فى مسعاه هذا فسيكون الطريق آنذاك مفتوحاً للتوصل إلى حل شامل. وعلينا أن نتوصل إلى توقيع بروتوكول أحسن حول تأجير جزيرة هنجام وإن ذلك ليس بالأمر المستحيل.

لم يتأكد موضوع عودتى بعد إلا أنه إذا سارت الأمور بصدد جزيرة طناب



بشكل جيد فمن المحتمل آنذاك أن أقطع إجازتى وأعود إلى طهران فى نهاية شهر مارس على أن أقوم بالجهود الأخيرة لتوقيع المعاهدات قبل حلول موسم الصيف الحار. أما بالنسبة إلى سكة حديد دراب فلأنى أتفق معكم تمامًا بأن الظروف ستكون مؤاتية لتبرير عدم موافقتنا على قيام الحكومة الإيرانية بتسيير القطارات على خط دراب. لقد اطلعت أوليفانت على مسودة هذه الرسالة الذى وافق على ما جاء فيها وطلب منى أن أبلغ سلامه إليكم آر. أيج. كلاف كتب المقدم/ أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطانى القنصل العام فى بوشهر بتاريخ ١٩٣١/١/٦ إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية حول إقناع الحاكم القاسمى بالتسوية التى أعدتها الجهات البريطانية والجهات الإيرانية لموضوع الجزر.

وحول موضوع تأجير جزيرة طناب إلى الحكومة الإيرانية ومفاتيح حاكم الشارقة كتب المقيم السياسى البريطانى والقنصل العام فى بوشهر المقدم، أيج. فى. بيسكو ما يلى^(١)

١٩٣١ رقم إس - ١٤ دار الرئاسة البريطانية فى الخليج العربى والقنصل العام ٦ يناير ١٩٣١ - بوشهر إلى وزير حكومة الهند - وزارة الهند - لندن، سيدى،

بالإشارة إلى خطاب وزارة الهند رقم بى - ٨٥١٠ / ٣٠ وتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٠. أتشرف أن أرسل إلى حكومة صاحب الجلالة صورة من خطابى رقم إس - ١٣ المؤرخ بتاريخ اليوم والمرسل إلى وزير خارجية حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طناب إلى الحكومة الإيرانية. المخلص المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى.

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ٩٨ وانظر

FO 371/ 15276, British Residency and Consulate General, Bushire, 6 January 1931 to HM Secretary of State for India office, London



١٩٣١ رقم إس - ١٣ دار الرئاسة البريطانية فى الخليج العربى والقنصل
العام ٦ يناير ١٩٣١، بوشهر من صاحب الفخامة المقدم أيج. فى. بيسكو، المقيم
السياسى فى الخليج العربى. إلى وزير خارجية حكومة الهند، نيودلهى.

سيدى،

أتشرف أن أشير إلى خطاب وزارة الخارجية رقم ٦١٦١/١٣٥٨/٩١ أ
وتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٣٠ الموجه إلى وزارة الهند بصدد المقترح المتضمن إمكانية
إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير جزيرة طناب إلى السلطات الإيرانية.

٢ - ومن الطبيعى أننى لا أعرف ماذا سيكون القرار النهائى لحكومة صاحب
الجلالة إذ من الممكن إرسال قرارها لى برقىاً وقد لا يكون من الممكن فيما بعد
شرح وتفسير الأمور بالتفصيل وبشكل مطول إذ أعرض عليكم بعض وجهات
النظر بهذا الصدد.

٣ - وكما تعلم حكومة الهند فلإن حاكم رأس الخيمة من أصعب شيوخ
ساحل عمان فى التعامل معه وقد كان موقفه يتميز إلى وقت قريب بالعداء
والتشكيك والجفاء. وقد سبق وأن اتخذ موقفاً غير معقول ويتصف بالشدة والمزاج
الحاد تجاهى وتجاه قائد القوة البحرية. لذا فإن آفاق مفاصلته ومناقشته بشكل ودى
حول موضوع التأجير لا تبشر بالخير.

٤ - من المحتمل التفكير بأن الحصول على بدل إيجار سنوى للجزيرة مقداره
٥٠٠ جنيه استرلىنى أو ٦٠٠ جنيه والذى لم يستفد منها لحد الآن سيكون ذا فائدة
بالنسبة للشيخ إلا أنه يتوجب عليه أن يتقاسم هذا المبلغ مع باقى أعضاء الأسرة
الحاكمة ومن المحتمل أن يشاركه باقى رجال القبيلة: إذ ستكون حصة كل منهم
قليلة وسيكون الحافز بالنتيجة غير مشجع من الناحية المالية. إذ أن هؤلاء الشيوخ

ليسوا حكاماً فرديين ينفردون بالحكم دون استشارة باقى أفراد الأسرة الحاكمة . إنهم منتخبون ويمثلون العائلة الحاكمة فى السلطة ، بالرغم من أن هذا الأمر ليس دائم التطبيق إذ قل يتفرد بالحكم أقوى شخصية . ولا يمكن لحاكم رأس الخيمة أن يقرر فى قضية بمثل هذه المواصفات دون التشاور التام مع أقربائه ورجال قبيلته . ولا شك أنهم سيستترطون أن يعود عليهم ذلك القرار بالفائدة من تلك العملية . ولا أعتقد أن الحصص الصغيرة الناجمة عن تقسيم المبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني سيكون مشجعاً ومناسباً .

٥ - أعتقد أن عرب الساحل العماني يميلون هذه الأيام إلى التشكيك بدوافعنا ويعتقدون بأنه لا مانع لدينا من التضحية بمصالحهم لصالح إيران . وستعزز هذه الشكوك بطرح المقترح المذكور الحالى والذي سيتتشر بين الناس . إذ من المحتمل أنهم سيصابون بالمفاجأة ويتساءلون منى ماهى أهداف إيران من تأجير الجزيرة ولا شك أن الإيرانيون سيربحون من وراء ذلك لذا فإنه من الأفضل بالنسبة لهم عدم تأجيرها والاحتفاظ بها . ولا شك أيضاً أنهم سيفكرون بالدوافع الخارجية وراء العملية . وأنه من الصعب بالنسبة لى أن أذكر لهم بأن العملية جاءت لإنقاذ ماء الوجه أمام رأى العام الإيراني وأعتقد فى رأى أن هذا التبرير ضعيف . كما وأن الشيوخ العرب يعتقدون حال نزول الإيرانيون على الجزيرة وثبتوا أقدامهم فيها لمدة خمسين سنة سيكون من الصعب آنذاك تجنب تمديد أو تجديد عقد الإيجار إلى ما لا نهاية .

٦ - وإذا ما كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة فى ذلك فلا مانع لدى من طرح الموضوع أمام حاكم رأس الخيمة وسأبذل أقصى الجهود لكى أحصل على موافقته . وأعتقد أنه من الأحسن الإشارة هنا إلى أنه سيكون لهذه المقترحات بشكل عام التأثير السلبى على علاقاتنا مع العرب وتهز ثقتهم فينا . لذا فإنه من

الأحسن وقبل كل شيء التأكد فيما إذا كنا سنحصل على النتائج الملموسة للتعويض. إذ سبق وتم الاقتراح بأنه يتوجب قبل كل شيء مناقشة الموضوع مع الشيوخ رأس الخيمة والشارقة ومن ثم مع الإيرانيين: ولكن لهذا السبب المذكور آنفاً أقترح بأنه من الأفضل قلب المعادلة والأسلوب، إذ جاء الاقتراح أصلاً من وزير البلاط (الإيراني). ويبدو أنه من الممكن عودته إلى المفاوضات عند استئنافها والحصول على بعض الضمانات الأكيدة منه بأنها ستؤدي في النهاية إلى تخلي الحكومة الإيرانية عن مطالبتها بالبحرين وأبو موسى دون إلزام أنفسنا بجداولها. وطبعاً إنني لا أتمكن أن أقول بأن الشيوخ في ساحل عمان سيوافقون على المقترح ولكن على أية حال فإنني لا أتوقع بأنهم سيوافقون عليه دون بذل أقصى الجهود لإقناعهم. ولغرض التخلي النهائي للحكومة الإيرانية عن ادعاءاتها بالبحرين وأبو موسى وحصولنا على الامتيازات في هنجام فإنه من المطلوب بذل أقصى الجهود للحصول على موافقة الشيوخ في ساحل عمان. ولكن دون التأكد قبل كل شيء من تحقيق هذه الأهداف، فإنني باعتباري الضابط المسؤول عن السيطرة السياسية على الساحل العربي، فإنني لا أحبذ الخوض في هذا الموضوع مع الشيوخ في ساحل عمان.

٧ - وفي حالة متابعة المقترح فسيحظى بالنجاح وبقبول الشيخ القاسمي إذا ما حملناه على الاطمئنان بأن نضمن له ما يلي:-

(١) بأن بدل الإيجار سيدفع من قبل حكومة صاحب الجلالة مباشرة وليس من قبل إيران.

(٢) سيبقى سكان الجزيرة محتفظين بجنسياتهم كمواطنين تابعين لحاكم «رأس الخيمة» ولا يمكن ممارسة أية ضغوط عليهم ليصبحوا مواطنين إيرانيين وسيبقى الشيخ مخول لجمع الرسوم من زوارق صيد اللؤلؤ كالعادة.



(٣) سيكون للشيخ مطلق الحرية ومخول لإبقاء علمه مرفوعاً هناك كرمز لسيادته وأن البقاء والحفاظ على الفئار لإرشاد السفن هناك سيعتمد على نتائج وحصيلة المؤتمر الخاص بالإنارة وتأشير البحار.

٨ - سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى وزير الهند فى حكومة صاحب الجلالة.

المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى.

لعل ما يشير الانتباه أن الحكومة الإيرانية كانت تركز فى ذلك الوقت على جزيرة طناب الكبرى أكثر من تركيزها على جزيرة أبو موسى ويرجع ذلك إلى أن الجزيرة الأولى أقرب إلى سواحلها بالإضافة إلى أن السلطات الجمركية الإيرانية كانت تعتبر تلك الجزيرة المركز الرئيسى لعمليات تهريب المؤن والأسلحة وما قد تؤدى إليه تلك العمليات من أضرار باقتصاد إيران أو إخلال بأمنها القومى وكان اهتمام الحكومة الإيرانية بجزيرة طناب دافعاً لكى توالى تقديم عروض أخرى ومن بين تلك العروض التنازل عن ادعاءاتها فى جزيرة أبو موسى مقابل اعتراف الحكومة البريطانية بملكيته لجزيرة طناب ولم يجد هذا العرض بدوره تجاوباً من بريطانيا التى أوضحت عدم قدرتها على التنازل عن أراضى مملوكة لحكام مشمولين بحمايتها ضد رغباتهم. ثم كان هناك عرض آخر قدمه المفاوضون الإيرانيون ويقضى بتأجير الحكومة الإيرانية جزيرة طناب الكبرى لمدة خمسين عاماً وقد بذل المفاوضون الإيرانيون جهداً كبيراً لحث المفاوضين البريطانيين للموافقة على ذلك العرض خاصة وأن ذلك سيدفع بالحكومة الإيرانية إلى الموافقة على تأجير جزيرة هنجام لبريطانيا لاستمرار اتخاذها قاعدة للأسطول البريطانى فى الخليج العربى كما أن حصول الحكومة الإيرانية على عقد إيجار جزيرة طناب قد يكون فيه تعويض وإرضاء للرأى العام الإيراني عندما يعرض مشروع المعاهدة البريطانية الإيرانية على

المجلس النيابى للموافقة عليه رغم ما أشارت إليه بعض بنود تلك المعاهدة من تخلى إيران عن ادعاءاتها الإقليمية فى كل من البحرين وجزيرة أبو موسى (١).

استجابة لذلك العرض الأخير طلبت الحكومة البريطانية من مقيمها السياسى فى الخليج العربى مناقشة الأمر مع حاكم رأس الخيمة وتحت المساعى البريطانية أبدى الأخير موافقته على تأجير جزيرته فى مايو ١٩٣١ بعد أن وضع شروطاً صعبة لم تكن قابلة للتنفيذ إذ أصر على احتفاظه بحقوق السيادة على الجزيرة وأن يبقى ممثله فيها ويستمر رفع العلم الخاص به وألا يتدخل أحد فى شؤون رعاياه وأن يتمتع بإعفاءات جمركية كما اشترط أيضاً أن تقوم الحكومة الإيرانية بدفع الإيجار السنوى مقدماً وأن تضمن الحكومة البريطانية تنفيذ تلك الشروط.

وأمام العرض الإيراني بواسطة بريطانيا لشراء جزيرة طناب كان قد أكد حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بحضور حاكم الشارقة فى رفضهما القاطع بيع جزيرة طناب إلى إيران مهما كان الثمن المعروض. وعدم موافقتهم على قيام أى شيخ بالبيع أو التخلي عن أى جزء من أراضيهم. وتحت الضغوط بين الترغيب بالمكاسب والمال والترهيب بضياع الحق والاحتلال، ذلك الدور الذى لعبته السلطات البريطانية فى الخليج العربى ومن ورائها حكومة الهند البريطانية ووزارة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى، من أجل نجاح مفاوضاتها مع الدولة الإيرانية ولتحقيق مصالحها فى التجارة ومد سلطتها على طرق الملاحة والمدن والموانئ فى الخليج العربى أجاب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة آنذاك على الضغوط البريطانية والتهديدات الإيرانية بشروط صارمة وشاملة بحيث تكون الجزيرة ملكاً له وسكانها أحراراً فى ظله عند تأجيرها، فكانت شروطه كما يلى: (٢).

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٤٧.

٢ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٤٢ وانظر

INDIA OFFICE WHITEHALL, LONDON 23 JAN. 1931 TO THE
FOREIGN SECRETARY, TO THE GOVT. OF INDIA, NEW DELHI



أولاً: يبقى علمى ، العلم القاسمى ، مرفوعاً على الجزيرة كالسباق .

ثانياً: سوف لا يكون المواطنون فى الجزيرة خاضعين للسلطات العليا للاضطهاد ولا يمكن تطبيق الأوامر بحقوقهم لحين إحالتها لى ومناقشتها معى .

ثالثاً: لا يجوز للسفن التابعة للحكومة الإيرانية ، التى تقوم بالتفتيش بالنيابة عن دوائر الجمارك المجنىء إلى بحر عمان لتفتيش السفن والزوارق العربية سواء كانت تعود لمواطنى أو لجيراننا من شيوخ ساحل عمان ، وأن يبقى البحر حراً للملاحة كما كان من قبل . وعند العثور على بضائع و سلع ممنوعة من قبل الحكومة الإيرانية على سفن تعود ملكيتها لمواطنى يتوجب عليها آنذاك إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية لمناقشته معى بصدد السفينة وربانها . ولا يجوز للحكومة الإيرانية إصدار أوامرها إلى السفينة مباشرة .

رابعاً: إذا ما قام أحد الغواصين المدنيين التابعين لنا باللجوء إلى أحد الموظفين التابعين للحكومة الإيرانية المقيمين فى الجزيرة يتوجب على ذلك الموظف إعادته إلينا دون الرفض عندما أطلب منه ذلك .

خامساً: تعفى كافة البضائع والسلع التى يتم إدخالها إلى الجزيرة لمتطلباتى الشخصية من الرسوم وكذلك فى حالة استيراد سكان الجزيرة للمواد الغذائية لاستخدامهم الشخصى .

سادساً: يدفع بدل الإيجار السنوى لى مقدماً فى بداية كل سنة .

سابعاً: إذا ما قررت الحكومة الإيرانية رفع العلم الإيراني على دوائرها فيجب رفع ذلك العلم على أعلى البناية وليس على أرض الجزيرة .

ثامناً: يجب تنفيذ هذه الشروط بينى وبين الحكومة الإيرانية تحت رعاية وإشراف الحكومة البريطانية . وهكذا لم تنجح كل المحاولات لاستقطاع أى جزء من الأراضى أو الجزر أو المياه أو أى من الحقوق العربية فى الخليج العربى ، فقد

بقى حكام مشيخات ساحل عمان محافظين بكل صلابة على أرضهم ومياهم متمسكين بسيادتهم الوطنية والقومية. ولم تنجح أيضًا كل محاولات الشاه لاكتساب ولاء حكام مشيخات ساحل عمان عن طريق توجيه الدعوات المتكررة لهم لزيارة طهران مؤكدًا لهم بأن يعتبر إيران وطنهم الأم ومرجعهم في كل شيء. وفي رسالة أخرى صادرة عن وزارة الهند في لندن والموجهة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٣١ إلى وزير خارجية حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طنب تضمن الخطاب ما يلي^(١):

وزارة الهند وايت هول لندن إس دبليو ١ ٢٣ يناير ١٩٣١ سيدى،

إشارة إلى خطاب المقيم السياسى فى الخليج العربى رقم إس - ١٣ وتاريخ ٦ يناير المرسل إلى حكومة الهند حول موضوع تأجير جزيرة طنب من قبل حاكم رأس الخيمة إلى إيران إذ سبق وإن تم إرسال صورة من قبل المقدم بيسكو بخطابه رقم إس - ١٤ وتاريخ ٦ يناير وتمت الموافقة على مضامينها بالتشاور مع وزارة الخارجية.

٢ - تمت مناقشة خطاب العقيد بيسكو المؤرخ فى ٦ يناير مع وزارة الخارجية. فى الوقت الذى تعلم فيه حكومة صاحب الجلالة بقوة الاعتبارات والآراء التى طرحها المقيم السياسى وعدم إمكان تجاهل المخاطر الناجمة عن احتمال فشل المفاوضات مع حاكم رأس الخيمة إلا أنها ترى من الضرورى فى الوقت الحاضر استكشاف إمكانية التوصل إلى حل على المنهج المقترح من قبل تيمور تاش لكى يتمكن السير آر. كلايف من الإجابة على هذا المقترح، عند استئناف المفاوضات. وأنه ليس من المجدى تأخير مفاخرة الشيخ الحاكم بالمقترح لحين معرفة

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٩٠ وانظر

Ibid India Office, Whitehall, London, 23 January 1931 to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi

ما إذا كانت الحكومة الإيرانية ستتبنى موقفًا أكثر اعتدالا حول المواضيع الأخرى التي هي قيد المفاوضات. إذ أنه قد يكون من الصعب إقناع الحكومة الإيرانية بأن تلزم نفسها بتقديم التنازلات حول تلك القضايا الأخرى في الوقت الذي لم يعرف فيه بعد موقف حاكم رأس الخيمة. وثانيًا من الواضح أيضًا بأنه ربما يتدهور موقفنا في المفاوضات بدلًا من أن يتحسن إذا ما قدم الإيرانيون عرضًا قويًا لبعض التنازلات مقابل استئجار جزيرة طنب عندها سيصبح من المستحيل إقناع الشيخ للموافقة على التأجير. وفي هذه الظروف ينبغي القول بأنه ما لم تعترض حكومة الهند على دراسة الموضوع بشكل أكبر فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مسرورة، فيما إذا تم إصدار التعليمات إلى المقيم السياسي البريطاني كما تم الاقتراح عليه في خطابي اليوم رقم بى. رت ٢٨٠ / ٣١.

٣ - وأضيف بهذا الصدد وبالإشارة إلى الفقرة ٧ من خطاب المقيم السياسي البريطاني بأن حكومة صاحب الجلالة لا ترى أنه من المرغوب فيه الاقتراح على شروط إضافية من قبل المقدم بيسكو على حاكم رأس الخيمة. وإذا ما رغب الشيخ في وضع شروط إضافية عند سماعه بالعرض الإيراني فعلى المقيم السياسي البريطاني أن يسجل لديه هذه الشروط وإشعاره بأنه سيتم طرح الموضوع على الجهات العليا. وأنه ليس من المرغوب فيه إعطاء أية ضمانات عن حكومة صاحب الجلالة.

٤ - سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى المقيم السياسي البريطاني مباشرة المخلص جى. جى. ولتون.

فيما يلي نص خطاب المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام في بوشهر المؤرخ في ١١ مايو ١٩٣١ حول شروط حاكم رأس الخيمة لتأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية^(١).

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - نفس المرجع ص ٩١ وانظر

Ibid, Enclosure 2 in No. 1, Consul - General - Bisoe to Government of India Bushire 11 May 1931.



١١ مايو ١٩٣١ من القنصل العام بيسكو إلى حكومة الهند بوشهر

سيدى،

استمرارا لبرقيتى المؤرخة فى ٢٣ أبريل ١٩٣١ بشأن تأجير جزيرة طنب من قبل حاكم رأس الخيمة للحكومة الإيرانية، أشرف بأن أرسل لكم صورة من التصريح والبيان الذى أدلى به حاكم رأس الخيمة إلى رئاسة الخليج العربى موضحاً الشروط التى بموجبها سيكون مستعداً لتأجير الجزيرة إلى إيران.

٢ - كما توقعت فإن الشروط التى وضعها الشيخ لتأجير جزيرة صارمة وشاملة إذ سوف تكون الجزيرة عديمة القيمة فى ظلها عند تأجيرها من قبل إيران، وخاصة الشرط الثالث. وأشار الشيخ فى حديثه مع وكيل دار الاعتماد البريطانية بأنه يصير على هذا الشرط خوفاً من وضع الإيرانيين لسفنهم فى جزيرة طنب والقيام بعمليات تفتيش واسعة بحثاً عن زوارق العرب التى تُبحر فى تلك المنطقة. وأنه يعتقد بأن ذلك سوف لا يزعج جماعته فحسب بل يورطه فى مشاكل مع رملاته من الشيوخ.

٣ - ونظراً لأن هذه الشروط متعددة ومفصلة وإن محادثات عقد المعاهدة العامة تمر فى فترة مرتبكة سأقوم بإرسالها بالبريد الجوى بدلاً من إبراقها. المخلص المقدم أيج. فى. بيسكو المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى.

إصرار حاكم رأس الخيمة على الشرط الثالث كان يقصد من ورائه عدم اعتراض شيوخ ساحل عمان الأخرى على وقوع تفتيش على مراكبهم. ويبدو أن الجانبين لم يتوصلا إلى حل متفق عليه وعلقت المباحثات وبقيت الجزيرتان لرأس الخيمة «كما أن بريطانيا لم تؤيد شروط شيخ رأس الخيمة بتأجير الجزيرتين لإيران وحرصت بريطانيا طوال فترة ما بين الحربين على المحافظة على بقاء الأوضاع



الراهنه (Status Quo) كما هي فى الخليج العربى لحن التوصل إلى معاهدة عامة بينها وبين إيران لحل المشاكل القائمة بشكل عام^(١).

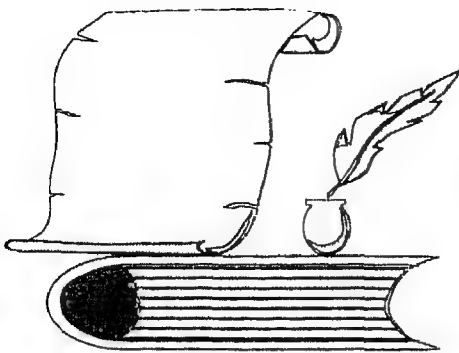
يبدو أن بريطانيا استخدمت موضوع الجزر العربية فى هذه الفترة كنقطة للمساومة بغية الحصول على أكبر امتياز ممكن لمصالحها الاقتصادية فى إيران أثناء المفاوضات والتي لم تنجح لعقد معاهدة ثنائية مما دفعها إلى الوقوف مع حاكم رأس الخيمة لمنع من تقديم تنازلات لإيران والوقوف فى وجه الأطماع الإيرانية ولم تكن دوافعها فى ذلك هو الحفاظ على الحقوق العربية بقدر ما كان لتحقيق المصالح الخاصة البريطانية على حساب الحقوق العربية. وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية رأت أنه لا جدوى من تبليغ تلك الشروط إلى الحكومة الإيرانية خاصة بعد أن أخذت العلاقات البريطانية الإيرانية طريقها إلى التوتر وبعد أن استقر رأى حكومة الهند البريطانية على التحول بقاعدتها البحرية من هنجام إلى البحرين ومع ذلك فقد تكررت المحاولات الإيرانية للاتصال مباشرة بحاكم رأس الخيمة متخطية بذلك السلطات البريطانية غير أن تلك المحاولات لم تحقق نجاحاً يذكر إزاء الموقف المتصلب للشيخ تجاه العروض الإيرانية التى وجد فيها أساساً بسيادته الإقليمية^(٢).

١ - د. مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، ص ٣١، وانظر:

F. O. 371/ 15276 Enclasure. 3 in No. 1, Staement of the Condition Required by the Rulcr of Ras Al - Khaimah - Bushire, May 11.1931.

٢ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٤٧.





الفصل الرابع

الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٩٣٤ - ١٩٤١

-
- الجزر العربية والمفاوضات الأنجلو - إيرانية.
 - الادعاءات الإيرانية في الجزر العربية ١٩٣٤.
 - امتياز الأكسيد في أبو موسى وتجدد الادعاءات الإيرانية عام ١٩٣٤.
 - محاولة شركة الوادي الذهبي مد امتيازها إلى جزيرة الطنب.

الجزر العربية والمفاوضات الأنجلو-إيرانية

استؤنفت المفاوضات من أجل المعاهدة الأنجلو - إيرانية فى الرابع من أكتوبر ١٩٣٢ وفى يوم ٢٨ أكتوبر التقى وزير البلاط مع كلايف وأكد تيمور تاش أهمية جزيرة طناب للإيرانيين. وعندما رفض كلايف مجرد مناقشة هذا الأمر. غير تيمور تاش موقفه قائلاً أن إيران ترضى بتأجير الجزيرة لمدة خمسين عامًا. وذكر وزير البلاط أن إيران سوف تسمح للشيخ ببقاء حرسه فوق الجزيرة، وسوف يمنح الشيخ أيضًا إعفاء من الرسوم الجمركية. وأبدى تيمور تاش اعتقاده بأنه من غير الممكن التصديق بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحت أى شيخ عربى مهما بلغ عناده على أن يقبل مثل هذه الترتيبات العادلة والمعقولة. وأشار تيمور تاش إلى أن إيجاراً طويلاً لأمدة لجزيرة طناب هو أحد الشروط الأساسية التى يجب البت فيها قبل التفكير فى أية معاهدة. وبعد ذلك تحدث تيمور تاش عن ضرورة حفظ ماء وجه إيران فى مسألة البحرين. وأن الحصول على جزيرة طناب فيه تعويض وإرضاء للشعب الإيرانى عندما تعرض المعاهدة على المجلس لاعتمادها. وحينما أبلغ كلايف فى تقريره إلى حكومته فى ٤ نوفمبر ١٩٣٢، مبيّناً هذا التحول فى سياسة إيران، نصح كلايف أن تحصل بريطانيا على موافقة شيخ رأس الخيمة. وقال كلايف أنه يؤكد هذا الحل وذلك الاقتراح الذى يمكن أن ينتج عنه مصلحة لبريطانيا خاصة لو تم ربط تأجير جزيرة طناب بموافقة حكومة إيران أيضاً بتأجير جزيرة هنجام للحكومة البريطانية. ووافق باكستر (C. W. Baxter) من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية فى مذكرة له بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ على الاقتراح الإيرانى بتأجير جزيرة طناب. واتفق فى الرأى مع كلايف على أن تأجير الجزيرة سوف يقوى مركز بريطانيا فى مسألة جزيرة هنجام. فلو أرادت الحكومة

الإيرانية على سبيل المثال أن تؤجر طناب لمدة خمسين عاماً فسوف يكون من الصعب عليها أن ترفض تأجير جزء من جزيرة هنجام للبريطانيين لمدة خمسين عاماً وهو الأمر الذي سبق أن رفضته الحكومة الإيرانية باعتبار أن المدة أطول مما يجب^(١)

صدرت التعليمات إلى المقيم السياسي البريطاني كي يحاول مناقشة أمر الإيجار مع شيخ رأس الخيمة. وقد سبق أن علق المقيم السياسي البريطاني على هذه المسألة في ٦ يناير ١٩٣٢. بأنها مسألة صعبة لأن شيخ هذه المشيخة في نظره من أصعب الحكام ساحل عمان في التعامل معه. وأوضح المقيم السياسي البريطاني أن العرب يشكون كثيراً في نوايا الإيرانيين وأن مثل هذا الإيجار سوف يقوض ثقة العرب في البريطانيين. ومع ذلك فإنه بعد مفاوضات المقيم السياسي البريطاني معه، أظهر الشيخ في ١١ مايو ١٩٣٢ موافقته بشروط قاسية رأتها الحكومة البريطانية وقتذاك أنها صعبة وغير ممكنة^(٢).

شعرت الحكومة البريطانية حينما وصلتها هذه الشروط بأن إيران لن توافق عليها. وبسبب توقف المفاوضات لم تبلغ إجابة الشيخ إلى الحكومة الإيرانية وفي عام ١٩٣٣ بلغت عداوة إيران للقواعد البحرية البريطانية ذروتها، وظهر ذلك في حادث باسيدو الذي وجه ضربة كبيرة لمركز بريطانيا الخاص في منطقة الخليج العربي. وظهرت هذه العداوة أيضاً في ٢٣ يوليو عام ١٩٣٣ حينما نزل إلى جزيرة طناب جماعة من بينهم قائد الأسطول الإيراني وخبير إضاءة فرنسي وقاموا بفحص الفئار. واستمرت زيارتهم هذه عشر دقائق رسموا في أثناءها خريطة تخطيطية

١ - د. محمد مرسى عبد الله - المرجع السابق ص ٣٦٢ وانظر:

I. O. R, L/pamds/ 12/ 467, Memorandum on Lease at Tanbby c. W.

Baxter/ 14 November 1930/, F. O, 371/ 16077. p.43

٢ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٢٦٣.



للجزيرة ثم أعطوا مراقب الفئار شهادة موقع عليها منهما بأن كل شىء على ما يرام . وبعد هذه الزيارة الجريئة أرسلت بريطانيا أكبر مدمرات أسطولها إلى الخليج العربى فى ٣١ يوليو لاستعادة الثقة المهزوزة فى بريطانيا بساحل عمان وبالرغم من إصرار بريطانيا على أن تجرى مفاوضات إيران فى موضوع تأجير جزيرة طنبة عن طريق الدبلوماسيين البريطانيين، أجرت إيران اتصالاً مباشراً مع شيخ رأس الخيمة بعد أن لم يصلها رد من البريطانيين مدة عام كامل . وقد احتج ماليت (Mallet) الوزير البريطانى فى طهران بشدة يوم ٢٢ أغسطس وكذلك يوم ٢٣ سبتمبر على الزيارة الإيرانية للجزيرة، وعلى إجراء الاتصال المباشر الإيراني بالساحل العماني^(١).

اجتمع ضابط الأسطول البريطانى فى سبتمبر عام ١٩٣٣ مع الشيخ سلطان حاكم رأس الخيمة وكتب تقريراً عن اجتماعه بأن الشيخ سلطان تسلم رسالة من حكومة طهران بخصوص تأجير الجزيرة إلى إيران وأشار للشيخ عن بنود المعاهدات التى تمنع اتصاله بإيران ورغم ذلك أبدى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى قلقه وخاصة من تزايد المصالح الإيرانية فى سواحل مشيخات ساحل عمان، وكان تاجر إيرانى قد اتصل مع حاكم رأس الخيمة بما راد من شكوك بريطانيا حول إمكانية تأجير الجزيرة^(٢).

علم أدميرال البحرية البريطانية فى سبتمبر ١٩٣٣ من الوكيل السياسى عيسى بن عبد اللطيف أن شيخ رأس الخيمة قد تسلم خطاباً من طهران تطلب فيه الحكومة الإيرانية منه تأجير جزيرة طنبة . وذكر الأدميرال أن شيخ رأس الخيمة لم

١ - د . محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٢٦٣ وانظر :

F. O. 371/ 17909, Annua/ Report, 1933.

٢ - د . محمد حسن العيدروس - العلاقات العربية - الإيرانية ص ٢٧٤



يكن راغباً في تقديم هذه الرسالة عندما طلبت منه. ومع أن الوكيل السياسي البريطاني يظن أن الخطاب من وحى خيال الشيخ، وأن حاكم رأس الخيمة كان يحاول إرغام البريطانيين على دفع مبلغ من المال، إلا أن المقيم السياسي البريطاني قد انزعج من هذه الأخبار. وطلب أدميرال البحرية بحث هذا الموضوع. وفي ٧ أكتوبر استفسر عيسى بن عبد اللطيف من شيخ رأس الخيمة عن هذا الخطاب وذكره بالتزاماته في الاتفاقية المانعة لعام ١٨٨٢ التي تنص على ألا يفاوض الإيرانيين مباشرة. وفي ٢١ أكتوبر وصل الأدميرال إلى رأس الخيمة ورغم أن أخا الشيخ قد زاره مرحباً به، إلا أن الشيخ سلطان بن سالم رفض الذهاب لتحيته على ظهر السفينة ترياد (Triad). وسافر الأدميرال بعد ذلك إلى الشارقة وزار دار الوكالة البريطانية. وعلى حين فجأة ظهر الشيخ سلطان بن سالم في دار الوكالة مصحوباً بحرسه الخاص، مع أن الأدميرال تجهل وجوده أول الأمر إلا أنه سرعان ما جرت بينهما المحادثات عن طريق ترجمة عيسى بن عبد اللطيف. وفهم الأدميرال أن الشيخ يشكو من أن البريطانيين قد استخدموا رمزاً طويلاً دون أن يدفعوا له أي إيجار^(١).

طلب الشيخ تعويضاً عن مصادرة إيران لسفن رعاياه في داخل مياهه الإقليمية. كما أن الشيخ سلطان بن سالم طالب البريطانيين بمبلغ من المال لاستخدام بريطانيا لأرضه وخور رأس الخيمة كمهابط للخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية. وأبدى الشيخ سلطان بن سالم أنه مستعد للصعود على ظهر سفينة الأدميرال إذا ما استمعت إلى قضيته وشكواه محكمة عادلة من كبار الموظفين البريطانيين ولا يكون من بينهم عيسى بن عبد اللطيف. ولم يرغب الشيخ في إعطاء رد حول استفسارات الأدميرال عن الخطاب الذي وصله من طهران، ونصح

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٢٦٥.



عيسى بن عبد اللطيف الأدميرال بأن يترك هذا الأمر له يتصرف فيه بمعرفته . وقد علم عيسى بن عبد اللطيف أن الدعاية الإيرانية نشيطة في إمارة رأس الخيمة ، وقد عرفت إيران كيف تستفيد من ضيق الشيخ وحاجته للمال . قدم وزير الخارجية الإيراني في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ رده الذي وعد به من قبل وبين فيه أن الحكومة الإيرانية تعتبر جزيرة طنب من أراضيها وممتلكاتها قانوناً وفعلياً . أما جزيرة صري فإن إيران كانت دائماً تعتبرها وما زالت من ممتلكاتها أيضاً . وفي منتصف نوفمبر ١٩٣٣ كتب المقيم السياسي البريطاني في تقرير له بأن موضوع الخطاب من طهران للشيخ لا أساس له من الصحة . وقال المقيم إن القصة كلها ملفقة وخدعة قصد بها الشيخ سلطان بن سالم تخويف البريطانيين ليسرعوا أنفسهم بتأجير الجزيرة منه ، رغبة منه في دخل مالي^(١) .

بالرغم من تجنب بريطانيا الصدام مع الإيرانيين ، فقد استمرت قضية طنب عقبة أمام تحسن العلاقات الأنجلو إيرانية أثناء عام ١٩٣٤ . وقد ركزت إيران الآن كل اهتماماتها بالجزيرة . وزادت من محاولاتها لإجراء اتصالات مباشرة مع شيخ رأس الخيمة . وفي نهاية مارس ١٩٣٤ جاء رروق بخارى إيراني إلى جزيرة طنب ونزل منه عدد من موظفي الجمارك الإيرانيين . وتقدم هؤلاء إلى منزل محمود ممثل شيخ رأس الخيمة وسألوه عن مقدار المبالغ التي يتقاضاها من الشيخ وعن اسم الشيخ الذي يرفر علمه على الجزيرة . وأخبر هؤلاء الموظفون الإيرانيون محمود أن الحكومة الإيرانية سوف تعطيه مكافأة كبيرة إذا هو أنزل علم الشيخ ووضع مكانه العلم الإيراني الذي سوف يزودونه به . وأجاب محمود أنه لا يستطيع أن يفعل هذا لأن ذلك يعتبر خيانة . ولما سئل عن مقدار ما تدفعه السفن البريطانية للشيخ لاستخدامها الفئار قال محمود إنه لا يعرف . وفي ٢٦ أبريل من نفس العام

١ - د . محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٢٦٤ .



زار زروق بخارى آخر تابع لايران جزيرة طنب. ونزل من هذا الزورق أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمرک فيها ومعهم رجل يدعى صالح من جزيرة القشم كترجم. وقد سئل محمود عن مقدار الرواتب التى تقاضاها من الشيخ أو من الحكومة البريطانية. وبقي هؤلاء الموظفون الإيرانيون فى الجزيرة أربع ساعات وقد منعهم المشرف على الفئار من زيارتها. وقد أخبر حاكم بندر عباس محمود بأن الجزيرة حينما تصبح ممتلكات إيرانية، فإنه سوف يبقی فى عمله الحالى وبمرتب يبلغ ضعف ما يتقاضاه من شيخ رأس الخيمة^(١)

أرسلت الخارجية الإيرانية فى ٣٠ أبريل عام ١٩٣٤ مذكرة إلى الحكومة البريطانية عن طريق الوزير المفوض البريطانى فى طهران، حيث ذكر فيها وزير الخارجية الإيرانية ما يلى:

«إننى قد دهشت كثيراً لعلاقاتكم بشيوخ ساحل عمان ولذلك أرجو أن أشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذى سبق أن أوضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الإيرانية برقم (١١٠٢٤) المؤرخة فى ٢١ أغسطس ١٩٢٨ وكذلك رقم (١٣٠١٨) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٨، والمذكرة رقم (١٨١٠٣) بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، وأشرف أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الإيرانية ليست طرفاً فى تلك المعاهدات التى أبرمتوها ومن ثم فهى غير ملزمة لها ولا تجد الحكومة الإيرانية لديها ما يجعلها تعترف بهذه الاتفاقيات أو تعتبرها صحيحة. وأضاف الوزير الإيراني أن تلك المعاهدات جميعها لا تمثل أى التزام للحكومة الإيرانية وعليه فإن الاتفاقيات والامتيازات والارتباطات المترتبة على تلك

١ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٣٦٤ وانظر

I. O. R, R/ 15/ 1/ 14/ 9/ Baghaer Kazmi To Mallet, 21 October 1933

Isa To Pol. Agent. Bahrian, 19 April 1934



المعاهدات غير ملزمة لإيران من الناحية القانونية خاصة وإن كانت منافية للمصالح الإيرانية. وخلص الوزير الإيراني إلى بطلان هذه المعاهدات لعدم شرعية عقدها وأضاف أن بريطانيا بعقدها لهذه الاتفاقيات قد تخطت حقوق صداقتها بإيران وتجاوزتها وانتهت المذكرة إلى أن إيران تعترض بكل شدة وإصرار على هذه الاتفاقيات لأنها تخرق حقوق السيادة الإيرانية فوق أراضيها ومياهها»^(١).

وقد رد على المذكرة الإيرانية وزير المفوض البريطاني في طهران بقوله:

«بأن الحكومة البريطانية تشرف على الشؤون الخارجية لهؤلاء الحكام العرب فإذا رفضت إيران الاعتراف بهذه الحقيقة فسيكون من الصعب على إيران الاتصال بهؤلاء الحكام العرب وركزت مذكرة الوزير البريطاني للوزير الإيراني على أن بريطانيا تقوم حالياً بتصرف الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم وأن إنكاركم لهذه المعاهدات لهو أمر لا يخص الحكام العرب ولا الحكومة البريطانية فذلك شأنكم وحدكم. وأن عدم اعتراف الحكومة الإيرانية بهذه المعاهدات التي تخولنا بعضها رعاية الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم لن يؤثر بأى شكل فى واجبتنا تجاه هؤلاء»^(٢).

فى نفس الشهر الذى بعث به الوزير الإيراني مذكرته إلى الوزير البريطاني أى فى شهر أبريل من عام ١٩٣٤ قام حاكم بندر عباس وبرفقته رئيس البوليس وجابى الضرائب بزيارة تفقدية للجزيرة وقدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً رسمياً بهذا الشأن إلى حكومة طهران وفى شهر أغسطس من نفس العام قامت سفن

١ - عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٤٨؛ وانظر:

(P. R. O.) F. O. 371/ 17824/ Persion Munster for foreign offairs (Sept. of Europe and AMERICA) to his Maiestys Minister, Dated or Dibehesht, 10, 1313 (April,130,1934)

٢ - عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: نفس المرجع، ص ٢٤٩؛ وانظر:

Same Series & Vol. Sir R. H.oore to Sir John Simon: 24 May 1934



إيرانية بمطاردة مركب يخص وكيل شركة «بريتش إنديا ستيم نافيجيشن كومباني - British Steam India Navigation Company» وبعدها بعدة أيام قام مركب إيراني بإنزال بعض الأفراد في الجزيرة وكان البريطانيون يراقبون الحركات الإيرانية بقلق بالغ وعندما قدم الوزير المفوض البريطاني احتجاجاً شديداً طلبت منه الخارجية بتخفيف حدة الاحتجاج وذلك بعدما طلب الوزير الإيراني استئناف المفاوضات لإبرام المعاهدة بين الطرفين وهنا كان شيخ رأس الخيمة يراقب التحركات. والمناورات البريطانية بشأن الجزيرة ومماطلاتها كما قام الشيخ سلطان بإنزال علمه من فوق السارية في جزيرة الطنب في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ مما زاد من غضب المقيم السياسي البريطاني وطلب استفسار عن هذا العمل غير العادي من وكيله في ساحل عمان فأجاب بأن الشيخ سلطان بن سالم كان يريد لفت نظر بريطانيا لعدم دفعها إيجاره المقرر وكما كان يأمل في أن تستأجر بريطانيا هذه الجزيرة منه^(١).

لم تقدم السلطات البريطانية أى احتجاج رسمي على هاتين الزيارتين حيث أن السياسة البريطانية في ذلك الوقت كانت تتجنب أى سلوك تجده فيه إيران أى تحد لها. وفي ٤ مايو ١٩٣٤ أكدت الحكومة الإيرانية أنها لا يمكن أن تسمح بأى نوع من أنواع التدخل البريطاني في علاقات إيران مع الحكام العرب على الساحل المقابل للخليج العربي. وبالإضافة إلى ذلك أصدر المجلس النيابي في طهران قانوناً يحدد المياه الإقليمية الإيرانية بـ ١٢ ميلاً. وجاءت التعليمات إلى الوزير البريطاني بأن يعلم الحكومة الإيرانية رسمياً بالنيابة عن حكومته وباسم ساحل عمان في الخليج العربي بأن المياه الإقليمية المعترف بها لإيران هي فقط ثلاثة أميال.

1 - Tamb and Abu Musa, 1934 F. O371/18901.

Question of Persian Purchasing Tamb From Sheikh of Sharjah

بادرت الحكومة البريطانية بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٣٤ إلى تقديم احتجاجها إلى الحكومة الإيرانية لقيام إحدى زوارقها التابعة لدائرة الجمارك بزيارة تفتيشية إلى جزيرة طناب الكبرى وفيما يلي نص المراسلات المتبادلة حول الموضوع^(١):

رقم ٢٣٩ - سى ١٩٣٤ مكتب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى مخيم البحرين ١٤ يونيو ١٩٣٤ من المقدم تى . سى . فاوول، المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى إلى الوزير المفوض لصاحب الجلالة، المفوضة البريطانية طهران.

الموضوع: زيارة السلطات الإيرانية لجزيرة طناب.

سيدى،

أتشرف بالإشارة إلى الفقرة ٣ من خطابكم رقم ٢٧٧ وتاريخ يونيو ١٩٣٤ الموجه إلى وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة إذ أننى أرى من الضرورى تقديم احتجاج إلى الحكومة الإيرانية وإلا فإن مثل هذه الزيارات ستصبح متكررة باستمرار وكما أشار فخامتكم فإنه فى حالة سكوتنا فإن الحكومة الإيرانية ستفسر ذلك على أنه شكل من أشكال الرضا والقبول بادعاءاتهم. المخلص المقدم تى . سى . فاوول المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية فى ٤ سبتمبر ١٩٣٤ مذكرة لوفدها المفاوض مع الحكومة الإيرانية حول علاقات المصالح المشتركة والاتفاقيات المعدة لعقدها بينهما، تضمنت المذكرة المعلومات المطلوب معرفتها حول الجزر العربية الثلاث والادعاءات الإيرانية بها وموقف حكومة طهران من المفاوضات السابقة، وزود الوفد البريطانى بالمذكرة للاسترشاد بها بشكل سرى وخاص فى حالة إثارة الوفد

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٩٩.

الإيراني لموضوع جزر طنب وأبو موسى بشكل غامض أو عمومي .

أشارت إحدى محاضر وزارة الخارجية البريطانية إلى المذكرة التي أعدها أحد موظفيها، دى . ويليو . لاسيلز بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٤ والتي لخص فيها موقف الحكومة البريطانية من ادعاءات الحكومة الإيرانية بالجزر الثلاث وموقف حكومة طهران . إذ تضمن المحضر ما يلي :-

من وزارة الخارجية مذكرة المستر لاسيلز بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٤ الجزر العربية

لقد تم إعداد هذه المسودة جواباً عن الفقرة ٦ من محضر وزير الدولة الوارد في الوثيقة (١) ٥٥٣٠ / ١٣٩ / ٣٤ . وإنها تقوم على أساس الفقرة المتعلقة بالموضوع في الورقة بى . جى . ١٣ .

٢ - اقتراحات في خطابنا الموجه إلى وزارة الهند في الوثيقة ٥٤٣٨ (أ) من بين المقترحات الأخرى إعطاء الوفد البريطاني هذه المعلومات للإجابة المختصرة في حالة إثارة الوفد الإيراني لموضوع طنب وأبو موسى بشكل غامض أو عمومي . لقد وافقت وزارة الهند على ذلك (٥٦٦٩ إى) وإننا سنقوم باتخاذ الإجراء بصدد هذا الموضوع خلال فترة قصيرة وإننى أقترح إرسال هذه المذكرة إلى الوفد في الوقت نفسه ليسترشد بها بشكل سرى وخاص .

الادعاءات الإيرانية بطنب وأبو موسى مذكرة من قبل د. دبليو. لاسيلز عام ١٩٣٤

إن الموقف بالنسبة للادعاء الإيراني بجزر طنب وأبو موسى مشابه بشكل عام للادعاء الإيراني بالبحرين . إن قضيتنا تعتمد على حقيقة أن إيران لم تمارس أية سيطرة فعالة على هذه الجزر منذ ما يُقارب ١٨٤ سنة على الأقل (ولمدة ١٥١ سنة بالنسبة لقضية البحرين) . وإنه حتى من المشكوك فيه قيام إيران بممارسة سيطرة على طنب وأبو موسى قبل عام ١٧٥٠ .



٢ - ولم تطرح إيران قضيتها بشكل مستمر ودائم إلا أن ادعاءها يقوم على الحجتين التاليتين^(١):-

(١) ظهور طنّب وأبو موسى بأنها إيرانية على خارطة رسمتها وزارة الحرب (البريطانية) وقدمتها إلى الشاه في عام ١٨٨٨ .

(٢) كان شيوخ لنجة العرب من القواسم (لنجة ميناء على الساحل الإيراني) والذين كانوا يديرون ويحكمون طنّب وأبو موسى لفترة طويلة قبل إزاحتهم من إيران عام ١٨٨٧ ، يحكمون هذه الجزر لعدة سنين خلال تلك الفترة باعتبارهم مواطنين إيرانيين ويحكمون لنجة باعتبارهم موظفين إيرانيين . كما وأن الحكومة الإيرانية تؤكد بأن الشيوخ حكموا هذه الجزر أيضاً باعتبارهم موظفين إيرانيين .

٣ - النقطة الأولى لا يحالفها الحظ إلا أن أهميتها كحجة يجابها حقيقة أنه قبل وبعد ذلك التاريخ الذي تم فيه اطلاع الشاه على الخارطة قامت حكومة صاحب الجلالة بشجب الادعاء الإيراني رسمياً وبشكل جازم .

٤ - أما بالنسبة للنقطة (٢) فإن قناعتنا هي بأنها تضليل كامل للحقيقة وكما يلي:

٥ - منذ أوائل القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك تمكنت عائلة عربية أو قبيلة صغيرة تعرف باسم القواسمي أو الجواسمي من ممارسة الحكم على جزء كبير مما يعرف حالياً بساحل عمان . وكان مقرها في البداية في رأس الخيمة إلا أنه في عام ١٨٢٠ بدأ الشيخ يقيم في الشارقة وترك أمر حكم رأس الخيمة لأحد أقربائه . واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٦٩ عندما استقل حاكم رأس الخيمة عن الشارقة ومنذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر كانت الشارقة ورأس الخيمة يحكمها شيوخ

١ - د . وليد حمدي الأعظمي - نفس المرجع ص ٩٧ .

مستقلون لفروع مختلفة لقبيلة القواسم، عدا لفترة قصيرة خلال أوائل القرن الحالى (منذ عام ١٨٦٩ - ١٩٠٠ ومن ١٩٢١ إلى الوقت الحالى).

٦ - وحال موت نادر شاه عام ١٧٤٧ قام القواسم بقيادة جماعتهم (الذين أصبحوا يعرفون بالقرصنة والغزوات) بنجدة ومساعدة حاكم بندر عباس وهرمز الإيراني الذى كان على خلاف مع المسؤولين الإيرانيين حول دفع الضرائب. فتمكن الشيوخ القواسم خلال ذلك الصراع من السيطرة على لنجة الواقعة مقابل جزيرة قشم، وعلى أماكن أخرى على الساحل الإيراني. وتمكن كريم خان زند، الذى حكم إيران خلال الفترة ١٧٦٣ - ١٧٧٩، من إزاحة شيوخ القواسم من لنجة إلا أنهم عادوا إلى حكمها مرة أخرى بعد موت كريم خان وحكموها مع المناطق المجاورة حتى عام ١٨٨٧. إذ تمكن الإيرانيون بعد ذلك وفى نهاية تلك الفترة من السيطرة على الساحل الشرقى من الخليج العربى وأصبح الشيوخ القواسم حكام لنجة خاضعين لإيران. وجرت العادة بقيام الحكومة الإيرانية بالاعتراف على من يتوارث حكم لنجة بشكل فرمان يصدر بتعيينه حاكمًا على لنجة والذى كان يقوم بدفع الخراج إلى نائب الشاه فى شیراز والذين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين إيرانيين. وتمكن الإيرانيون فى عام ١٨٨٧ من إزاحة آخر شيخ من الشيوخ القواسم حاكم لنجة وأخذوا زمام حكم لنجة بأيديهم.

٧ - وطيلة الفترة المذكورة، أى قبل عام ١٧٤٧ وحتى الوقت الحاضر كانت جزر طنب وأبو موسى، كما كان الحال بالنسبة إلى الساحل العربى المجاور، تحت الحكم القاسمى الفاعل وملكيته تعود إلى الشيوخ القواسم الحكام. وكان الشيخ القاسمى يحكمها دائماً استناداً إلى العادات العربية بالنيابة عن قبيلته ككل وليس كجزء من ممتلكاته الشخصية. ولقد كانت الإدارة والسلطة على الجزيرتين مودعة بموجب الاتفاق المشترك فى شخص زعيم قبيلة القواسم، الشيخ القاسمى المقيم

على الساحل الإيراني، شيخ لنجة الذي يمت بصلة قريبي متينة بحاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة. وكانت إدارة هذه الجزر تتم بالنيابة عن العائلة أو القبيلة ككل. وبعد القضاء على إمارة لنجة (العربية) في عام ١٨٨٧ انتقلت إدارة طنب إلى رأس الخيمة بينما ارتبطت أبو موسى بالشارقة. واستمرت هذه الإدارة المنفصلة عندما توحدت الشارقة ورأس الخيمة مرة أخرى وبصورة مؤقتة خلال القرن الحالى (١٩٠٠ - ١٩٢١) وانفصلتا مرة أخرى بعد ذلك إذ أصبحت أبو موسى تابعة لحاكم الشارقة وطنب تحت حكم حاكم رأس الخيمة.

٨ - وبالرغم من أن شيوخ لنجة حكموا طنب وأبو موسى وكانوا خلال فترة معينة خاضعين لإيران ويمارسون سلطتهم كموظفين إيرانيين إلا أن هذه الحقيقة لم تكن السبب في ارتباطهم بالجزيرتين. إذ كانت قبيلة القواسم تمتلك طنب وأبو موسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامهم على الساحل الإيراني، ولم يترك زعيم القبيلة (وكذلك الجزء الأكبر من القبيلة) مقره على ساحل عمان. وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطاتهم العائلية والقبيلية وليس من خلال مركزهم وموقعهم في إيران إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ ساحل عمان. وعندما تم إراحة شيوخ لنجة من إيران زالت معها الارتباطات التي كانت قائمة بين حقوقهم وإيران. أما بالنسبة للباقي فإن القواسم لم يعترفوا أبداً بأية سيادة إيرانية على الجزر العربية وقد تم إبراز الدليل الوثائقي على حقوقهم أمام الوكيل السياسى (البريطانى) على ساحل عمان.

٩ - الفارق البسيط بين قضية البحرين وطنب وأبو موسى هو أنه فى الوقت الذى تقع فيه البحرين بالقرب من الساحل العربى فى شرق الجزيرة العربية فإن طنب وأبو موسى تقعان بعيداً فى الخليج العربى. إذ أن طنب قريبة من الساحل الإيرانى منه للساحل العربى بينما تقع أبو موسى على مسافة قريبة من الساحل العربى.

١٠ - وقد طالبت إيران لأول مرة بهذه الجزر فى عام ١٨٨٧ وهى السنة التى تمت فيها إزاحة قواسم لنجة نهائياً من إيران. ثم طالبت الحكومة الإيرانية بها فى خمس مناسبات منذ ذلك الوقت وحتى الآن. وفى المرة الأولى فى عام ١٩٠٤ قام الإيرانيون باحتلال طنب وأبو موسى بشكل مؤقت. إذ تم إقناعهم، دون استخدام القوة، للانسحاب بعد شهر. كما وقامت دائرة الجمارك الإيرانية بمحاولات أقل جدية لتأكيد الادعاء بالسيادة الإيرانية خلال ثلاث مناسبات. وفى كل مرة من هذه المرات كانت الحكومة الإيرانية تحتفظ بحقوقها ولكن كما تمت الإشارة آنفاً، فإنها لم تطرح مطالبها بشكل مستمر ومتكامل.

١١ - ويمكن القول بأن تاريخ الجزيرة المجاورة صري (صري مثل طنب أقرب للساحل الإيراني منه للساحل العربى) مشابه لتاريخ جزر طنب وأبو موسى. إذ أن قيام إيران باحتلال صري فى تلك السنة وإنشاء مركز للجمارك الإيرانية أثار النزاع بأكمله. وقد سكتت الحكومة البريطانية على الاحتلال الإيراني لجزيرة صري باعتباره أمراً واقعاً إلا أنها لم تعترف بذلك اعترافاً قانونياً. ولقد تم الاقتراح فى المعاهدة البريطانية - الإيرانية العامة (والتي تم التخلي عنها الآن) على استمرار الوضع القائم، واعتراف إيران بعائدية طنب وأبو موسى للشيخوخ القواسم على ساحل عمان، بينما تعترف حكومة صاحب الجلالة بجزيرة صري باعتبارها إيرانية (بالنيابة عن حاكم الشارقة). كما تم النظر فى موضوع احتمال تأجير طنب لإيران خلال هذه المفاوضات، إلا أنه ليس من المحتمل قبول حاكم رأس الخيمة بتأجير هذه الجزيرة بأية شروط تقبل بها الحكومة الإيرانية.

١٢ - لحكومة الهند فنار فى طنب لإرشاد السفن ليلاً والذى ليس له أهمية كبيرة ويسكنها حوالى ٥٠ شخصاً ويرفع حاكم رأس الخيمة علمه هناك باستمرار.

١٣ يمكن الاطلاع على المذكرة التى تتناول تاريخ الجزيرتين والتى تم إرسالها إلى تيمور تاش فى عام ١٩٣٠ والموجودة فى ٣٤ / ٥٧٧٣ / ٥٩٣٤ إى

(١٩٣٠) (إيران الجزء ٢١ رقم ١٦١) ومذكرة حول السكان . الخ للجزيرة أعدها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى فى (١٩٣١) / ٩١ / ٢٨٠ / ١٣٤٣ إلى (إيران الجزء ٣٠ رقم ٤٧). والمعلومات الأخرى موجودة فى «١٣ P. G» ودليل لوريمر للخليج العربى^(١) د. دبليو. لاسيلز ٤ سبتمبر ١٩٣٤.

قررت فى ١١ يونيو ١٩٣٤ اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط فى الحكومة البريطانية تعديل تعليمات مجلس الوزراء البريطانى الصادرة فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ إلى القائد العام للبحرية البريطانية فى شرق الأنديز، والقاضية بالحفاظ على الوضع القائم بالخليج العربى ومنع أية قوة إيرانية من احتلال جزر طنب وأبو موسى وبالقوة إذا اقتضى الأمر. ويقضى التعديل بعدم القيام بأى تحرك فى طهران والسعى للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن، وذلك نظراً لحساسية الموقف الذى تطور كنتيجة لرغبة البحرية البريطانية فى الاستمرار باستخدام جزيرة هنجام وباسيدو، أطول ما يمكن، ولعدم الرغبة فى التسبب بأى حادث قد يؤدى إلى قيام إيران بمطالبة بريطانيا بالجلء عن هذين المكانين. ونظراً للتعديلات الإيرانية على الجزر العربية الثلاث خلال عام ١٩٣٣ وشهرى أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٣٤ فقد تمت مناقشة الموقف فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ سبتمبر ١٩٣٤ ودار النقاش لصالح اتخاذ اجراء صارم، وأنه كما يقول محضر الاجتماع (إذا ما تم التسامح مع هذه التصرفات الإيرانية غير الشرعية فى أماكن مثل طنب وضد الملاحة العربية، فسنكون فى موقف مخجل ومخز لعدم إمكاننا

١ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص ٩٨ وانظر:

FO 371/ 17827, from Lieut. Colonel T.C. Fowle, Political Resident in the Persian Gulf, to Hm's Minister, British Legation, Tehran, 14 June 1934

FO 371/ 17827, Persian Claim to Tunb and Abu Musa from FO, Memorandum, by Mr. D.W.Laselles 4 September 1934.

الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا العرب، إذ أننا ملتزمون أمامهم للدفاع عنهم استناداً إلى المعاهدات الموقعة معهم، ولا يجوز استفزاز الإيرانيين للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل في أماكن مثل هنجام وباسيدو، حيث سيكون موقفنا ضعيفاً^(١).

أشارت وثائق وزارة الخارجية المؤرخة في ١٤ سبتمبر ١٩٣٤ إلى الاجراءات الواجب اتخاذها لردع القوات البحرية الإيرانية من التمدد في تجاوزاتها ضد طنب وإصدار التعليمات اللازمة إلى القوات البحرية البريطانية في الخليج العربي للحد من هذه التجاوزات. وفيما يلي نص الوثيقة المذكورة^(٢)

طنب

- ١ - مطلوب إصدار قرار فوري لإسأل التعليمات اللازمة إلى السلطات البحرية البريطانية في الخليج العربي بعد وقوع حادثتين جديدتين في جزيرة طنب.
- ٢ - تعود ملكية جزيرتي طنب وأبو موسى (انظر الخارطة المرفقة) للحكام العرب على الساحل العربي من الخليج العربي منذ القرن الثامن عشر، إلا أن بلاد إيران تطالب بهما وتدعى بالسيادة عليهما بنفس الطريقة التي تطالب بها السيادة على البحرين ولكن بتبرير أقل. ولقد تم الاقتراح على إيران بالتخلي عن ادعاءاتها بهذه الجزر كجزء من التوصل إلى حل شامل بموجب المعاهدة البريطانية - الإيرانية المقترحة. كما تم الاتفاق مع الحكومة الإيرانية بشكل غير رسمي للحفاظ على «الوضع القائم» في الخليج العربي حين التوصل إلى إبرام المعاهدة العامة. وكنا نعقد الآمال على عدم قيام إيران بالتسرع بالمطالبة بهذه الجزر العربية أو القيام بأى تصرف يلحق الضرر بمصيرها خلال فترة التفاوض لإبرام تلك المعاهدة. وقد

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ١١١.

٢ - د. وليد الأعظمي - المرجع السابق ص ٩٩ - وانظر:



وقعت حوادث معينة دلت على احتمال عدم التزام إيران بهذا التعهد وقد تحاول احتلال الجزر العربية قبل التوصل إلى إبرام المعاهدة. لذا فقد قرر مجلس الوزراء في نوفمبر ١٩٢٨ الموافقة على توصيات اللجنة الفرعية للخليج العربي المتضمنة قيام قيادة البحرية بإصدار التعليمات إلى السلطات البحرية، للحفاظ على الوضع القائم في الخليج العربي وأن تمنع (وبالقوة إذا اقتضى الأمر) احتلال «طنب وأبو موسى» من قبل إيران. وتم بعد ذلك إصدار البرقية التالية من قبل قيادة البحرية البريطانية والتي أرسلت إلى القائد العام في شرق الأنديز بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٨:

«تم إصدار التعليمات التالية لالتزام الحذر وليس نتيجة لأية حوادث لم تعلموا بها. إن قيام إيران باحتلال طنب وأبو موسى سيشكل خرقاً لاتفاق الحفاظ على الوضع القائم في الخليج العربي لحين التوصل إلى قرار بصدد القضايا العالقة، وإذا ما اقتضت الضرورة منع ذلك بالقوة كآخر وسيلة».

٣ - لم يتم إلغاء هذه التعليمات أبداً، إلا أنه في ١١ يونيو ١٩٣٤ قررت اللجنة الفرعية الوزارية للشرق الأوسط بتعديل تلك التعليمات نظراً لحساسية الموقف الذي تطور بنتيجة رغبة البحرية في الاستمرار في استخدام هنجام وباسيدو أطول ما يمكن ونظراً لعدم الرغبة في التسبب في حادث قد يؤدي إلى قيام إيران بالمطالبة بالجلء عن هذين المكانين إذ أصدرت اللجنة المذكورة تعليماتها «بعدم القيام بأى تحرك في طهران بل إن هدفنا سيكون السعى للحفاظ على الوضع القائم أطول ما يمكن».

٤ - وقعت حادثتان جديدتان في طنب مؤخراً. بتاريخ ٢٨ أغسطس قامت السفينة الإيرانية «بالانك» بتفتيش أحد الزوارق العربية (العائدة إلى مشيخة دبي) ضمن المياه الإقليمية في طنب (راجع البرقية رقم ٢٢٥ من القائد العام وصرة مرفقة طيه، الملحق ١). وبتاريخ ١٣ سبتمبر قامت السفينة الإيرانية «جاروك»



بانزال جماعة فى طنـب واستنطقت وكيل حاكم رأس الخيمة (انظر البرقية رقم ١٢ Z ١٠٠ من سفينة صاحب الجلالة ستونهام. الملحق ٢). والجدير بالذكر أن حادثة أخرى وقعت فى طنـب بتاريخ ٢٦ أبريل الماضى عندما نزل عدد من الموظفين الإيرانيين فى الجزيرة وقاموا باستنطاق الوكيل، بينما قامت جماعة من الإيرانيين فى صيف عام ١٩٣٣ بالنزول من سفينة حربية إيرانية فى الجزيرة وفشتت فنار إرشاد السفن.

٥ - واستلمت قيادة القوة البحرية الآن برقية من القائد العام (رقم ٢٣٤ الملحق ٣) تؤكد أن القائد العام يعتقد بأن الإيرانيين يحاولون الآن بالتاكيد على الادعاء الفورى والسريع بحقوقهم فى السلطة على طنـب.

٦ - من الضرورى عدم السماح للإيرانيين بإحداث الضرر من خلال القيام بهذه التصرفات وإذا ما استمروا فى ذلك دون عقاب فسيتهور مركزنا بسرعة. لذا فإن البحرية تتطلع إلى صدور قرار فوزى يؤكد ويطبق قرار مجلس الوزراء لعام ١٩٢٨ على الظروف الحالية.

٧ - تمت دراسة الموقف فى اجتماع القسم فى وزارة الخارجية يوم ١٤ سبتمبر وتم الاتفاق على أن المناقشة كانت فى صالح اتخاذ إجراء صارم. ويبدو أن هذه واحدة من القضايا النادرة بالمقارنة بالقضايا الأخرى، إذ أن حكومة صاحب الجلالة تستند إلى أرضية قانونية قوية بينما سيضع الإيرانيون أنفسهم، إذا ما استمروا على هذه التصرفات، فى موقف خاطئ. وتمت الإشارة إلى أن مثل هذه السياسة التى تتضمن سلطة استخدام القوة فى الملاذ الأخير قد يـودى إلى الاصطدام - ولو أنه بعيد الاحتمال - والذى سيمكن إيران من الشكوى إلى عصبة الأمم استناداً إلى المادة ١٥ من الميثاق وحتى استناداً إلى البند الاستثنائى. كما تمت الإشارة إلى ممثلى البحرية بأن الاصطدام مع إيران قد يخلق موقفاً يـودى إلى إثارة المطالب الإيرانية بجلائنا عن هـنـجام وباسيدو. ولكن البحرية مستعدة للمجازفة

بذلك. ومن ناحية أخرى يبدو أن موقفنا قوى جداً، وإذا ما تم التسامح مع هذه التصرفات الإيرانية غير الشرعية في أماكن مثل طنب وضد الملاحه العربية فسنكون في موقف مسخجل ومخز لعدم إمكاننا الدفاع عن المصالح الشرعية لأصدقائنا (العرب)، إذ أننا ملتزمون أمامهم للدفاع عنهم استناداً إلى المعاهدات الموقعة معهم. ولا يجوز استفزاز إيران للانتقام منا بأعمال استفزازية بالمثل في أماكن مثل هنجام وباسيدو حيث سيكون موقفنا ضعيفاً.

٨ - لذا فإن البحرية متشوقة لإرسال التعليمات إلى السلطات البحرية بالسرعة الممكنة مخولة إياها كأخر وسيلة وإذا اقتضت الضرورة باستخدام القوة، إذا ما حدث مثل هذا الأمر بعد توجيه الإنذار اللازم.

٩ - لم يتم إنذار الحكومة الإيرانية بالتعليمات الصادرة إلى السلطات البحرية في عام ١٩٢٨ أى بعبارة أخرى استخدام القوة كأخر وسيلة لمقاومة أية محاولة إيرانية للتجاوز على طنب وأبو موسى (انظر الفقرة ٢ أعلاه) وتم الاتفاق على أنه إذا ما تمت الموافقة على النهج العام المرغوب من قبل قيادة القوة البحرية فإنه يتوجب إنذار الحكومة الإيرانية بشكل رسمي بما سيتم القيام به. ويمكن القيام بذلك سوية وفي وقت واحد مع أى احتجاج يقدم لها بشأن التجاوزات الأخيرة التي وقعت في طنب. وقد تم إعداد مسودات البرقيات المرفقة لإرسالها إلى طهران والقائد العام في شرق الإنديز وضابط البحرية الأقدم في الخليج العربي لإعطاء فاعلية لهذه المقترحات.

١٠ - أعتقد أنه في كل الأحوال فإن ميزان المناقشة هو في صالح هذا المقترح لذا يتوجب الموافقة على إرسال هذه البرقيات.

كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها إلى ضابط البحرية الأقدم في الخليج العربي لمنع وقوع أى عدوان إيراني على جزر طنب وأبو موسى حيث كانت

هذه التعليمات مكملّة لأوامر قيادة البحرية البريطانية رقم ٦٧٩ لعام ١٩٢٨ . وفيما يلي نص الخطاب^(١)

جاء في التقارير المقدمة إلى حكومة الهند عن أهمية ساحل عمان وضرورة الدفاع عنه ضد الأطماع الإيرانية وتجاوزاتها للجزر العربية حيث قالت^(٢):-

تلاحمت عوامل كثيرة، بشأن استثمار المشيخات في ساحل عمان مما أضفى عليها أهمية جديدة، وهذه العوامل هي: امتداد سلطة ابن سعود، وكذلك تأثير السعودية على الساحل، إعادة توكيد إيران لسلطتها في الخليج العربي ومسألة الطريق الجوي الإمبريالي. وإذا تحقق الطريق الجوي، وإذا استمرت حكومة جلالة الملك، في ضوء تقرير اللجنة الفرعية للخليج العربي، في الاعتقاد بأن صيانة النفوذ البريطاني في الخليج العربي، هو مسألة ذات أهمية قصوى، وكذلك الحال من وجهة النظر الإمبريالية والهندية، وإذا كانوا لن يتمتعوا في المستقبل بنفس الوضع المتميز الذي تمتعوا به في الماضي على الساحل الإيراني الجنوبي، فإن تدعيم تأثيرهم على الشاطئ العربي الشمالي، يصبح مسألة ذات أهمية أكبر وأكثر إلحاحاً وتحديدًا عنه في أي فترة سابقة.

وعلى أية حال، فإن أمر الحفاظ على هذا التأثير وصيانتته ودعمه، وحقيقة أن الشيوخ في ساحل عمان قد منحوا حماية حكومة جلالة الملك (حتى ولو إلى مدى يصعب تحديده بدقة متناهية، وأنهم قد منعوا من الاتصال بالقوى الخارجية أو أن يستقبلوا ممثلهم، يتطلب تفاهما واضحا بشأن المدى والوضع الذي تكون فيه

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - نفس المرجع ص ١٠٣ وانظر:

FO 371/ 17827, Annex (3), 13/ 9/ 1934 from C. in C. East Indies to Admiralty.

Ibid, From Headquarters, British Forces. Iraq, to Air Ministry, 19/9/ 1934

٢ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - المرجع السابق - المجلد الأول ص ٤٣٠ .



حكومة جلالة الملك مستعدة للدفاع عن مصالحهم، سواء ضد إيران أو ضد ابن سعود.

إن إيران - من بين المشكلتين - هي المشكلة الأقل خطورة. وحتى لو أنها تقدمت بشكل جاد بمطالب ومزاعم لفرض سيطرتها على ساحل العرب، فلإنها ليست في وضع تستطيع فيه أن تفرض هذا المطلب في ضوء الأوضاع الحالية، ولا تستطيع حكومة جلالتهم، في متابعتها لسياسة فاعلة ضد العدوان على الساحل العربي الشمالي، أن تقبل وتسلم بأكثر مما هو قائم في جزر ساحل عمان في الخليج العربي، التي اعترفوا بأنها مخولة للشيخ في ساحل عمان، بدون التراجع عن السياسة التي طبقوها هنا بإضرار بالغ. وعلاوة على ذلك فإن الشيخ في ساحل عمان ورجال قبائلهم لا يرتبطون بإيران بروابط جنس أو دين، بينما لا يمتنع الساحل العربي الشمالي (مستقلا عن جزر ساحل عمان ويبدو أن بعضه يحتوي على مستودعات معدنية ثمينة)، مكافآت تجارية أو مالية لتبرير المصلحة الإيرانية الفاعلة وإن تأسيس وإقامة خط جوي - إن قررت ذلك حكومة جلالة الملك - سوف يكون خطوة نحو تأكيد تأثير حكومة جلالة الملك على الساحل العربي الشمالي. كما أن دفع معونات أو إعانات للشيخ إذا ثبتت حتمية ذلك في النهاية، بشأن إنشاء محطات جوية، قد يكون ذا فائدة أكثر في دعم وتقوية النفوذ البريطاني. إن إزالة النفوذ البريطاني من الشاطئ الإيراني الجنوبي، وإمكانية أن تقوم إيران بالسؤال عن الاحتفاظ بالمقيم في بوشهر، قد تؤدي إلى إعادة الدراسة والتفكير في الترتيبات السياسية في الخليج العربي، ولكن بينما تبدو في الوقت الحاضر، الاعتراضات التي أثارها حكومة الهند لتبني سياسة التدخل الفاعل في شؤون ساحل عمان المقترحة من المقيم السياسي (فقرة ١٣ - أعلاه)، تبدو مقنعة^(١).

١ - مختارات من أهم الوثائق البريطانية - نفس المرجع ص ٤٣١.

من قائد عام قوات شرق الأنديز التاريخ: ١٣ / ٩ / ١٩٣٤ إلى قيادة قوات البحرية البريطانية (الأميرالية). ومكررة إلى القائد الأقدم للقوات البحرية في الخليج ٢٣٤ بالإشارة إلى خطابي رقم ١٨٥٩ وتاريخ ٧ سبتمبر وخطاب القائد الأقدم للقوة البحرية في الخليج العربي رقم ١٠٠ وتاريخ ١٢ سبتمبر يبدو أنه من المحتمل بأن تكون هذه الزيارات إلى طناب جزء من السياسة الإيرانية المعدة بدقة والتي قد تستهدف تحميلنا مسؤولية معارضتنا للدعوات الإيرانية بملكية الجزر العربية. وإذا كان الموضوع كذلك فإنه من المتوقع تكرار هذه الحوادث والتي قد تنتهي بممارستهم لحقوق السيادة للملكية هذه الجزر العربية. وقد قمت بتأكيد أوامر القائد الأقدم للقوة البحرية بأنه يتوجب على هذه القوة منع وقوع أى عدوان إيراني على جزر طناب وأبو موسى والتي جاءت استناداً إلى خطاب القيادة البحرية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٢٨.

بإدارة قائد القوات البريطانية في العراق بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٣٤ إلى إرسال برقية عاجلة إلى وزارة الطيران البريطانية تتضمن استلامه معلومات من قائد القوة البحرية الأقدم في الخليج العربي بشأن قيام قوات البحرية الإيرانية بإرسال سفن حربية إلى جزيرة طناب الكبرى وإنزال مجموعة من الضباط هناك. إذ بإدارة قائد القوة البحرية البريطانية في الخليج العربي إلى ملاحقة هذه السفن وإشعار القوة البحرية الإيرانية بعدم السماح لسفنهم بزيارة جزيرة طناب لأنها تعود لحكم الشارقة (الصحيح لحاكم رأس الخيمة).

ومن التعديلات الإيرانية على حرمة السيادة العربية في جزيرة طناب، أنه في ٢٨ أغسطس ١٩٣٤ قامت السفينة الإيرانية (بلانك) بالتعرض لزورق عربي في المياه الإقليمية لجزيرة طناب وقامت بتفتيشه. وفي ١٣ سبتمبر من نفس العام قامت السفينة الإيرانية (جارروك) بإنزال جماعة في جزيرة طناب واستنطقت وكيل حاكم رأس الخيمة. وقبل ذلك وقع اعتداء مماثل وبالتحديد في ٢٦ من شهر أبريل

١٩٣٤ حيث نزل عدد من الموظفين الإيرانيين فى طنّب وقاموا باستنطاق وكيل الحاكم فيها. كما سبق فى العام الأسبق أن توقفت سفينة حربية إيرانية فى الجزيرة وفتشت فنار إرشاد السفن فيها^(١). وبذلك واصلت إيران سياستها فى تحدى البريطانيين والعرب بشأن جزيرة طنّب. وتمت زيارتان أخريان اعتبرتتهما الحكومة البريطانية هذه المرة من الخطورة بحيث لا يمكن السكوت عليهما. وقد تمت الزيارة الأولى فى ٢٨ أغسطس والثانية فى ١١ سبتمبر ١٩٣٤. وقد شاهدت السفينة شور هام (Shoreham) وبدفورد (Bedford) السفينة الحربية الإيرانية بلانج (Palang) راسية ليلا فى طنّب. وهنا أخطر قائدها، باياندر، وهو قائد الأسطول الإيرانى والرجل الذى أنزل فى العام الماضى العلم البريطانى من قاعدة باسيدو البريطانية، من قبل قبطان السفينة البريطانية بأن جزيرة طنّب تتبع شيخ رأس الخيمة، وأن الشيخ يرغب أن يخطر بأى زيارة فى المستقبل. ومع ذلك زار قبطان السفينة الإيرانية شاه رخ جزيرة طنّب فى ١١ سبتمبر. ولما سئل عن سبب الزيارة أنكر علمه بما أخطر به باياندر من ضرورة الإخطار قبل الزيارة. وقد تبين فيما بعد أن هذا القبطان كان قد التقى مع باياندر وهو فى طريقه إلى جزيرة طنّب.

يتضح من الوثائق البريطانية التى سبق ذكرها بأنه لما كان من المتوقع أن تشير إيران موضوع مطالبها فى جزيرة طنّب وأبو موسى أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم فى دورته القادمة فى جنيف فى شهر سبتمبر ١٩٣٤، قدم لاسيل (Lacelle) من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة فى ٤ سبتمبر حول هذه الجزر العربية ووضعها القانونى لتكون تحت يد مندوب بريطانيا فى القضية. وقد أكد لاسيل فى هذه المذكرة لرندل رئيس القسم الشرقى فى وزارة الخارجية البريطانية أن المطالب الإيرانية بشأن جزر طنّب وأبو موسى إنما هى مشابهة لمطالب إيران فى جزيرة البحرين، ولكن مع هذا فإن حجة إيران حول جزر طنّب وأبو موسى

١- أحمد التدمرى - نفس المرجع السابق ص ٨١.

أضعف منها في مسألة البحرين وذلك أن القضية العربية هنا قائمة على أساس أن إيران لم تمارس سلطة فعلية على هذه الجزر لمدة ٤٨ عاماً على الأقل في مقابل ١٥١ عاماً في حالة البحرين. ومن المشكوك فيه أن إيران مارست سلطة قبل عام ١٧٥٠ في جزر طنّب. ولخص لاسيل حجج إيران في هاتين النقطتين^(١).

أولاً: أن جزر طنّب وأبو موسى رسمت كأرض إيرانية على خريطة صادرة عن وزارة الخربة البريطانية، وقد قدمت هذه الخريطة للشاه عام ١٨٨٨.

ثانياً: أن شيوخ لنجة القواسم الذين سيطروا على جزر طنّب وأبو موسى فترة طويلة قبل هجرتهم من إيران عام ١٨٨٧ كانوا في فترات قبل رحيلهم رعايا إيرانيين، وأنهم حكموا لنجة كموظفين في الإدارة الإيرانية الحكومية.

نلاحظ هنا كيف خرج لاسيل بتعميمات خاطئة متأثراً بقرارات الوكلاء السياسيين البريطانيين يوم كانوا متحاملين في آرائهم ضد قواسم الساحل العربي. كما نلاحظ كيف وضع فرضيات ومسلمات لم تذكر أبداً في عرض القضية التاريخي، فلم يعرف أبداً أن شيوخ قواسم لنجة قد مارسوا أى سلطة على جزيرة أبو موسى بصفة خاصة. كما يتضح أيضاً من العرض التاريخي أن جزر طنّب كانت دائماً في يد قواسم رأس الخيمة. وقد تركت آراء لاسيل هنا وفرضياته انحرافات كثيرة في كل الدراسات القانونية في وزارة الخارجية البريطانية خلال الأعوام القليلة القادمة. وقد قرر لاسيل أن دراساته السابقة لهذه القضية إنما قامت على سوء الفهم التقليدي في الأوراق والتقارير البريطانية وهو أن إدارة الجزر لسنين طويلة سابقة على عام ١٨٨٧، إنما كانت في يد شيوخ القواسم على الساحل الإيراني أى حاكم لنجة. ولكن الذى توصل إليه لاسيل من إمعان النظر في هذه المسألة هو أنه على الرغم من أن شيوخ لنجة الذين حكموا جزر طنّب وأبو موسى كانوا فترة ما أواخر أيامهم تابعين بل وموظفين في الإدارة الإيرانية، فإن ارتباط

١ - د. محمد مرسى عبد الله - المرجع السابق ص ٣٦٦.

الجزر بهم لا علاقة له إطلاقاً بموضوع تبعتهم للحكومة الإيرانية. وذلك أن هؤلاء الشيوخ من القواسم كانوا يحكمون هذه الجزر مدة طويلة قبل أن تطأ أقدامهم الأراضي الإيرانية. وكان مقرهم الأساسى ساحل عمان. وعلى هذا الأساس فإن حقوق شيوخ لنجة القواسم على هذه الجزر، إنما هى مستمدة من صلاتهم العائلية لا من مركزهم كموظفين إيرانيين. كما أن هذه الحقوق لقواسم لنجة على الجزر العربية كانت دائماً حقوقاً مشاعة بينهم وبين شيوخ القواسم على ساحل عمان الذين كان شيوخ لنجة تابعين لهم. وبناء على ذلك فإنه حينما طرد شيوخ القواسم فى لنجة من الساحل الشرقى انتهت بذلك أية شبهة حقوق لإيران على هذه الجزر العربية وعادت الملكية كاملة لشيوخ القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة وهم أصحاب الحقوق الثابتة والدائمة على هذه الجزر^(١).

بدأت الحكومة البريطانية تتخذ موقفاً أكثر حزمًا من ذى قبل بشأن البحرية الإيرانية ونشاطها حول الجزر المتنازع عليها. وفى ١٧ سبتمبر ١٩٣٤ بعد عدة اجتماعات فى وزارة الخارجية، أرسلت التعليمات للأسطول البريطانى فى الخليج العربى بشأن سلوكه مع قطع الأسطول الإيرانى الجديد. وقد أبلغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بأن يخطر الحكومة الإيرانية بالتغيير الذى طرأ على سياسة بريطانيا فى مياه الخليج العربى. وتقضى هذه التعليمات بأنه إذا زارت سفينة من الأسطول الإيرانى أياً من جزر طناب أو أبو موسى بدون إخطار وفى وقت مناسب، فعلى الأسطول البريطانى أن يعمل على انسحابها بأسرع وقت ممكن وبالوسائل التى تحتمها الضرورة، ومن بينها استخدام القوة. وتتمشى هذه التعليمات مع حالة البريطانيين وقتذاك إذ أنهم فقدوا الأمل فى عقد أية معاهدة مع

١ - د. محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٣٦٧ وانظر:

CAB/ 51/ 1, Relations With Persia, Note by The First Lord of the Admiralty, 4 June 1934.

إيران، كما كان للتحديات الإيرانية المتكررة لحقوق العرب في جزر طنب و«أبوموسى» - وخاصة تجاهل السفن الإيرانية لضرورة الإخطار المسبق قبل القيام بأية زيارة لهذه الجزر - أثر كبير في التقليل من مكانة بريطانيا على ساحل عمان، بل بالعكس زاد من قوة ومكانة إيران في المنطقة. وفى ٨ أكتوبر من هذا العام زار الوزير المفوض الإيراني في لندن وزارة الخارجية البريطانية وأبلغ المسؤولين فيها أن حكومته تعتبر جزر طنب وأبوموسى أرضاً إيرانية. ولذلك فهى تعتبر التبليغ البريطاني الأخير ليس إلا تعبيراً غير ودى من جانب الحكومة البريطانية.

كتب الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة فى تلك الأثناء رسالة فى ٣ سبتمبر ١٩٣٤ إلى المقيم السياسى البريطانى الجديد «فاول» مهتئاً إياه على تولى منصبه. ولما كان مركز الشيخ المالى سيئاً نظراً لكساد تجارة اللؤلؤ فى تلك الأوقات، فإن الشيخ أبلغ «فاول» أنه يفضل أن تستأجر بريطانيا جزيرة طنب. وإذا لم ترغب بريطانيا فى هذا الأمر، فإنه يطلب منها أن تسمح له بممارسة حقوقه فى هذا الموضوع. وقد كتب كذلك قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى فى تقريره المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ بأنه قد تبين من زيارة قامت بها السفينة الحربية بيد فورد إلى جزيرة طنب أن شيخ رأس الخيمة قد أنزل علمه من فوق الجزيرة. وقد أشيع أن السلطات الإيرانية تقوم باتصالات مع الشيخ لتأجير الجزيرة وازداد الموقف حساسية فى نهاية عام ١٩٣٤ بعد أن تسلم الوكيل السياسى البريطانى عيسى بن عبد اللطيف رسالة من الحارس محمود يشكو فيها أنه لم يقبض راتبه الأخير من شيخ رأس الخيمة. ولذلك فهو فى موقف صعب. وطلب الحارس محمود الإذن له بمغادرة طنب أو تدفع له الحكومة البريطانية راتبه. ولم تكن هذه الأخبار مقلقة للسلطات البريطانية فى الخليج العربى والهند، بل أيضاً لدى المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن. وأظهر المسؤولون البريطانيون فى وزارة الخارجية بلندن استعدادهم لعزل شيخ رأس الخيمة بتهمة الخيانة بسبب

تسليمه ممتلكات قومية. ورأى هؤلاء المسؤولون أنه من الأفضل وضع الجزيرة تحت السيطرة البريطانية المباشرة بدلا من تركها فى يد شيخ لا يمكن الاعتماد عليه، أو بدلا من استيلاء الإيرانيين عليها دوغما حصول بريطانيا على تحقيق معاهدة أنجلو إيرانية. ومع أن حكومة الهند وافقت على اقتراح نزع الجزيرة من رأس الخيمة، فإنها فضلت إلحاقها بالشارقة حيث أن الجزيرة جزء من ممتلكات القواسم. وعارضت حكومة الهند أى اقتراح يقضى بإلحاق الجزيرة بإيران (١).

على أثر توقف المفاوضات البريطانية الإيرانية فى عام ١٩٣٤ وضح تشدد الحكومة البريطانية إزاء المحاولات التى كانت تبذلها إيران للوصول إلى منطقة النفوذ البريطانى فى الخليج العربى والتى وضحت فى الزيارات المتكررة التى كانت تقوم بها بعض القطع البحرية الإيرانية إلى الجزر الثلاث واستمرار جهودها الرامية لإيجاد اتصالات مباشرة مع حاكم رأس الخيمة مستغلة الضائقة المالية الناجمة عن كساد مواسم الغوص على اللؤلؤ خلال حقبة الثلاثينات وإن كان من الملاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية لم تعد تبدى اهتماما بالادعاءات الإيرانية سواء على الجزر العربية أو غيرها من مناطق الخليج العربى الأخرى ولعلها قد أدركت ضعف تلك الادعاءات وحتى إذا ما اتجهت الحكومة الإيرانية لإثارتها لدى عصبة الأمم فإنها ستواجه بردود فعل معاكسة وقد يصل الأمر إلى تدعيم الوجود البريطانى فى الخليج العربى بإعتباره ضروريا لحماية «الشعوب الصغيرة». ومع أن جزيرة طنب الكبرى كانت موضع اهتمام الحكومة الإيرانية فقد أخذت جزيرة أبو موسى تجذب الانتباه إليها منذ عام ١٩٣٤ حين منح حاكم الشارقة ترخيصا

(١) محمد مرسى عبد الله - نفس المرجع ص ٣٦٨ وانظر:

I. O. R., L/ Pamd s/ 12/ 467, Sno To Pol. Res 15 October 1934 and Persian Claim To Tamb and Aba Musa, Memotandum by Mr. Lascelles, 4 September 1934. Report on Tanb Incidents 1934. F. O. to Haore, 12 October 1934.



للكوماندور بايلدون Bayldon لفحص الأكسيد الأحمر في الجزيرة لحساب شركة الوادى الذهبى وحين قام بعض مهندسى الشركة بزيارة الجزيرة وجاءت نتائج الفحص مشجعة بادرت الشركة بالحصول على امتياز للاستغلال فى نوفمبر ١٩٣٤ وليس من شك فى أن حاكم الشارقة وجد فى منحه لذلك الامتياز علاجاً للأزمة المالية الحادة التى كان يعانى منها، وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً ضد منح حاكم الشارقة لذلك الامتياز واعتبرته لاغياً وكأنه لم يكن & Null Void^(١).

امتياز الأكسيد فى «أبو موسى» وتجدد الادعاءات الإيرانية، عام ١٩٣٤

كان اكتشاف الأوكسيد الأحمر فى جزر أبو موسى سبباً دفع بإيران للمطالبة بهذه الجزيرة، ومحاولة مد سيطرتها عليها. ولكن موقف الحكومة البريطانية فى هذه المسألة، وموقف المشايخ كان ضد ادعاءات إيران، وبشكل واضح ولا يقبل الجدل. ويكفى استعراض الوثائق وشرحها لإثبات حق ساحل عمان فى هذه الجزيرة.

أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى، فإن مطالبة إيران بالسيادة عليها لم تتسم بنفس الدرجة من العناد، وذلك لأن إيران كانت راغبة فى التخلي عنها مقابل الحصول على جزيرة طنب وقد اكتشفت فى جزيرة أبو موسى مكان من للأوكسيد الأحمر. وفى عام ١٨٩٨ منح حاكم الشارقة أول امتياز لاستخراج هذا الأوكسيد إلى ثلاثة من العرب. وفى سنة ١٩٠٦ أعطى اثنان من هؤلاء العرب حقوقها فى استثماره إلى شركة «فونكهاور» Wonkhau الألمانية دون الحصول على إذن من الحاكم. وفى السنة التالية ألغى حاكم الشارقة هذا الامتياز بتحريض من بريطانيا، الأمر الذى أثار خلاقاً بين الحكومتين البريطانية والألمانية، وخاصة بعد وصول سفينة بريطانية إلى الجزيرة لترحيل عمال شركة «فون نكهاور» بالقوة. وبعد الحرب

١ - جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٤٩



قررت الحكومة البريطانية أنه لا يحق لشركة «فونكهاوز» المطالبة بالحصول على امتياز جديد. وفي شهر يناير ١٩٢٣ وقع رجل بريطاني اسمه «ستريك» على امتياز لمدة خمس سنوات منحه إياه حاكم الشارقة. الأمر الذي دفع بالسلطات الإيرانية إلى إرسال رجل من «لنجة» في عام ١٩٢٥ لإحضار بعض الأكياس من الأوكسيد. وبعد أن تقدم المقيم السياسي البريطاني بشكوى إلى سلطات الجمارك الإيرانية بشأن هذه الحادثة جرت اتصالات دبلوماسية بين الطرفين أكدت خلالها الحكومة الإيرانية من جديد حقها في ملكية جزيرة أبو موسى. وفي شهر يونيو ١٩٣٤، طلب الشيخ سلطان بن صقر، حاكم الشارقة، من المقيم السياسي البريطاني السماح له بمنح امتياز لأشخاص إيرانيين يعيشون^(١) في دبي. وبينما كان هذا الطلب قيد الدراسة، حصلت شركة بريطانية هي شركة جولدن فالى أوكرا أند أوكسيد كومباني ليمتد Golden valley Ochre And Oxide Co., Ltd

حصلت شركة جولدن فالى أوكرا أند أوكسيد كومباني ليمتد - Golden Val-ley Ochre And Oxide Co., Ltd على عقد اختياري لمدة ستة أشهر من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، حاكم الشارقة، وذلك في سبتمبر ١٩٣٤، مقابل دفعها لمبلغ ٥٠٠ روية، وذلك لاستغلال الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى. وفي شهر فبراير ١٩٣٥، وقعت هذه الشركة على عقد امتياز تجاري^(٢) مع الشيخ سلطان بن صقر، مما جعل الحكومة الإيرانية تأخذ ضدها موقفًا عدائيًا، وأرسلت احتجاجًا إلى لندن وطالبت بإلغاء هذا العقد حتى تحل مشكلة السيادة الإيرانية على

١ - د. روزماری سعيد - المرجع السابق ص ٢٤.

2 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894 An Agreement Made The Twenty Second Day of February One Thousand nin hundred and thirty - five Between Sheik Sultan Bin Saqar of Sharjah on the Trucial Coast of Arabia and Commander Robert Corbett Bayldon R. N.. (Retired) of Gillot House Henley - on Trames in the Country of Oxon England.

جزيرة أبو موسى. واعتبرت الامتياز باطلا وأكدت بتبغيته للجزيرة وعدم أحقية الشركة بالقيام بعمليات الاستغلال^(١).

فيما يلي نص الخطاب الموجه من وزارة الهند في لندن إلى القومندان آر سي. بيلدون المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٣٥، المتضمن الادعاءات الإيرانية بجزيرة أبو موسى. وزارة الهند رقم بى. رد ٣٥ / ١٧٨٤ وایت هول لندن ١٩ مارس ١٩٣٥

إلى القومندان آر. سي. بيلدون جيولت. هينلى أون تيمس - لندن عزيزى القومندان بيلدون،

علمنا بشكل سرى من المفوضية بأنه من خلال الحديث غير الرسمي الذى جرى مؤخراً بين أحد موظفى المفوضية وأحد المسؤولين فى وزارة الخارجية الإيرانية أشار الأخير إلى قضية الامتيازات الخاصة بالأكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى وإلى استمرار المطالبة الإيرانية بالجزيرة المذكورة. إننى أذكر هذه المعلومة السرية لتطلعوا عليها لأنه لا يمكن استبعاد احتمال أن يؤثر ذلك على شركتكم لاستغلال الأوكسيد الأحمر فى هرمز عند سماعهم حصولك على الامتياز فى جزيرة أبو موسى. المخلص جى. جى. ليتويت.

بادر وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٣٥ إلى إرسال خطاب إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران يتضمن موقف حكومته من منح الامتيازات

١ - د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٤ - ١٩٤٥، المرجع السابق، ص ٣٠٩؛ وانظر:

F. O. 371/ 18991 Bahrein Intellgonce Rebort No.1,19355 Olso R/ 15/ 2/ 8/ 41, Annual Report on Trucial Coast, Oman for 1934.



لاستغلال خامات الأكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى وعدم شرعية الموضوع من وجهة نظره، وفيما يلى نص الخطاب^(١):

من وزير الشؤون الخارجية الإيراني (الدائرة السياسية الثالثة) إلى الوزير المفوض رقم ٧٠ / ٦٣٠ ٢٨ مارس ١٩٣٥. بصدد الأكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى، تحاول إحدى الشركات البريطانية الحصول على الامتياز وبدأت بعض العمليات هناك فعلاً. فلقد تحدثت مرة أخرى مع سعادتك قبل حوالى شهرين مضت كما وثقت بعض المناقشات فى مناسبة أخرى مؤخراً من خلال السيد تروت. والآن وتأكيداً لهذه المحادثات وجدت من الضرورى جلب انتباه سعادتك إلى حقيقة أن مسؤولى الحكومة الامبريالية (الإيرانية) يعتبرون التصرف الذى قامت به الشركة البريطانية فى الحصول على الامتياز المذكور وجنى الأرباح من الموارد الطبيعية للجزيرة، غير شرعى ويعتبر تجاوزاً على ممتلكات الآخرين والذى تحتج ضده (الحكومة الامبريالية) كحق من حقوقها، وفى الوقت الذى تحتفظ بكل الحقوق المترتبة على المنافع والخسائر التى سببتها الشركة فإنها تتوقع من حكومة صاحب الجلالة اتخاذ الخطوات اللازمة والمبكرة لوقف مثل هذه العمليات فى ضوء الصداقة والتفاهم الجيد حالياً بين الحكومتين وكذلك فى ضوء احترام المبادئ التى تحكم فى العلاقات المتبادلة بينهما، ولا حاجة للقول بأنه فى حالة عدم تحقيق ذلك الأمر فإن الحكومة الامبريالية (الإيرانية) سوف تتابع الموضوع وتتخذ الإجراء اللازم والضرورى لحماية حقوقها الشرعية. باقر كاظمى.

أرسل وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ برقية إلى الوزير المفوض البريطانى فى طهران تضمنت تعليماته له بالإجابة على المذكرة الإيرانية

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - المرجع السابق ص ١١٢.

المتضمنة المطالبة بجزيرة أبو موسى وفيما يلي نص الخطاب^(١).

برقية - من وزير الخارجية البريطانية، لندن إلى وزير صاحب الجلالة، طهران، رقم ١٠٠ مكررة إلى حكومة الهند، نيودلهي، والمقيم السياسي البريطاني في أبوشهر بالإشارة إلى برقيتكم رقم ١١١

تكون إجابتكم على المذكرة الإيرانية تحريرياً وكما يلي:

لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة قبول الاحتجاج الإيراني أو القبول بوجود أى مبرر للشكوى الإيرانية بخصوص قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز استغلال الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى إذ تعلم الحكومة الإيرانية بأن حكومة صاحب الجلالة لم تعترف أو تقبل أبداً بالادعاء الإيراني بهذه الجزيرة أو الاعتراف بأن لها الحق فيها كما وأنها ليست مستعدة لذلك..

كما أنها لا توافق على خرق اتفاقية الحفاظ على الوضع القائم والموقعة بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الإيرانية. إن الاتفاقية لا تمنع أى محتل لأية أراض من القيام بتطور الأعمال التجارية العادية لتلك الأراضى التى يمثلها وإن الحكومة الإيرانية تعلم تماماً بأن حكومة صاحب الجلالة قد وافقت على منح هذا الامتياز الخاص بجزيرة أبو موسى موافقة تامة والذى يعتبر واحداً من الامتيازات التى تم منحها منذ فترة طويلة من قبل المالكين الشرعيين للجزيرة.

٢ - أترك لكم التصرف لصياغة الكلمات والعبارات الملزمة فى المذكرة. وما

١ - د. وليد الأعظمى - المرجع السابق ص ١١٣ وانظر:

R/ 15/ 1/ 263, India Office, London, to Commander R. C. Bayldon, London, 19 March 1935.

Ibid, from the Persian Minister fo Foreign Affairs to HM's Minister, Tehran, 28 March 1935.

Ibid, Telegram, No. 100 from Secretary of State for Foreign Affairs, London to HM's Minister, Tehran, 10 April 1935



دام أن وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة قد تم تفصيلها بالشكل الواضح فلا مانع من قيامكم بصياغة المذكرة بشكل ودى يدل على المجاملة. وفي حال دخولكم فى أية محادثات شفوية قد تجدونها ملائمة بإمكانكم آنذاك استخدام الحجة المتضمنة بأن قيام أصحاب الإمتياز الإيرانيين باستغلال موارد جزيرة صري لا يمكن اعتباره خرقاً للوضع القائم. وزير الخارجية صورة منه إلى البحرين - الوكالة السياسية، رقم بى. إيل. قم إس - ٢٨٧ وتاريخ ١٢/٤/١٩٣٥.

فيما يلى نص البرقية الصادرة من الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٥ المتضمنة استلامه للمذكرة أخرى من الحكومة الإيرانية بصدد المطالبة بجزيرة أبو موسى:

برقية - من وزير صاحب الجلالة، طهران، إلى وزير الخارجية البريطانية، لندن، رقم ١٧١ ومكررة إلى حكومة الهند، الدائرة السياسية الخارجية، ٤ مايو ١٩٣٥ سيملا رقم ١٠٥، المقيم السياسى، بوشهر رقم ٩١، ضابط البحرية الأقدم، الخليج العربى، بالإشارة إلى برقيتكم رقم ١٠٠ وخطابى رقم ١٦٨. استلمت مذكرة أخرى والتي تضمنت ما يلى:

(١) إن عدم اعتراف حكومة صاحب الجلالة بالحقوق الإيرانية فى أبو موسى لا يؤثر أبداً فى تلك الحقوق.

(٢) إن منح الامتياز قد بدل فى الحقيقة الموقف ليستفيد منه طرف واحد من اتفاقية الوضع القائم وليعرض مصالح الطرف الآخر للخطر وبالإضافة إلى ذلك فإنه تصرف يتعلق بالسيادة التى ضمنتها الاتفاقية.

(٣) إن التصريح الذى تضمنته مذكرتى بشأن منح الامتياز بالموافقة الثامنة من قبل حكومة صاحب الجلالة يُناقض ما جاء فى المذكرة بأنه مجرد عملية تجارية وتضمن المسائل وإذا كان الأمر كذلك فإن القضية تخضع لاتفاقية الأمر الواقع.

(٤) إن منح الامتياز السابق لم يتم بموافقة الحكومة الإيرانية مطلقاً والتي كانت تحتج دائماً ضده.

(٥) لذا فإن الحكومة الإيرانية تستمر فى احتجاجها وتطلب إلغاء منح الامتياز وقد تم إصدار التعليمات إلى الوزير المفوض الإيراني فى لندن لإبلاغ وجهة نظرها لكم.

(٦) ولقد اعترفت باستلام مذكرتكم هذه وأبلغتهم بأننى سأرسل صورة منها إليكم - هجيسن وفيما يلى نص مذكرة الحكومة الإيرانية المؤرخة فى ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الصادرة عن وزير الخارجية الإيرانية إلى الوزير المفوض البريطانى من لندن^(١)

من وزير الخارجية الإيراني (الدائرة السيامية الثالثة، إلى الوزير المفوض (البريطانى) لصاحب الجلالة، رقم ٦٢٦ / ١٤٣٠، ٣٠ أبريل ١٩٣٥.

السيد الوزير،

بالإشارة إلى مذكرتكم الموقرة رقم ٢٣٧ وتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٥ حول موضوع امتياز الاوكسيد الاحمر لجزيرة أبو موسى فقد استلمناها وقمنا بدراستها جيداً.

إن المذكرة تضمنت نقاطاً معينة ووجدت من الضرورى إحاطة سعادتكم بوجهات نظر حكومتى تجاه كل نقطة من هذه النقاط بشكل مستقل:

١ - د. وليد الأعظمى - نفس المرجع - ص ١١٥ وانظر:

I.O.R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, Telegram, from HM's Minister, Tehran, to HM's Secretary of State for I. O.. R/ Foreign Affairs, London, No. 171. 4 May 1935.

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, from the Iranian Minister of Foreign Affairs to HM' Minister, Tahrn No 1430, 30 April 1935.



١ - أشار سعادتكُم فى الفقرة ٢ من المذكرة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تقبل مطلقاً فى الماضى بالإدعاءات الإيرانية بصدد جزيرة أبو موسى كما وأنها لم تعترف بأن لإيران حقوقاً فيها .

وقبل الإجابة على هذه النقطة وجدت من الضرورى أن أشير إلى حقيقة أن حقوق الحكومة قائمة على سلسلة من السوابق والحقائق التاريخية والجغرافية والمبادئ المعترف بها للحقوق الدولية والعامة وأنها ليست من النوع الذى يترتب عليها ضياع حقوق الحكومة المعنية فى حالة عدم اعتراف أو حتى رفض الاعتراف بها من قبل الطرف الآخر . أما بخصوص إشارتكم إلى أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تعترف فى الماضى بادعاءات الحكومة الإيرانية بهذه الجزيرة أو لم تقبل بأية حقوق ، فإن هذه الحقيقة لا تهز حقوق الحكومة الامبريالية . وأرى من الضرورى جلب انتباه سعادتكُم إلى حقيقة أن قضية جزيرة أبو موسى تشكل جزءاً من القضايا البارزة أو المتنازع عليها بين الحكومتين ، وأن المفوضية البريطانية وكذلك موظفو وزارة الخارجية البريطانية كانوا على الدوام يحضون على الحفاظ على الوضع الحالى سواء تحريراً أو شفويًا وطلبوا عدم القيام بأى إجراء لحين إجراء المفاوضات بين الحكومتين حول هذا الموضوع أو القضايا الأخرى المتنازع عليها ، ويشكل هذا العمل بحد ذاته برهاناً يظهر بأن الادعاء بالملكية بهذه الجزيرة من قبل أى قوة غير الحكومة الإيرانية لا يمكن الاعتراف به باعتبارها قضية لا يمكن الجدل فيها .

٢ - لقد ذكرتم فى الفقرة ٣ من مذكركم الموقرة بأنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن منح الامتياز المذكور إلى شركة بريطانية لا يشكل خرقاً لاتفاقية الوضع القائم . بهذا الخصوص فإننى آسف لأننى لا يمكن أن أتفق مع وجهة نظر سعادتكُم ومع وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة إذ أن الهدف من الوضع القائم هو الحفاظ على الموقف فى الوقت الذى تم فيه التوصل إلى توقيع اتفاقية الوضع

القائم. لذا فلا يجوز لأى من الطرفين القيام بما من شأنه تغيير الموقف لصالح طرف واحد والأضرار بمصالح الطرف الآخر. وعدا ذلك فإن منح الامتياز الناجم عن الآثار والنتائج (الخ) لحقوق السيادة، وإن تلك السيادة هى قضية سياسة تدخل ضمن مظلة الوضع القائم. وفى ظل هذه الظروف. وبغض النظر عن كيفية النظر إلى هذه القضية، فقد تم الإخلال وبشكل واضح بالوضع القائم وقد حصل بعض التغيير فى الموقف الذى كان قائماً فى السابق، ومن وجهة نظر المنفعة المادية وتنفيذ حقوق السيادة، بالمقارنة بالماضى وإن الحكومة الإمبريالية تجد نفسها مخولة تماماً فى الاستمرار فى احتجاجها وتطلب إلغاء الامتياز الممنوح ووقف أعمال الاستغلال.

٣ - أما بالنسبة للنقطة الأخرى التى وردت فى الفقرة ٣ فى مذكرتكم الموقرة المتضمنة «أما الامتياز الذى منح بالموافقة التامة لحكومة صاحب الجلالة بصدد جزيرة أبو موسى» أعتقد أن سعادتكم كان يرغب بالإشارة إلى التزامات بعض شيوخ الخليج العربى فى علاقاتكم الخارجية تجاه الحكومة البريطانية، وإذا كان الموضوع كذلك فإننى أجد من الضرورى الإشارة إلى حقيقة أن هذه الجملة تناقض الجملة السابقة فى نفس الفقرة إذ يعتبر منح الامتياز مشابهاً للصفقات التجارية لمن يحتل إقليم أو أراض أخرى داخل أراضيه المحتلة وفى الوقت الذى طرحتم فيه الموضوع بأنها قضية داخلية وشخصية إلا أنه يبدو أن موظفى حكومة صاحب الجلالة، على العكس، اعتبروا الامتياز الممنوح قضية سياسية وتتعلق بالعلاقات الخارجية ووجدوا من الضرورى أنه كان يجب أن يُمنح بموافقة الحكومة البريطانية، وعدا عن ذلك التناقض فإن الاستنتاج الآخر الذى فهمته من الجملة هو أن الموضوع أخذ طبيعة سياسية ويقع ضمن دائرة اتفاقية الوضع القائم لذا فإن الطلب الذى تقدمت به الحكومة الامبريالية (الإيرانية) يعتبر صحيحاً وشرعياً.

٤ - وأخيراً فقد ذكر سعادتكم فى نهاية نفس الفقرة بأن الإمتياز المذكور واحد فى سلسلة من الامتيازات التى تم منحها من قبل مالكى الجزيرة خلال فترة



طويلة من السنوات، وفي الوقت الذى اعترض فيها على كلمات «المالكين الشرعيين» المذكورة فى هذه الجملة فلإننى أجلب انتباه سعادتكم إلى حقيقة أن النشاطات والاجراءات التى تمت بصدد هذا الموضوع لم تحظ أبداً بموافقة حكومتى لذا فإنه تم النظر إلى تلك النشاطات والاجراءات كسوابق لهذه القضية وكانت الحكومة الإيرانية فى كل مرة تسمع بمثل هذا التدخل، لا تتوانى عن تقديم الاحتجاج والاحتفاظ بحقوقها.

وختاماً فقد تم إصدار التوجيهات إلى الحكومة الامبريالية فى بلاط لندن لطرح وجهات نظر الحكومة الامبريالية على الأوساط الرسمية المعنية. باقر كاظمى
كما بعث مدير شركة الأنكلو - إيرانية للبترول برسالة إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة للتنقيب عن البترول فى جزر الطنب بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ الرقم (٧٢/ ٩١) ورسالة ثانية بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٥، حيث جاء فى الكتاب الأول ما يلى: (١)

« ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥، عدد ٧٢ - أ / ٧.

Anglo - Iranian Oil Company, Limitd

حضرة جناب الأمجد صاحب الفخامة الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة المحترم - صاحب الفخامة.

نشكركم على كتابكم من البحرين المؤرخ فى نوفمبر ١٩٣٥، الموافق ٤ شعبان ١٣٥٠هـ ونأمل أن يبارتكم إلى البحرين كانت مرضية وعسى الآن أنكم قد عدتم إلى رأس الخيمة سالمين. لقد أسرنا كل ما كتبتم عن جزيرة الطنب وعن

١ - د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، الوثيقة المنشورة فى الملحق رقم (١٣)، ص ٨٤.

بعض المواقع الأخرى داخل حدود بلادكم ونحن الآن ننظر فى مسألة التنقيب عن البترول فى بلادكم مع مناطقها بموجب قبولكم بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى ١٣٥٤ وسنعرفكم عن رأينا بشأن هذه المناطق بالسرعة الممكنة هذا ولفخامتكم فائق الاحترام.

المخلص - أى أج - أو الكنكنين المدير العام.

كما بعث مدير شركة البترول الأنكلو - الإيرانية برسالة ثانية يعرب فيها عن أمله فى التوصل إلى اتفاق بشأن التنقيب عن البترول فى جزر الطنب، حيث كتب بوضوح أكثر بقوله: (١)

«التاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٥ العدد ٧٢ - هـ / ٧ :

جناب الأكرم الأمجد حضرة صاحب الفخامة الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة المحترم،

بعد التحية والاحترام،

لاحقًا لكتابنا الرقم (٧٢ - ٧ / ١) المؤرخ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ لنا الشرف أن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب أننا سنواصل التنقيب هناك إذا رأينا ذلك من الضرورة، وحيث أنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار، هذا واقبلوا فائق الاحترام ودمتم.

المخلص - أى. أخ أو الكنكنين

المدير العام

ورغم ملكية جزر الطنب لرأس الخيمة وسيادتها باعتراف بريطانيا نفسها إلا

١ - د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، الوثيقة المنشورة فى الملحق رقم (١٤)،



أن الوثيقة المؤرخة في ٤ مايو عام ١٩٣٥ تكشف لنا عن الرسالة التي أرسلها الوزير المفوض البريطاني في طهران المستر هوكسن (Mr. Knatchbail Hagessen) إلى حكومته في لندن من أن وزير الخارجية الإيراني - كاظمي - اقترح عليه إمكانية عقد اتفاقية ثنائية بين إيران وبريطانيا يتقرر بموجبها اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيرانية على جزر الطنب وأبو موسى ومساندة بريطانيا لإيران في مسألة شط العرب، ومقابل ذلك تعترف إيران باستقلال البحرين وبالعلاقة القائمة بين بريطانيا وإمارات الساحل العماني. ولما كانت مسألة شط العرب مرفوعة إلى عصبة الأمم لمناقشتها بين العراق وإيران في ذلك الوقت فقد اقترحت إيران أن تسقل المباحثات حول ذلك الموضوع إلى جنيف لاتخاذ موقف محدد بشأنه^(١).

ورسائل شركة الوادي الذهبي المحدودة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٦، فتشرح لنا المراسلات المتبادلة بين الشركة ومهندسها رينير «Rainier»، وكذلك سير عمل الشركة وإنجازاتها في جزيرة أبو موسى، ومعدات لها ولوازمها الآتية عن طريق ميناء الشارقة^(٢)، واحتياجاتها الخاصة وغير ذلك من الأمور. أما إنتاج الأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى فقد بدأ تصديره إلى الخارج بعد مرور عام واحد من اكتشافه بكميات تجارية. ولقد تم شحن أول سفينة محملة بالأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى في شهر أبريل من عام ١٩٣٦، وأبحرت أول سفينة من مينائها بحمولة ١,٠٠٠ طن من هذا المعدن^(٣). ولقد تم أخذ عينات من هذا المعدن وإرسالها إلى المختبرات

١ - د. مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، ص ٣٢؛ وانظر:

F. O. 371/ 1880, E2 809/ 4/ 9/ Telegram tron Mr. Hugessen, Tehran Dated 4 th May, 1935.

2 - I. O. and R. - R/ 15/ 2/ 894 - from the Golden Valley Ochre and Oxide Co. Ldd. To - It - Col. Loch, Political Agent - Bahraim - 20 th February 1936.

3 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ fron The Valley Ochre and Oxide Co. Ltd - To. It. Col. G. Loch, Political Agenre Bahran 17 th. April 1936



الإمبراطورية «بكلكتا»، لفحصها ومعرفة ما مدى قيمتها، من حيث جودتها، ومن الناحية التجارية، وغيرها من أمور الفحوصات. واتضح بعد ذلك تشابه هذا الخام مع الخام الموجود في جزيرة هرمز، وأنه جيد وصالح^(١)

وقعت بعض المشكلات بين شركة الوادي الذهبي المحدودة وبين حاكم الشارقة على أثر بعض المخالفات من جانب الشركة، مما جعل حاكم الشارقة يأخذ بعض التصرفات ضد الشركة.

رفعت الشركة احتجاجاً إلى المقيم السياسي البريطاني، عن تصرفات حاكم الشارقة تجاهها، وعلى أثر ذلك قام البضايط السياسي في الشارقة، المستر جاكسون - G. N. Jackson - Political Officet, Trucial Cost, Sharjh - بالاتصال بحاكم الشارقة، واتضح بعد المناقشة مع الشيخ أنه يدافع عن اتفاقيته مع الشركة، واستطرد قائلاً بأنه حسب الاتفاقية لا يحق للشركة أن تفتح محلات وحوانيت في جزيرة أبو موسى الأمر الذي يحرم رعاياه من كسب أرباحهم. كما أنه قدم اعتراضه على تصرفات الشركة عندما قامت ببناء مطعم للشركة^(٢).

رأى الوكيل البريطاني في الشارقة أنه بموجب المادة السادسة من الاتفاقية الرئيسية بين الشيخ وبين الشركة، لا يحق للشركة أن تفتح محلات لبيع المواد الغذائية للعمال. وكان من المتوقع أن يعرض الشيخ هذه النقاط على المقيم السياسي

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ Copy of Letter dated - 13. 2. 39 received from Messrs - Imperial Chemical Industries (India) Ltd., Calcutta.

2 - I. O. and. R - R/ 15/ 2/ 894 - no. 1214. 111 Memorandum from Britrsh Agency. Shatja, Sharjah, Dated 13 th December, 1947. To Mr. E. Innes Bocock, Messrs Golden Vally ochre and Oxide co. L td.

البريطاني^(١) وفى حالة ما إذا كان لابد من القيام بذلك، فإن الشيخ سوف يفرض ضريبة على شحن المواد الغذائية لهذه المحلات، وأكد أنه يتمنى أن تكون أسعارها معقولة. وقدم الوكيل البريطاني بالشارقة قائمة بالأسعار، ولكن هذه الأسعار لم تكن ثابتة. وفى نفس الوقت أثير موضوع خليفة بن سيف، وكيف أنه كان يريد توظيف بعض رعايا الشارقة فى الشركة، حسب رغبة الحاكم^(٢). وبعد عدة أيام قدم بوكك «Pocock»، مندوب شركة الوادى الذهبى احتجاجاً إلى وكيل المعتمد البريطانى فى الشارقة، ضد خليفة بن سيف، الممثل الشخصى لحاكم الشارقة فى جزيرة أبو موسى، على تصرفات الأخير تجاه عمال الشركة وكيف أنه أخذ ثلاثة عمال من الشركة، وأراد أن يرسلهم من الجزيرة بالقوة. وقال أن الوضع فى الجزيرة غير مرضٍ، وطالب بإجراء مباحثات معه، وأن ترفع الوكالة البريطانية تقريراً عن تصرفات خليفة سيف، وتشرحه لحاكم الشارقة^(٣).

هذه هى بعض المراسلات عن طريقة سير عمل الشركة فى جزيرة أبو موسى، وكان امتياز الشركة نفسها مع حاكم الشارقة خير دليل على السيادة العربية على هذه الجزيرة، والاعتراف بها من قبل الحكومة البريطانية، وكذلك شركة الوادى. وكانت إيران قد قدمت عدة احتجاجات إلى لندن على تصرفات الشركة، دون أن تتلقى أى رد من الحكومة البريطانية.

وفى رسالة صادرة من شركة «فالى واتر ميلزوكولور كومبانى» البريطانية فى

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ - No. 1214. 115. Memorandum from British Agency. Sharjah Dated 13 th Desember 1947. to Mr. E. Innes Bock, Messrs Golden Vally ochre and oxide Co. Ltd.

2 - I. O. and R - R - R/ 15/ 2/ 894/ - No. 1214. 115. Memorandum from British Agency. Sharjah To. Mr. E. Innas Boock.

3 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 894/ - 24/ 11/ 47/ E. Innes Pocock Jezirat Bu Musa, To The British Residency Agent, Sharjah



٢٤ سبتمبر / ١٩٣٦ والتي كانت تقوم بتصنيع وطحن الأوكسيد الأحمر المستورد من جزيرتي أبو موسى وهمز استفسرت الشركة من وزارة الخارجية البريطانية عن عائديه جزيرة أبو موسى لإمكان الاستمرار فى أعمالها. وفيما يلي نص جواب الخارجية البريطانية على الاستفسار:

وزارة الخارجية - لندن - إلى شركة فالى واتر ميلز كولور، ١ أكتوبر ١٩٣٦
نير برستول - كينشام ١١

سيدى،

استناد إلى توجيهات وزير الخارجية المستر إيرن فإنى استلمت خطابكم المؤرخ فى ٢٤ سبتمبر بخصوص وضعية جزيرة أبو موسى الواقعة فى الخليج العربى.

٢ - وجواباً على ذلك فإنى أرجو إحاطتكم علماً بأن الجزيرة ليست إيرانية بل تعود إلى حاكم الشارقة الذى هو تحت الحماية البريطانية. والشارقة إمارة عربية تقع على الساحل العربى من الخليج العربى. لاسى بيجالى.

وفيما يلي نص الخطاب الموجه من وزارة الهند فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٦ إلى وزير الخارجية البريطانى المتضمن مقترح المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى للسماح بقيام «شركة جولدن فالى» باستغلال الأوكسيد الأحمر بالاتصال بحاكم الشارقة من خلال المعتمد السياسى فى البحرين بصدد استغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى^(١)

(١) د. وليد الأعظمى - المرجع السابق - ١١٨ وانظر:

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, Enclosure in F0 Covering Letter 2 October 1936 to Valley Water Mills Color Company, New Bristol, Keynsham.

I. O. R - R/ 15/ 1/ 263 - Ibid, India Office, London, 19 December 1936 to FO



وزارة الهند وايت هول - لندن، ١٩ ديسمبر ١٩٣٦ - إلى وزير الخارجية -
لندن.

٢ - إذا ما توصلت الشركة إلى اتفاق مع حاكم رأس الخيمة وبدأت عملياتها في الجزيرة وإذا ما علمت الحكومة الإيرانية بذلك فلا شك أنها ستحتج على منح الامتياز لها وعدم شرعية ذلك. ومن ناحية أخرى وفي ضوء احتلال الأمر الواقع للجزيرة من قبل حاكم رأس الخيمة ونظراً لعدم اعتراف حكومة صاحب الجلالة بادعاءات الحكومة الإيرانية فإنه يبدو أن هناك اعتراضاً على المقترح الحالي. وسيكون الوضع مشبهًا لامتياز الشركة في جزيرة أبو موسى عدا أنه بقدر تعلق الأمر باللورد ريتلاند فلا يوجد هناك أى امتياز سابق يتعلق بطنب. وبهذا الاستثناء سيكون من الممكن تبني نفس الموقف تجاه أى احتجاج إيراني كما أشار إليه في البرقية الموجهة إلى وزير صاحب الجلالة في طهران رقم ١٠٠ وبتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ المرفقة بها خطاب وزارة الخارجية رقم أى ٩١ / ٦٥٣ / ٢٣٢٨. وتم إرسال صورة من هذا الخطاب إلى البحرية. جى. سى. ولتون.

وجهت وزارة الهند في لندن بتاريخ ١٢ يناير ١٩٣٧ خطاباً إلى القومندان بيلدون الذى كان يرغب في الحصول على امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر في جزيرتى طناب الكبرى والصغرى للتأكد فيما إذا كان لا زال راغباً في الحصول على الامتياز^(١):

وزارة الهند، وايت هول - لندن، ٢٢ يناير ١٩٣٧.

عزيزى القومندان بيلدون،

لقد تم الاتفاق، بعد القيام بزيارتكم لنا هذا المساء، على إرسال خطاب لك يشرح القضية التى ناقشناها سوية. واستلمنا تقريراً من المقيم السياسى فى الخليج

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص ١١٩.



العربي يتضمن استفسار حاكم رأس الخيمة لإحاطته علماً فيما إذا كانت شركة جولدن فالى أوكر وشركة الأوكسيد لا زالت راغبة فى الأوكسيد المتواجد فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى لكى يتمكن من التصرف إذا لم تكن الشركة راغبة فى الحصول على الامتياز ولمنحه لطرف آخر. إن هذه الجزر تعود للشيوخ القواسم على الساحل العربى وهما حاكما الشارقة ورأس الخيمة. وحاكم رأس الخيمة هو «الشريك الرئيسى» وهو الذى يملك الجزيرة فى الوقت الحالى دون الاجحاف بحقوق حاكم الشارقة. وإن أى اتفاق للحصول على امتياز التنقيب واستغلال الأوكسيد فى الجزيرة يجب أن يكون مع حاكم رأس الخيمة.

فهمت منكم بأنه بالرغم من أن طاقات الشركة مكرسة حالياً لعملكم فى جزيرة أبو موسى إلا أنه لا زالت الرغبة قائمة فى التنقيب واستغلال جزر طنب. إلا أن السؤال الأول هو نوعية الاحتياطات الموجودة فى تلك الجزر. ولقد اقترحتم بعد ذلك الطلب من الحاكم إرسال نماذج من معدن الأوكسيد الأحمر إلى وكيل الشركة المحلى هناك. ولقد قمنا بالاتصال بهذا الخصوص بالمقيم السياسى البريطانى وبالمعتمد السياسى البريطانى فى البحرين اللذين من خلالهما يتم الاتصال بالشيخ. ونعتقد بأنكم ستقومون بالاتصال بوكيلكم المحلى بهذا الشأن.

لذا أرجو إحاطتى علماً إذا كنتم ترغبون الاقتراح بإضافة أو تصحيح أية معلومات بشأن المقابلة التى تمت. ولقد علمت بأن جماعتكم ستستمر فى رفع العلم فى الخليج العربى حتى شهر أبريل إذ قمنا بإرسال خطاب إلى المقيم السياسى البريطانى فى البريد هذا اليوم وبالإمكان متابعة الموضوع بإرسال خطاب آخر عند الضرورة. المخلص إم. جى. كلاسون وفيما يلى نص الخطاب الموجه من المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر إلى وزير الخارجية البريطانية والمؤرخ فى ١٥ يونيو

العربي يتضمن استفسار حاكم رأس الخيمة لإحاطته علماً فيما إذا كانت شركة جولدن فالى أوكر وشركة الأوكسيد لا زالت راغبة فى الأوكسيد المتواجد فى جزيرتى طنط الكبرى والصغرى لكى يتمكن من التصرف إذا لم تكن الشركة راغبة فى الحصول على الامتياز ولمنحه لطرف آخر. إن هذه الجزر تعود للشيوخ القواسم على الساحل العربى وهما حاكما الشارقة ورأس الخيمة. وحاكم رأس الخيمة هو «الشريك الرئيسى» وهو الذى يملك الجزيرة فى الوقت الحالى دون الاجحاف بحق حاكم الشارقة. وإن أى اتفاق للحصول على امتياز التنقيب واستغلال الأوكسيد فى الجزيرة يجب أن يكون مع حاكم رأس الخيمة.

فهمت منكم بأنه بالرغم من أن طاقات الشركة مكرسة حالياً لعملكم فى جزيرة أبو موسى إلا أنه لا زالت الرغبة قائمة فى التنقيب واستغلال جزر طنط. إلا أن السؤال الأول هو نوعية الاحتياطات الموجودة فى تلك الجزر. ولقد اقترحتم بعد ذلك الطلب من الحاكم إرسال نماذج من معدن الأوكسيد الأحمر إلى وكيل الشركة المحلى هناك. ولقد قمنا بالاتصال بهذا الخصوص بالمقيم السياسى البريطانى وبالمعتمد السياسى البريطانى فى البحرين اللذين من خلالهما يتم الاتصال بالشيخ. ونعتقد بأنكم ستقومون بالاتصال بوكيلكم المحلى بهذا الشأن.

لذا أرجو إحاطتى علماً إذا كنتم ترغبون الاقتراح بإضافة أو تصحيح أية معلومات بشأن المقابلة التى تمت. ولقد علمت بأن جماعتكم ستستمر فى رفع العلم فى الخليج العربى حتى شهر أبريل إذ قمنا بإرسال خطاب إلى المقيم السياسى البريطانى فى البريد هذا اليوم وبالإمكان متابعة الموضوع بإرسال خطاب آخر عند الضرورة. المخلص إم. جى. كلاسون وفيما يلى نص الخطاب الموجه من المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر إلى وزير الخارجية البريطانية والمؤرخ فى ١٥ يونيو



القائم. ولقد تحدث السيد أنصاري بصراحة وقال بأنه يريد التأكيد على أهمية هذه القضية. ولم تكن هناك أية شركة عاملة هناك في الجزيرة عند توقيع اتفاقية الوضع القائم إذ يعتبر دخول شركة جولدن فالى إلى جزيرة أبو موسى لاستغلال مناجم الأوكسيد الأحمر تطوراً جديداً ويشكل في الحقيقة، خرقاً للوضع القائم.

٣ - والتقيت والسيد أنصاري بعد يومين بشأن قضية أخرى وأثار الموضوع بنفسه وكررنا نفس النقاش والجججج التي تبادلناها في عام ١٩٣٥ وأشار إلى أن استغلال الأوكسيد الأحمر يعتبر خرقاً للوضع القائم والذي أدى إلى هبوط قيمة الممتلكات التي تطالب بها إيران فأجبت بأن اتفاقية الوضع القائم لا يمكن أن تتضمن ولم تتضمن عدم ممارسة الأعمال التجارية على الجزيرة وأن الشيخ قام بمنح الامتياز لعدة سنوات والذي يعتبر ممارسة لحقوقه لتطوير ممتلكاته.

٤ - وأجبت السيد أنصاري في النهاية على استفسار طرحه بضرورة إحاطتكم علمًا بوجهات نظر الحكومة الإيرانية وقلت بأننى لا أتوقع أن يطرأ أى تغيير على وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة والذي عبرت عنه بعد دراسة دقيقة قبل سنتين.

٥ - سأرسل صوراً من هذا التقرير إلى سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية برقم ٩٨ وإلى فخامة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى برقم ٤٩. المخلص أيج. جى. بيمور.

وجه الوزير المفوض البريطانى فى طهران بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٣٩ خطاباً إلى وزير الخارجية البريطانى الفايكوت هاليفاكس تضمن تفاصيل حديثه مع الوزير المفوض الهولندى حول ضرورة عدم شمول جزر أبو موسى وطنب الكبرى بامتياز الشركة الهولندية والممنوح من قبل الحكومة الإيرانية للتنقيب عن النفط فى هذه



الجزر إذ أكد على عدم عائدتها للحكومة الإيرانية، وفيما يلي نص الخطاب^(١)
حضرة اللورد،

بالإشارة إلى خطابي رقم ١١٤ إلى وتاريخ ١٥ أبريل، أتشرف أن أنقل إليكم ما دار من حديث بيني وبين زميلي الهولندي حول الامتياز الهولندي الجديد. لقد قلت بأنني لاحظت بأنه من المحتمل أن يشمل امتياز المنطقة الجنوبية جزر أبو موسى وطنب إذ تدعى الحكومة الإيرانية بأنها جزء من أراضيها لذا فإنها تعتبرها جزراً إيرانية تقع ضمن المنطقة المحددة. ولا أعتقد بأن الشركة مع كل هذه المساحة الكبيرة التي تتمتع بها ستكون مهتمة بجزر صغيرة وخاصة أن الأكسيد الأحمر لا يشمل الامتياز المذكور، ووجدت أنه من المناسب تذكيره بأن هذه الجزر ليست إيرانية وأنه ليس من الممكن لأي شركة أجنبية أن تعمل هناك في حالة رغبتها وفي ظل الامتياز الممنوح من قبل الحكومة الإيرانية.

٢ - قال السيد بوتينجا وتشر (الوزير الهولندي) بأنه في الوقت الذي تم التفاوض حول موضوع الامتياز فإنه ليس من المحتمل أن تهتم الشركة بالجزر عدا جزيرة قشم. وتعهد بإيصال ما سمعه عن أبو موسى وطنب إلى بلاده مع أحد مدراء الشركة حال عودته إلى القطر. ولا أعتقد أن هناك مخاطر في الظروف الحالية من تدخل الشركة في الجزر.

محاولة شركة الوادي الذهبي مد امتيازها إلى جزيرة الطنب:

نجد مثالا آخر على السيادة العربية على الجزر، عندما حاولت شركة الوادي الذهبي مد امتيازاتها إلى جزيرة الطنب. والمراسلات التالية بين شركة الوادي

(١) وليد حمدي الأعظمي - نفس المرجع ص ١٢٢ وانظر:

FO 371/ 23264, British Legation, Tehran, No 120 E To Viscount Hali-fax, FO, 18 April 1939.



الذهبي والمقيم البريطاني مع حاكم رأس الخيمة، كلها تبين لنا أن الجزر العربية كانت تحت السيادة العربية ودراستنا لهذه السجلات تؤكد لنا ذلك. فقد كتب الوكيل المعتمد البريطاني في الشارقة إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين يعرض عليه مطالب القمندان رينير - Commander - Rainier فى ٣ فبراير، وأنه يود أن يقوم بزيارة قصيرة لحاكم رأس الخيمة، لمقابلته فى الوقت المناسب له وطلب الوكيل البريطانى فى الشارقة ترخيصاً من الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين للقمندان «رينير» حتى يتمكن من مقابلة حاكم رأس الخيمة حسب رغبة هذا الأخير^(١).

وبعد الموافقة على ذلك، بعث الوكيل البريطانى فى الشارقة برسالة إلى الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخيمة، يقول فيها أن المهندس القمندان «رينير»، مهندس شركة الوادى الذهبى، وهو مختص فى الأوكسيد الأحمر، يرغب فى القيام بزيارة تفقدية إلى جزيرة الطنب، وذلك لمدة أربعة أو خمسة أيام، لإجراء بعض الفحوصات والاكتشافات، خلال وجوده فى الجزيرة، لمعرفة مدى إمكانية وجود أوكسيد الحديد الأحمر فى الجزيرة، ونوعيته، وهل يوجد بكميات كبيرة يمكن استغلالها تجارياً، مثل الموجود فى جزيرة أبو موسى، حتى يتمكن من عمل اتفاقية، وعقد الامتياز معه، لاستخراج هذا المعدن وتسويقه. لهذا فإنه يرجو من حاكم رأس الخيمة أن يسمح للمهندس «رينير»، ويعطيه هذه الإجازة لزيارة الجزيرة، كما يخبر مثله فى جزيرة الطنب عن زيارة المهندس^(٢)، حتى يستقبله ويقدم له كل التسهيلات.

1 - I. O. and - R - R/ 15/ 2/ 893 - Confidential No. C/ 133 - 24/ 1. Minerals Red Oxide of Tamb Island. Memorandum British Agency Sharjah to - The Political Agent Bahrain. 9 th February 1938

2 - I. O. and R. - R/ 15/ 2/ 893/ - Translation of Letter No. C/ 110 dated the 2 nd Dhul Hijjah 1356 equivalent to the 3 rd February 1938 from the Residency Agent, Sharjah To - Shaikh Sultan bin Salim, Ruler of Ras al - Khaimah.



وافق حاكم رأس الخيمة على السماح للمهندس بزيارة الجزيرة، وبعث بثلاث رسائل، الأولى منها إلى المهندس القمندار «رينير»، مهندس الشركة، يحثه فيها على الاستعجال فى أمر الكشف على أوكسيد الحديد الأحمر، وإلا فإنه سوف يجلب شركة أخرى للقيام بذلك. وأما الرسالة الثانية فهي إلى الوكيل البريطانى، يخبره فيها بأنه أعطى إذنه وسمح للمهندس بالذهاب إلى جزيرة الطنب. وأما الرسالة الثالثة فهي إلى ممثله الشخصى فى الجزيرة، حتى يستقبل المهندس ويهئ له كل ما يحتاجه أثناء إقامته فى الجزيرة.

نورد فيما يلى تلك الخطابات الثلاث، للتأكد من معرفة مضمونها، وكيف أن السيادة على جزر الطنب كانت لحاكم رأس الخيمة:-

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى مهندس الشركة:

أولاً:-

الرسالة الموجهة من سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى المهندس «رينير» مهندس الشركة.

«من سلطان بن سالم لحضرة الأفخم المحترم صديقنا العزيز القمندار رينير مهندس المعز فى أبو موسى.

بعد التحية والاحترام اللائق لمقامكم لقد طلب منى وكيل الدولة البريطانية خان صاحب السيد عبد الرزاق الإذن لكم لأجل الذهاب إلى الطنب. حلت البركة. أخبر حضرتكم أنه مسموح لكم بالذهاب إلى الطنب ونابيوه لأجل الكشف على معادن المغر فيها وتجدون فى طيه كتاباً إلى وكيلنا هناك تسلمونه إليه بناء على ذلك ألفت نظركم يا حضرة القمندار أنه مضت علينا مدة ولم نجد التفاهم معكم فى سبيل المعدن المذكور ومن المعلوم أن إبقاء المسألة فقط على كشف وتأخير بدون مصلحة مرضية هذا شئ غير لائق فالذى أرغب فيه أنه بعد كشفكم هذه



الدفعة يجب أن تعرف غاياتكم إما رغبة فى حل القضية بيننا أم عدم رغبة ويمكننا التصرف مع الشركات الأخرى ولى وطيد الأمل فى حل المسألة مع حضرتكم هذا وفى الختام تفضلوا بقبول فائق احترامى ودمتم ٣ ذى الحجة ١٣٥٦ هـ (١)

أما الرسالة الثانية فقد أرسلها الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخيمة برفقة رسالته الأولى والمرسلة إلى المهندس «رينيسير»، وأرسل تلك الرسالة الثانية إلى وكيله ومثله الشخصى فى جزيرة الطنب، يطلب منه السماح للمهندس بالكشف عن معدن أو أكسيد الحديد الأحمر فى الجزيرة، وحسن استقباله ومعاملته، حتى يتمكن من إخراج مهمته الاستكشافية على خير وجه (٢).

رسالة سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية فى الشارقة:

وأما الرسالة الثالثة فقد كانت موجهة من حاكم رأس الخيمة إلى وكيل الدولة البريطانية فى الشارقة، ويدعى عبد الرزاق، ويشرح فيها عن إعطائه رخصة الزيارة للمهندس، ويطلب سرعة الإيجار فى كشف أو أكسيد الحديد الأحمر، وفيما يلى نصها:-

«من سلطان بن سالم إلى جناب الأفخم الامجد الأخ المكرم خان صاحب السيد عبد الرزاق وكيل الدولة المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام ودمتم محروسين. وعنا من

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al Khaimah to Commander Rainier (Retired) at Abu Musa dated 3 rd Dhul Hijjah 1356 (i. e. 4th February 1938)

2 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al Khaimah to Mahmud bin Muhammad, Shaik's Agent at Tunb dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i. e. 4th February 1938).

فضل الباري كما تحبون، كتابكم المكرم رقم ٢ ذى الحجة الموافق ٣ فبراير وفهمت ما تضمنه بخصوص طلبكم الإذن منا حسب طلب القمندان «رينير» مهندس المغر لأجل زيارة طنّب، لا بأس تجدون في طيه كتاباً للمذكور تشرفون عليه وتسلمونه له.

فعليه يا عزيزي ألفت نظركم أن هذه المسألة كما لا يخافكم مخاطبتنا العام الماضي إلى معتمد الدولة البريطانية في البحرين ورده الجواب إلينا على يدكم في محرركم رقم ٢٥ ذى القعدة تحت ٩٢ ولا زلنا ننتظر انتهاء المسألة وحلها ولقد طال علينا الأمد ولم نجد فائدة في العطال ومن المفهوم الذي نرغب فيه هو انتهاء المسألة بيننا وبين القمندان بحل مرض. فبناء على ما تقدم التمس منكم تشعرون فخامة رئيس الخليج العربي وكذلك القمندان «رينير» أنه لا يمكننا تأخير المسألة أريد مما تأخر فيكون بعد الكشف تعرف رغبة الشركة ونحل المسألة أم ضدها ويمكننا مساومة غيرها من الشركات هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي ودمتم ٣ ذى الحجة ١٣٥٦هـ (١)

لا يدع هذا مجالا للشك في أن أحكام الشارقة ورأس الخيمة كانا يتعاملان مع الشركة على أنهما أصحاب الأرض والسيادة، فيعطونها الامتياز أو يوقفونه، أو يمدون الامتياز من جزر أبو موسى إلى جزر الطنب أو يمنحونه لشركة أخرى. وأيدت بريطانيا ذلك، مما أضاع كل قيمة لادعاءات إيران في هذه الجزر العربية في ذلك الوقت. وجاءت مسألة رفع العلم لكي يؤيد ذلك. وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد طرحت مشروعاً يقضى بنقل ملكية جزيرتي الطنب

1 - I. O. and R - R/ 15/ 2/ 893/ Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Ras al - Khaimah - to the Residency Agent, Sharjah, dated 3rd Dhul Hijjah 1356 (i. e, 4 th February 1938).

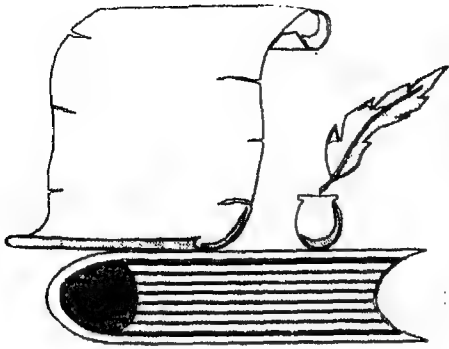


فقط إلى إيران بشروط يمكن تحديدها بين بريطانيا وإيران فيما بعد ضمن اتفاقية شاملة متكاملة حول قضايا الخليج العربى بشكل عام. أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فقد أصرت على بقاء ملكيتها وسيادتها تحت سلطة حاكم الشارقة وذلك لأن امتيازات استخراج الأوكسيد الأحمر من الجزيرة كان قد حصل عليها أحد الرعايا البريطانيين من حاكم الشارقة ولكن الحكومة البريطانية عادت وتراجعت عن اقتراحها السابق^(١) وبقيت مشكلة الجزر العربية بين العرب - بريطانيا وإيران - حتى قيام الحرب العالمية الثانية دون حل.

١ - د. مصطفى عبد القادر النجار: نفس المرجع، ص ٣٢؛ وانظر:

F. O. 371/ 1890, E 308, 18 th May 1935, Tanab and Abu Musa, from s. o. w. Rendel to Sir Lancelat Oluphant.





الفصل الخامس

مسألة رفع العلم وملكية الجزر بين رأس الخيمة والشارقة

- مسألة رفع العلم على جزر الطنب.

- الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية.

مسألة رفع العلم على جزر الطنب

إذا كانت مسألة استغلال الأكسيد الأحمر في جزر أبو موسى ومحاولة مده إلى جزر الطنب قد أثبت سلطة وملكية لحكام الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر فإن مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزر الطنب، قد دعمت مرة أخرى، هذه السيادة وتلك السلطة. وكانت بريطانيا قد وقعت، في عام ١٩١٢، على اتفاقية مع شيخ الشارقة لبناء منارة لإرشاد السفن على جزيرة الطنب التابعة له.

راقبت لندن بقلق شديد هذه النشاطات البحرية التي تلت مباشرة الزيارة التي قام بها الموظفون الإيرانيون في بندر عباس لجزيرة طنب. وقد أصدرت وزارة الخارجية في بادئ الأمر تعليماتها إلى الوزير البريطاني في طهران لتحذير الحكومة الإيرانية بأن الأوامر قد صدرت لضابط الأسطول البريطاني بأن يعتبر استمرار الإجراءات الإيرانية التي تنطوي على المطالبة بالسيادة على الجزيرة إجراءات عدوانية. غير أن وزارة الخارجية طلبت لاحقاً من الوزير البريطاني تخفيف حدة الإنذار. وذلك بعد أن طلب وزير الخارجية الإيراني استئناف المفاوضات بشأن إبرام معاهدة عامة بين الطرفين. وعندما اتضح للشيخ سلطان بن سالم أنه كان واقعاً بين فكى كماشة الاستراتيجية السياسية لكل من الحكومتين البريطانية والإيرانية، ولما كان غير راغب في انتظار النتيجة، فقد قرر إجراء اتصال منفصل مع إيران. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ قام حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم بإنزال علمه من فوق السارية في جزيرة الطنب، مما أثار استياء وغضب المقيم السياسى البريطانى، فأرسل مندوباً عنه إلى سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة لاستفساره عن تصرفاته، فأجابه حاكم رأس الخيمة بأنه يهدف إلى لفت نظر الحكومة

البريطانية إلى عدم دفعها لإيجار المنارة التي تستخدمها بريطانيا، بالإضافة إلى أنه يريد أن تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه^(١).

وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة دخل الإمارة عن طريق تأجيرها المنارة لبريطانيا، وتكون بالتالي هي المسئولة عن أمن الجزيرة وتقف ضد الإدعاءات الإيرانية هناك.

أوصى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر فى ٥ يناير بأنه إذا لم يضع الشيخ علمًا جديدًا، فيجب أن يسمح لشيخ الشارقة بأن يفعل ذلك خاصة وأن شيخ الشارقة قد أبدى استعداده لرفع علمه. وعارض الوزير البريطانى المفوض فى طهران وكذلك حكومة الهند هذا رأى إذ أنهم يرون أن أى تغيير فى ملكية طنب فى ذلك الوقت إنما يضعف الموقف العربى والبريطانى فى مواجهة الحكومة الإيرانية، وكتب الوزير المفوض فى طهران فى ٨ يناير إلى حكومته بأن مشكلة طنب سوف تكون موضوعًا هامًا فى أية مفاوضات أنجلو إيرانية مقبلة. ولهذا لا يجب أن تتراخى القبضة البريطانية عليها. وأوصى الوزير المفوض بأن تعطى الحكومة البريطانية شيخ رأس الخيمة بعض المال لإيجارًا للنفار، وهذا سيشجعه فى الوقت نفسه لكى يعيد رفع علمه وأنزل قائد البحرية البريطانية فى الخليج العربى عددا من الحرس فى جزيرة طنب ثم سحبهم فيما بعد. وظلت طنب محل مراقبة مستمرة من السفن البريطانية خلال عدة أسابيع. وقد أثبتت التحريات التى قام بها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى أثناء شهر يناير أن دوافع شيخ رأس الخيمة من إنزال علمه كانت بسبب الضائقة المالية الشائعة هذه الأيام فى منطقة الخليج العربى. وأن هدف شيخ رأس الخيمة هو الحصول على إيجار للنفار من

١ - د. روزمارى سعيد: المرجع السابق، ص ٢٤، وانظر:

4P & s/12. Coll. 30/11, st of conditions enclosed in, p. 2 504/35, Pol. Res to Govt. of India January 22/1935 - tele).



البريطانيين يشبه الإيجار الذى حصل عليه قريه شيخ الشارقة عن المطار البريطاني فى مشيخته^(١).

تأكد المقيم السياسى البريطانى أن شيخ رأس الخيمة لم يعرض الجزيرة على الإيرانيين أبداً، بل إنه تصرف هكذا وهو يعتقد أن بريطانيا سوف تتدخل وتستأجر الجزيرة لنفسها. وبينما الأمر محل دراسة من الحكومة البريطانية، كتب المقيم السياسى البريطانى تقريراً آخر فى نهاية شهر يناير قال فيه إن حاكم بندر عباس اتصل بمواطن فى جزيرة طناب وطلب منه أن يكتب خطاباً رسمياً إلى الحكومة الإيرانية يستدعيها للجزيرة. ولكن المواطن رفض طلبه. وذكر المقيم أن هذه القضية مبادرة محلية خالصة من الموظفين الإيرانيين محاولة منهم استغلال ظرف إنزال شيخ رأس الخيمة لعلمه. وليس هناك أى دليل على أن الحكومة الإيرانية فى طهران وراء هذه المحاولة من حاكم بندر عباس ولكن أخبار محاولة حاكم بندر عباس أفلقت مع ذلك المقيم السياسى البريطانى، فكتب فى خطاب تفصيلى فى ٤ فبراير يطلب اتباع سياسة متشددة نحو الشيخ سلطان بن سالم. وقال المقيم حيث أن البريطانيين لا يستطيعون بقاء سفينة حربية راسية بصفة دائمة فى جزيرة طناب، كما أنه فى الوقت نفسه لا يمكن السماح بترك الجزيرة دون علم عليها، فإنه يوصى أن يبلغ الشيخ بأنه لو رفع علمه فوق الجزيرة خلال مدة معينة فإن هذا سيمنع الحكومة البريطانية بالنظر فى أمر دفع إيجار له عن الفئار. وختم المقيم خطابه بأنه إذا لم يفعل الشيخ ذلك، فإن البديل الوحيد هو السماح لشيخ رأس الخيمة بتولى هذه الجزيرة. ولم ينس أن يذكر المقيم أنه من وجهة النظر المحلية فإنه لا يجب تقديم إيجار عن الفئار لشيخ رأس الخيمة لأن تصرفاته غير سليمة^(٢).

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٦٨

٢ - محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٦٩ وانظر:

I.O.R, R/15/1/14/10 Fowle to sst, 4 February 1935, Hm minister, Tehran, to F.O., 19 February 1935.



بإدارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٥ إلى إرسال برقية عاجلة إلى وزارة الهند يحيطها علماً بقيام حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه من على جزيرة طناب الكبرى، وفيما يلي نص البرقية^(١):

سرى - من المقيم السياسي في الخليج العربي، إلى وزير الهند ومكررة إلى حكومة الهند، بوشهر ٢ يناير ١٩٣٥

١ - فيما يلي ملخص التقارير البرقية المرسلة من قائد البحرية الأقدم بخصوص جزيرة طناب التي زارها استجابة إلى الإشارة اللاسلكية والتي أرسلها له مسؤول الفنار في الجزيرة.

٢ - بتاريخ ٢٩ ديسمبر (١٩٣٤) أمر حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه المرفوع في الجزيرة وسحب المستخدمين العمال هناك إذ قام بذلك وكيل الحاكم المدعو ناصر الذي وصل الجزيرة وغادرها بزورق. وقد حذر الوكيل المذكور مسؤول الفنار بأنه سيطرده من الجزيرة إذا ما قام بخلق أية مشاكل. وقال المسؤول عن رعايا الحاكم في الجزيرة المدعو محمود المسؤول عن إدارة الفنار بأن «أقوى حكومة ستأتى وترفع علمها هناك». وقد أصدر القائد العام للقوات البحرية أوامره للسفينة الحربية «سلوب» بالبقاء في جزيرة طناب لحين صدور تعليمات أخرى.

بإدارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى إرسال برقية أخرى إلى وزارة الخارجية في حكومة الهند تتضمن أسباب قيام حاكم رأس الخيمة بإنزال علمه المرفوع على الجزيرة فكتب:-

سرى من المقيم السياسي في الخليج العربي، إلى وزير خارجية حكومة الهند، ومكررة إلى وزير الهند، ٢ يناير ١٩٣٥.

٢ - بالإشارة إلى برقيتي السابقة (الموجهة إلى حكومة الهند) والتي تضمنت

١ - د. وليد حمدي الأعظمي - المرجع السابق ص ١٠٣



قد أنزل علمه ليجلب انتباه (السلطات البريطانية) بأنه لم يستلم بدل الإيجار عن
الفنار أسوة بما يستلمه حاكم الشارقة من بدل إيجار للقاعدة الجوية البريطانية
هناك.

لم يوافق حاكما الشارقة ودبي على التصرف الذي قام به حاكم رأس الخيمة
وأن حاكم الشارقة يرغب في رفع علمه على جزيرة طنب إذ أنها كانت جزءا من
الشارقة إلا أنه تم إقناعه من قبل الوكيل للعدول عن هذه الفكرة.
سيقوم وكيل دار الرئاسة بزيارة رأس الخيمة وسيرسل تقريره إلينا يوم ١٠
يناير.

بادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ٢ فبراير ١٩٣٥ إلى
إرسال برقية إلى وزير الهند تتضمن بصدد الإجراءات الواجب اتخاذها لإراء حاكم
الشارقة لقيامه بإنزال علمه من على الجزيرة فكتب المقيم:-

سرى من المقيم السياسى فى الخليج العربى إلى وزير الهند، ومكررة إلى
طهران، ١٦١ الجزء الثانى والأخير من البرقية.

لذا فلننى أوصى بإعطائى الصلاحيات لأكتب إلى الشيخ (الذى أمامه
الفرصة لفترة شهر لكى يقرر منذ إنزال علمه) ما يلى:-

(١) إذا ما قام بإعادة رفع علمه على جزيرة طنب خلال فترة محددة (التي
سأقترحها فيما بعد) فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للنظر فى دفع بدل إيجار
له عن الفنار إلا أنه يجب إعادة رفع العلم أولا.

(٢) إذا لم يتم إعادة رفع العلم فسيسمح لشيخ قاسمى آخر برفع العلم
(راجع برقيتى رقم ٨ وتاريخ ٥ يناير).

٧ - وسأرتب الأمور بحيث أجعل مضامين رسالتى تصبح معلومة ومعروفة



فى رأس الخيمة ومن قبل مواطنى الشيخ والذين يعارضونه بشدة على تصرفه هذا إذ أنه من المحتمل أن يكون لهذه الضغوط تأثير عليه ليوافق بالرغم أنه قد يتمادى فى عناده وزهوّه .

٨ - ومن وجهة النظر المحلية فإننى لا أوصى بأن أقوم بدفع الإيجار له لأن ذلك يعتبر نوعاً من التنازل للشيخ الذى تصرف بشكل سيء . إلا أنه استناداً إلى ما جاء فى برقية الوزير المفوض (البريطانى) فى طهران رقم ١١ وتاريخ ٨ يناير والموجهة إلى وزارة الخارجية وكذلك إلى ما جاء فى برقية حكومة الهند الموجهة لى والمؤرخة فى ١٠ يناير واللتين أشارتا إلى التأثير السلبى، الذى سيسببه موضوع تحويل ملكية الجزيرة، على الحكومة الإيرانية، فإن حكومة صاحب الجلالة ترغب فى تقديم كل الحوافز لإقناع الشيخ لإعادة رفع علمه قبل السماح لشيخ آخر لرفع العلم .

٩ - ولحين صدور قرار حكومة صاحب الجلالة وفى حالة موافقتها على التوصية الواردة فى الفقرة رقم ٦ ولحين انتهاء المهلة المعطاة للشيخ فإننى أعتقد أنه من الأحسن بقاء السفينة «سلوب» فى جزيرة طنب لمنع الحكومة الإيرانية من القيام بأى عمل أو خوفاً من تحرك حاكم الشارقة^(١) .

فى النهاية اتخذ قرار فى ٨ مارس ١٩٣٥ فى اجتماع مجلس الدفاع الأمير الإمبراطورى، مسترشدين بتوجيهات المقيم السياسى البريطانى، ويقضى هذا القرار بإعطاء شيخ رأس الخيمة مهلة عشرة أيام ليرفع علمه، على أن يبلغ أن عدم تلبية لهذا الأمر سوف يترتب عليه نقل ملكية الجزيرة إلى شيخ الشارقة . وفى ٢٨ مارس

١ - د . وليد الأعظمى - نفس المرجع ص ١٠٦ وانظر :

F.O. 371/18901 - Ibid, From Political Resident in the Persian Gulf to Government of India, 5 January 1935.

F.O.371/18901 - Ibid, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, 4 February 1935.



توجه إلى شيخ رأس الخيمة بنفسه كي يناقش الأمر معه. ولكن الشيخ سلطان بن سالم كان في الداخل ولم يقابله. وفي ٢٩ مارس وجه الشيخ سلطان بن سالم إلى المقيم السياسي البريطاني شرح فيها تفاصيل القضية التي حيرت السلطات البريطانية طويلا. وقد بين الشيخ أن السبب الوحيد الذي من أجله غادر الحارس محمود الجزيرة وبسببه أنزل علم رأس الخيمة هو الحاجة إلى المال. وقال الشيخ أنه في الماضي حينما كان لدى رأس الخيمة دخل معقول من الغوص والتجارة لم يطلب الشيخ من البريطانيين إيجارا عن الفئار أو مساعدتهم في دفع رواتب موظفين في جزيرة طناب. ولكن في الوقت الحالي تغيرت أحواله المالية بسبب كساد الغوص والتجارة. وقد أبلغ الشيخ عيسى بن عبد اللطيف بهذا الموقف في ديسمبر ولكن عونا ماليا لم يصل إليه. وبعد أن شرح الشيخ موقفه أبلغ المقيم أنه سوف يرفع علمه على الجزيرة وأنهى الشيخ خطابه باعتذاره عن عدم تمكنه من مقابلته أثناء ريارته رأس الخيمة في اليوم السابق لأنه لم يكن يعلم بوصوله. وعلى أثر هذه الرسالة جاء في تقرير الوكيل السياسي عيسى بن عبد اللطيف أن الشيخ سلطان بن سالم قد أرسل أحد سفنه إلى جزيرة طناب يوم ٢ أبريل. وفي الثالث من أبريل رفرف علم رأس الخيمة ثانية فوق جزيرة طناب.

وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٣٥، وخصوصا بعد قرار بريطانيا سحب القواعد البحرية البريطانية من جزيرة هنجام وقاعدة باسيدو تلاشى كل أمل في استئناف المفاوضات الأنجلو إيرانية، وذلك بسبب عقبة قضية جزر طناب وأبوموسى. ومع توقف المفاوضات تماما، اتبعت بريطانيا سياسة أكثر تشدداً نحو زيارات إيران الحربية للجزر العربية. وأصبح الطريق الوحيد لبحث أمر هذه الجزر العربية هو عصبة الأمم. وقد شهدت هذه الأشهر إعادة تقسيم المستندات القانونية حول ملكية الجزر. وشغلت الإدارات البريطانية المختلفة بإجراء دراسات تفصيلية وجمع حقائق أكثر لتزويد المندوب البريطاني في عصبة الأمم بكل هذه المعلومات،

ورسم سياسة بريطانية شاملة وقوية يعرضها المندوب البريطاني على العصبة . وفى أكتوبر ١٩٣٥ قدم باجالى (Baggallay) أحد مستشارى وزارة الخارجية البريطانية القانونيين مذكرة مختصرة لرئيسه رندل معلقاً على تقرير لاسيل فى العام الماضى (١).

اختلفت النتائج التى وصل إليها باجالى اختلافاً أساسياً عن زميله لاسيل وكان كليهما يبدأ من فرضية خاطئة، وهى أن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكم جزيرة صري وكذلك جزر طنّب وأبو موسى . وواضح من العرض السابق أن قواسم لنجة لم يمارسوا حكماً على غير جزيرة صري فقط . بينما مارس قواسم رأس الخيمة والشارقة الحكم على جزر طنّب وأبو موسى . وكان خلاصة رأيه أن حقوق العرب فى البحرين أقوى حجة من تلك التى لهم فى قضية طنّب . ولهذا السبب إلى جانب قرب جزيرة طنّب إلى الساحل الإيرانى منها إلى الساحل العربى فإن باجالى توقع أن تركز إيران مطالبها الآن فى جلسات عصبة الأمم على جزيرة طنّب وليس على جزيرة البحرين . ورأى باجالى أن أية معلومات رسمية جديدة حول الملكية المشتركة للعائلات العربية أى القواسم قد تكون مفيدة بنوع خاص فى تقوية الحجة العربية ، وقد أرسل رندل هذه الاستفسارات إلى حكومة الهند ، وطلب منها فى رسالة بتاريخ ١٣ أكتوبر تقديم دراسة كاملة عن نظام الملكية القبلية (٢).

على ضوء توصيات المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى ومراسلات الوزير المفوض البريطانى فى طهران ووزير الهند اجتمعت اللجنة الفرعية للدفاع

١ - د . محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٧٠ .

٢ - د . محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٧٠ وانظر :

I.O.R - R/15/1/14/10, Fowle to Sultan b. Salim, 19 march 1935, sultan b. Salim, to Fowle, 29 march 1925, Isa to Fowle, 10 April 1935, Rendel to F. O. 13 October 1934.



الامبريالية البريطانية بتاريخ ٨ مارس ١٩٣٥ وقررت ما يلي بصدد جزيرة طناب الكبرى.

الاستنتاجات

قررت اللجنة الفرعية ما يلي:

(أ) التوصية بأن حكومة صاحب الجلالة لا توافق على دفع بدل الإيجار إلى حاكم رأس الخيمة عن الفئان المشيد على جزيرة طناب أو دفع أى مبلغ مالى لكى يعيد رفع علمه.

(ب) هناك اعتراضات على قيام حكومة صاحب الجلالة سواء باحتلال دائمى أو وقتى لجزيرة طناب نظراً لمطالبة الشارقة بها.

(ج) إن اللجنة توصى بأن يطلب من حاكم رأس الخيمة القيام بإعادة رفع علمه على الجزيرة وإعادة الحرس خلال فترة عشرة أيام وفى حالة الامتناع عن ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة ستخول حاكم الشارقة لرفع علمه على أساس إبقاء علمه مرفوعاً هناك مع إبقاء حرس أيضاً. وسيترك الخيار للمقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى لكى يقرر فيما إذا كان الإنذار الموجه إلى حاكم رأس الخيمة سيتضمن:-

(١) تحذيراً من أنه فى حالة عدم إعادة رفع علمه فسيسمح لحاكم الشارقة لرفع علمه، أو:

(٢) إصدار بيان بأن حكومة صاحب الجلالة ستستخذ الإجراءات التى تراها مناسبة.

وإذا اختار المقيم السياسى البريطانى الخيار (١) فليكن التحذير معلوماً من قبل الأهالى فى الإمارة مع إصدار الإنذار بأن نوايا حكومة صاحب الجلالة هى كما جاءت فى البديل (٢). ٢ وايت هول ٨ مارس ١٩٣٥



قام المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٥ بتسليم رسالة إلى حاكم الشارقة تتضمن طلب إعادة رفع علمه على الجزيرة حسب الشروط التى وضعتها الحكومة البريطانية. فبادر الحاكم إلى الكتابة إلى المقيم السياسى والرد على رسالة المقيم السياسى مؤكداً بأنه سيعيد رفع علمه على الجزيرة. وقد تم إشعار وكيل دار الاعتماد البريطانية فى الشارقة بإبلاغ المعتمد السياسى البريطانى عند قيام حاكم الشارقة بإعادة رفع علمه على الجزيرة. فبادر حاكم الشارقة بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٣٥ إلى إعادة رفع علمه على الجزيرة فتم إحاطة المراجع البريطانية بذلك^(١). وفى خلال المحادثات بين الوزير المفوض البريطانى فى طهران ناتشبول - هجسن ووزير الخارجية الإيرانى بتاريخ ٢ أبريل ١٩٣٥ تناول الأخير موضوع إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل حول القضايا المتنازع عليها بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية، إذ أحاط الوزير البريطانى حكومته بما دار فى هذا الاجتماع. وفيما يلى نص ما ورد فى وثيقة وزارة الخارجية حول المحادثات المذكورة وخاصة بما يتعلق بادعاءات إيران بجزر أبو موسى وطنب الكبرى.

محضر الادعاءات الإيرانية بالجزر العربية

طرح وزير الخارجية الإيرانى بتاريخ ٢ أبريل، خلال محادثاته مع ناتشبول هجسن (الوزير المفوض فى طهران) مقترحاً يتضمن إمكانية التوصل إلى اتفاق

١ - د. وليد الأعظمى - المرجع السابق ص ١٠٨ وانظر:

F.O. 371/18901 - Ibid, The Sub - Committee of Imperial Defence for Questions Concerning the Middle East, The Island of Tunb (Paper No, M. E. (O) 178) 8 March 1935.

FO 371/18901, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India 1st April 1935.

Ibid, from Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India 10 April 1935.



وحل شامل بين الحكومتين البريطانية والإيرانية، وذلك باعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالادعاءات الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب في الخليج العربي وتقديم بعض الدعم حول شط العرب، مقابل اعتراف الحكومة الإيرانية باستقلال البحرين والعلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على ساحل عمان. وبتاريخ الرابع من مايو كسر كاظمى هذا المقترح مرة أخرى أمام ناتشبول - هجسن واقترح مناقشة وضعية الجزر العربية مع وزير الخارجية البريطاني في جنيف. وتحدث الوزير الإيراني بنفس الموضوع في مقابلة له في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤ مايو.

٢ - لقد سبق النظر في موضوع التخلي عن جزيرة طناب لصالح إيران وأصبح من غير الممكن النظر فيه مرة أخرى نظراً للعلاقات التعاهدية الخاصة القائمة بين حكومة صاحب الجلالة والعرب القواسم التي تعود إليهم ملكية تلك الجزر والذين وضعوا ثقتهم في تصريف شؤونهم الخارجية في حكومة صاحب الجلالة. وبتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٤ أوضح وزير الخارجية البريطانية لنظيره الوزير الإيراني بأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر الادعاءات الإيرانية بطناب غير مقبولة ولا أساس لها وقد قام الوزير سوية والسير آر. هور بناء على التعليمات الصادرة من الوزير إلى السيد آر. هور بتحذير الحكومة الإيرانية من القيام بأية محاولة عدوانية ضد طناب والتي ستواجه بالقوة عند الضرورة. وبمناسبة محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني بتاريخ ٢ أبريل أفاد ناتشبول بأن الحكومة الإيرانية تعلم بوجهات نظر حكومة صاحب الجلالة بخصوص جزر أبو موسى وطنب وموقفها تجاه الحكام العرب في ساحل عمان لذا فإنه لا يستطيع أن يشجع مقترح كاظمى.

٣ - وفي ظل اللغة التي تم استخدامها في هاتين المناسبتين فإنه من الصعب بالنسبة لحكومة صاحب الجلالة أن تضعف موقفها في هذا الوقت. لذا فقد تقرر بأنه إذا ما عاد وزير الخارجية الإيراني إلى طرح مقترحه في جنيف فمن المستحسن



عدم تشجيعه وحمله على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تنظر فى أية ظروف فى موضوع الاعتراف بمطالبة إيران بأى من هاتين الجزيرتين^(١). أ. لامبيرت وزارة الخارجية ١٧ مايو ١٩٣٥ جى. دبليو. رندل

تغير جديد طرأ على المناقشات تجاه الجزر الثلاث من خلال المحادثات التى جرت بين الوزير المفوض البريطانى فى طهران المستر ناتشبول هجسن، ووزير الخارجية الإيرانى باقر كاظمى، بتاريخ ٢/٤/١٩٣٥ حين طرح وزير الخارجية الإيرانى اقتراحاً يقضى باعتراف الحكومة البريطانية بالادعاءات الإيرانية بجزيرتى طناب وأبو موسى مقابل اعتراف الحكومة الإيرانية باستقلال البحرين والعلاقة التعاهدية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مع الحكام العرب على الساحل العمانى إلا أن هذا الاقتراح لم يلق الاستجابة الفعلية نظراً للعلاقات التعاهدية القائمة بين الحكومة البريطانية والعرب القواسم التى تعود إليهم ملكية تلك الجزر العربية^(٢).

هدد المقيم السياسى البريطانى حاكم رأس الخيمة وأعطاه مهلة عشرة أيام لرفع العلم وإلا فإنه سوف يضطر إلى تسليم الجزيرة إلى ابن عمه حاكم إمارة الشارقة. وفى الثالث من أبريل عام ١٩٣٥ تم رفع علم رأس الخيمة فوق السارية. وأما المسألة فإنها لم تحل « ولكن إيران كانت تثير المشاكل داخل المياه الإقليمية لمشيخات ساحل عمان وقد وقعت عدة أحداث تعرضت فيها السفن الإيرانية لسفن عربية تؤم الجزر العربية. كما قامت سفن إيرانية بزيارة جزيرتى طناب وأبو موسى دون إذن من أحد. وعندئذ قررت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط المتفرعة من لجنة الدفاع وجوب استعمال القوة ضد إيران بعد أن تردت الأوضاع إلى حد كبير ولكن الأدميرالية البريطانية لم تنصح باستعمال القوة وحذرت من أن إيران تستطيع أن

١ - د. وليد الأعظمى - نفس المرجع ص ١٠٩ وانظر:

F.O. 371/18901 - Ibid The Persian claim to the Island of Tunb and Abu Musa 17/5/1935.

2 - F.O. 371/16852 Alleged Persian attempt to obtain Lease of Tamb.



تخلق وضعًا صعبًا بإثارته موضوع جلاء القوات البريطانية عن جزيرتي هنجام وباسيدو - الإيرانيين^(١).

وضع رجال القانون البريطانيون دراسة لتحديد السيادة على جزر الطنب وأبو موسى تستند إلى الواقع والحقائق التاريخية التي مرت بها الجزيرة فتوصلوا إلى نتائج ثابتة وهى: «أن الجزر لم تنفصل مطلقًا عن شيخ القواسم. أما مسألة انقسام الإمارة وظهور الشارقة ورأس الخيمة كإمارتين منفصلتين اقتسمتا تلك الجزر فإن ذلك لم يؤثر على حق السيادة عليها بأى حال من الأحوال. وأن ادعاء إيران بامتلاكها للجزر مدة (٤٨) عامًا جاء بالتبعية وليس بشكل امتلاك فعلى. وهذا لا يعطيها الحق بالمطالبة بها. ذلك أن الإماراتين العربيتين الناشئتين - رأس الخيمة والشارقة - تملكان حق التقادم على إيران وأن فترة نصف القرن التى تدعى إيران بها - حتى إذا سلم بها - لا تكفى لاستحداث سند قانونى ضد صاحب السيادة الأسبق ومنهم القواسم. هذا بالإضافة إلى أن امتلاك إيران للجزر جاء من تبعية إمارة لنجة العربية وانتهى كانت تحت الحماية الإيرانية لها ولم يكن امتلاكها للجزر بشكل مباشر^(٢).

أثارت آراء بجالى وهو مستشار فى وزارة الخارجية البريطانية فى الشؤون القانونية واستفساراته موجة من الرسائل بين الإدارات المختلفة البريطانية فى بداية عام ١٩٣٦. وفى ١١ يناير أعلن ليثويت (Lathwite) من إدارة الهند فى لندن أن حكومة الهند لا توافق بتاتا على وجهة نظر المستشار القانونى لوزارة الخارجية فى قضية طنب. وقد أبلغ ليثويت فى الوقت نفسه رندل بأن دراسات شاملة عن طريقه الملكية لدى القبائل العربية ينتظر وصولها فى القريب من قبل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى. وفعلا أرسل ليثويت المعلومات التى وصلتته من فاو

١ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: المرجع السابق، ص ٣٢.

٢ - د. مصطفى عبدالقادر النجار: المرجع السابق، ص ٣٢.



حول ملكية القواسم لجزيرة طنّب وأوضح أنها ملكية مشتركة للقبيلة. وفي ذلك تأييد لوجهة نظر لاسيل. وقد استحسن الموظفون الرسميون البريطانيون في الخليج العربي نظرية الملكية القبلية المشتركة التي استفسر عنها بجالى، خاصة وأن هذا الاستفسار جاء في وقت كان هؤلاء الموظفون البريطانيون يحاولون نقل ملكية جزيرة طنّب من شيخ «رأس الخيمة» إلى قريبه شيخ الشارقة. وفي ١١ مارس ١٩٣٦ أرسل المقيم السياسى رده مرفقًا به مذكرتان هامتان، أعد الأولى منهما بتاريخ ٦ فبراير المعتمد السياسى في الكويت ديكسون، وأعد الثانية في ٢ مارس كابتن لوخ (Loch) المعتمد السياسى في البحرين. وقد أوضح ديكسون في مذكرته الشاملة أن الأرض التي يملكها العرب في الجزيرة العربية لها نظامان هما الملكية الخاصة والملكية القبلية. وأكد ديكسون أن أية قبيلة عربية إنما تمتلك المراسى والأراضي القبلية التي تحوى الآبار. وتعتبر المراسى وأراضي الآبار ملكية مشتركة ولم تكن أبدًا ملكية فردية. وشيخ القبيلة باعتباره الرئيس المسؤول عن جميع أفراد القبيلة لم يكن يستطيع التخلي من جزء من هذه الملكية العامة بدون الحصول مسبقًا على موافقة أفراد القبيلة. وكانت هذه النتائج التي وصل لها ديكسون مشابهة لتلك التي وصل لها لوخ^(١).

أحال رندل في ٨ مارس كل هذه المعلومات والحجج الجديدة إلى بكيت (Beckett) أحد مستشارى الوزارة القانونيين. وقد ذكر بكيت في تقريره أن لشيخ الشارقة ورأس الخيمة حجة قانونية قوية لملكية هذه الجزر ضد إيران، وتلك هي استمرار إدارتهم وملكيّتهم لهذه الجزر خلال الثمانية والأربعين عامًا الماضية. وإنه

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٧١ وانظر:

F.O. 371/18901, Laithwaite to Rendel, 11 January 1935, IO. to FO. Transmits Copy Letter of 11 March From Fowle enclosing Copy of Dickson. 6 February 1935.



يمكن على أساس هذه الحقيقة فقط وهذه الحجة وحدها أن يعتمد البريطانيون والشيوخ العرب في المطالبة بملكية هذه الجزر وفي ٤ مايو ١٩٣٦ أثار وزير خارجية إيران مع الوزير المفوض البريطاني في طهران موضوع النزاع حول جزيرة طنب، وأبدى رغبته في استئناف المناقشات مع وزير الخارجية البريطاني في جنيف في دورة عصبة الأمم المقبلة. وقدم وزير خارجية إيران اقتراحًا ليتعرف به موقف البريطانيين، وذلك أن تعترف الحكومة البريطانية بالمطالب الإيرانية في طنب وأبوموسى، كما تقدم بريطانيا أيضًا لإيران مساعدات في مسألة حدود شط العرب مقابل اعتراف إيران باستقلال البحرين، وكذلك اعتراف إيران بوضع بريطانيا الخاص في الساحل العماني. ولكن الوزير المفوض البريطاني لم ير فائدة من إعادة فتح باب المفاوضات. وقد أيده رندل في وزارة الخارجية البريطانية في رأيه حينما كتب أنه من المستحيل تشجيع الإيرانيين في هذا الاقتراح بسبب التزامات بريطانيا أمام الحكام العرب. كما أن حكومة الهند لا يمكن أن توافق أبدًا على هذا الحل وقد ظلت إيران تعتبر هذه الجزر أراضي إيرانية. وتمسك الشيوخ العرب بحقوقهم في الجزر التي يمارسون عليها السيادة الفعلية. واستمر هذا الموقف بعد انقطاع المفاوضات الأنجلو إيرانية. ولم تحدث بعد ١٩٣٦ أحداث تذكر. واستمر الموضوع نائمًا حتى يظهر ثانية بعد الحرب العالمية الثانية^(١)

لعل مما يسترعى الانتباه أن المواقف المتشددة لبريطانيا ضد الادعاءات الإيرانية لم تكن تهدف بها إلى حماية الحقوق المشروعة للحكام العرب وإنما كانت ترتبط إلى حد كبير بتوتر العلاقات بينها وبين إيران خاصة في خلال السنوات الأخيرة من

١ - د. محمد مرسى عبدالله - نفس المرجع ص ٣٧١ وانظر:

F.O. 371/1890, The Brief for the Br. Delegation to the League of Nations on the Persian Claim to Islands of Tamb and Abu Musa 17 May 1935. -, F.O. 371/10052, Annual Report 1935, P. 18.



عهد رضا خان المازندراني ولعل ما يؤكد ذلك أنه بعد تنحيته عن الحكم في عام ١٩٤١ وتولية ابنه محمد رضا خان المازندراني فتبترت المواجهة البريطانية لإيران وخاصة بعد أن أصبح الشاه الجديد حليفاً لها في الحرب العالمية الثانية ومن ناحية أخرى أدت ظروف الحرب إلى توقف الادعاءات الإيرانية على جزر الخليج العربي حتى عادت إيران تتجدد مطالبتها على تلك الجزر في عام ١٩٤٨^(١).

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٤٩.



الخاتمة:

تحدثنا فى هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعاءاتها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة أبرزنا مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التى تبرزه وتوضحه الوثائق التاريخية وتؤكد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية - الإيرانية وفى أمن الخليج العربى، كما يتضح لنا من الدراسة الدور البريطانى المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكرى للجزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطراً حقيقياً على أمن الخليج العربى لأنه يمر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبفض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لإنهاء الاحتلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية والإقليمية، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلى حل لقضية الجزر العربية وإن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحية دوراً مهماً فى خلق النزاعات العربية - الإيرانية، وأن الأوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلمياً بعيداً عن تأثير وتوجيه



تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين، وإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين في رأس الخيمة والشارقة.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفي النزاع مسبقاً للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر في العلاقات العربية - الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين في المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير أن أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية، هولندا



الجزر العربية والاحتلال الإيراني

نموذج للعلاقات العربية. الإيرانية

الجزء الثاني

رضا خان والجزر العربية

الصفحة

١٩٢١ - ١٩٤١

الفصل الأول - إيران واحتلالها لجزيرة هنجام

٧

١٩٢١ - ١٩٢٨ .

الفصل الثاني - إيران وتصعيد التوتر فيما بين

٧١

١٩٢٨ - ١٩٣٠ .

الفصل الثالث - الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٠٧

١٩٣٠ - ١٩٣٤ .

الفصل الرابع - الجزر العربية والادعاءات الإيرانية

١٤٣

١٩٣٤ - ١٩٤١ .

الفصل الخامس - مسألة رفع العلم وملكية الجزر بين

١٩٧

«رأس الخيمة» والشارقة .

الخاتمة

٢١٧



